الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة باتــنة 1

كلية اللغة والأدب العربي والفنون قسم اللغة والأدب العربي

إسهامات ابن جني الدلالية من خلال كتاب الخصائص

دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث

مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم اللسان

إعداد الطالبة
رمزة سايب

إشراف الأستاذ الدكتور:
جودي مرداسي

السنة الجامعية:1436هـ-1437هـ / 2015م – 2016م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة باتــنة 1

كلية اللغة والأدب العربي والفنون **قسم اللغة والأدب العربي**

إسهامات ابن جني الدلالية من خلال كتاب الخصائص

دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث

مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم اللسان

إعداد الطالبة **إشراف الأستاذ الدكتور:**

رمزة سايب **جودي مرداسي**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د الشريف ميهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د جودي مرداسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د بلقاسم دفه	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د زغدودة ذياب	أستاذة محاضرة أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1436هـ-1437هـ / 2015م – 2016م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ

أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ

صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي

تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ "

سورة الأحقاق، الآية 15

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى :

والديّ الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرّيهما، وأعانني على برّهما...

زوجي الغالي الذي كان لي نعم السند، وقرة عيني "إلياس" حفظه الله ورعاه وجعله من طلبة العلم...

جميع الإخوة والأخوات وخاصة "حياة " والأقارب والأصهار وكل الصديقات ...
وبراعم البيت الصغار: صفية، إيناس، رهف، آدم، يونس، سرين، صهيب... حفظهم اللهم ورعاهم .

كل من وقف وقفاً في سبيل نشر العلم...

كل من تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على طبِّ القلوب ودوائها وعافية الأبدان وشفائها، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور: جودي مرداسي ، الذي تفضّل بالإشراف على إنجاز هذه المذكرة، والذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته العلمية والعملية طيلة تحضيرها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرُّمهم بالموافقة على قراءة هذه المذكرة ومناقشتها، فلهم وافر الاحترام والتقدير.

والشكر موصول إلى جميع القائمين على كلية الأدب و اللغات بجامعة باتنة، وأخص بالذكر أساتذتي الأفاضل في مرحلة الماجستير.

كما أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة وأمدّني بوقته وجهده ولم يبخل عليّ بدعائه.

فبارك الله في الجميع، ولكم مني جزيل الشكر والتقدير.

مقدمة

الحمد لله خالق الإنسان، معلمه البيان، وجاعل اللغة العربية أشرف لسان، والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه الذين فتحوا البلاد، ونشروا لغة القرآن وعلموها للعباد، أما بعد:

إن اللغة العربية من أشرف اللغات وأنبلها؛ بها نزل القرآن العظيم كلام المولى عز وجل على رسوله الكريم – محمد صلى الله عليه وسلم – العربي الأمي المبعوث رحمة للناس أجمعين العرب منهم والعجم، فالتقى بذلك العربي بفصاحته، والأعجمي بعجمته حول هذا الكتاب العظيم لحفظه وتلاوته، فاختلطت الألسن وظهر اللحن؛ فقام الغيورون على لغة التنزيل بوضع ضوابط تحمي وتحفظ هذه اللغة الشريفة من الزيغ والزلل.

وبذلك نشأت الدراسات اللغوية القديمة وألمت بجل جوانب اللغة ومستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقطعوا أشواطا كبيرة في دراساتهم تلك ولاسيما بحثهم عن الدلالة، وقد أسهم ذلك في وضع حجر أساس ذلك العلم اللساني القديم الحديث، قديم بنشأته حيث تناوله اللغويون من قبل، وحديث بدراسته؛ لأن أصوله وأسسه ومنهج البحث فيه قد حددت في مطلع القرن العشرين، حتى غدا علما قائما بذاته بعد أن كان ظلا يسير في كنف الدراسات اللغوية الأخرى، لكن كثيرا من الباحثين يظنون أن علم الدلالة علم نمت أصوله وترعرعت في ظل الدراسات اللسانية الحديثة، ولم يكن للعلماء المسلمين معرفة به، ولهذا حاول البحث: تبيان ما هي إسهامات علماء العربية في وضع أصول وأسس علم الدلالة؟ وما مدى اهتمامهم بالمعنى؟ وما الفرق بين المعنى و الدلالة ؟ و ما هي جهود ابن جني الدلالية؟ وما صلتها بالدرس اللساني الحديث؟

وبهذه الأسئلة وغيرها توفرت المسوغات واجتمعت الأسباب لاختيار موضوع البحث في مجال الدلالة، فكان أن اخترت(إسهامات ابن جني الدلالية من خلال كتاب الخصائص "دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث") عنوانا لهذا البحث.

وتعود مبررات اختيار البحث إلى :

– الرغبة في بيان إسهامات علماء العربية في وضع أصول وأسس علم الدلالة، وكيفية اهتمامهم بالمعنى في مختلف صوره.

– الرغبة في قراءة التراث قراءة جديدة، نستطيع عبرها معرفة مكنون هذا التراث من أفكار يمكن أن تكون أساسا في المعرفة اللغوية.

– أما اختيار خصائص ابن جني نموذجا للدراسة والتحليل؛ فذلك راجع لكون هذا المصنف يمثل طفرة جديدة اختصرت كثيرا من الوقت والجهد في مسيرة نضج دراساتنا اللغوية المتنوعة واكتمالها.

بالإضافة إلى الرغبة في إعطاء هذا العالم جزءا من اهتمامنا عرفانا بما قدمه للعربية من خدمة جليلة، من أجل الرفع من شأنها بين لغات العالم، وإثرائها بشتى أنواع المعرفة، فابن جني يعد من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجا مشرقا لمباحث اللغة في التراث الإسلامي والعربي المعرفي، فقد مثّل فعاليات القرن الرابع الهجري بمؤلفاته ومنها كتاب الخصائص.

ومن أهداف البحث :

– الاطلاع على دور علماء العربية في وضع أصول وأسس علم الدلالة.

– إثبات أصالة البحث الدلالي عند علماء العربية القدامى.

– الإشارة إلى أهم المسائل الدلالية التي أولاها ابن جني جل اهتمامه.

– التعرف على أفكار ابن جني التي تلتقي مع أفكار علماء اللغة المحدثين، وهي أفكار يمكن أن تصاغ منها نظريات بمسميات حديثة.

ولقد اقتضت طبيعة البحث والمادة المختارة، والهدف الذي قصدته أن تتكون هذه الرسالة من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة، فالفصل الأول تحت عنوان "**ماهية علم الدلالة**" حاولت فيه أن أرسم إطارا مفهوميا للدلالة، ثم ركزت الحديث على موضوع الدلالة وأنواعها، وتطورها ومظاهرها، وختمته بحديث مختصر عن أهم النظريات الدلالية.

أما الفصل الثاني فقد عالجت فيه "**الدراسات الدلالية عند القدامى والمحدثين**" تناولت فيه الحديث عن الدراسات الدلالية عند لفيف من علماء العربية القدامى لأبين من خلاله أصالة البحث الدلالي عند العرب، ثم انتقلت للحديث عن الدراسات الدلالية عند المحدثين العرب والغربيين.

أما الفصل الثالث فقد تمحور حول"**جهود ابن جني الدلالية وصلتها بالدرس اللساني الحديث**"، وبدأته بتمهيد تحدثت فيه بصورة مختصرة عن مدونة الدراسة، ثم انتقلت للحديث عن مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني (الصوتي و الصرفي، والنحوي والمعجمي والدلالي)، وحاولت في هذا الفصل أن أربط أفكاره الدلالية مع ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث.

أما الخاتمة فقد ضمت مجموع النتائج و التوصيات المتوصل إليها خلال هذه الدراسة.

ولقد اتبعنا في هذا البحث اللغوي المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع.

وقد استفاد البحث من مصادر ومراجع القديمة والحديثة منها: لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، و الصاحبي لابن فارس والكليات للكفوي، والخصائص لابن جني، وعلم الدلالة لأحمد مختار عمر، ودلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس، وعلم الدلالة أصوله ومباحثه لمنقور عبد الجليل، والدلالة اللغوية عند العرب لعبد الكريم مجاهد وغيرها.

وخلال مسيرتي مع هذا البحث، عرضت لي أحوال وأسباب تكاد تكون كلها ضمن الظروف المحيطة، لكن تمكنت بفضل الله وقوته أن أجتازها لأصل بهذا البحث إلى ما هو عليه، فلله الحمد والشكر.

ومن فضل الله عليّ أيضا، أن هيأ لي مشرفا كريما فاضلا أستاذنا ودكتورنا جودي مرداسي الذي وجه وتابع وقوّم البحث، جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته ووفقه إلى ما يحبه ويرضاه، والله الموفق المستعان.

الفصل الأول
ماهية علم الدلالة

تمهيد

إن موضوع علاقة اللفظ بالمعنى موضوع اشترك في خوضه اللغويون وغير اللغويين من فلاسفة ومؤرخين، ونقاد وأدباء وقد أطلق على هذا البحث تسمية علم الدلالة (Semantique)، ويبدو من هذه العبارة أن موضوع علم الدلالة هو اللفظ والمعنى من جهة أن اللفظ دال على المعنى، ولا لفظ دون معنى.

أما تسمية العلم بالدلالة فلا ينفي البحوث التاريخية الكثيرة في موضوع اللفظ والمعنى؛ بل إن التعبير عن علاقة الأول بالثاني تخصص في كثير من العصور بمصطلح الدلالة مع اعتراف باختلاف في مفهوم الدلالة نفسه بين العلماء القدماء والمحدثين بحسب اهتماماتهم اللغوية المحضة أو غير اللغوية.

وباعتبار أن المستوى الدلالي من أسمى مستويات اللغة؛ بل هو غاية كل دراسة لغوية ومنتهاها[1]، فكل العلوم اللغوية هدفها تبيين المعنى وإيضاحه، وبما أنه أساس هذا البحث وغايته يجب الوقوف على معناه اللغوي والاصطلاحي، وعلى بعض جوانبه النظرية العامة، وذلك حتى تكون النظرة إليه واضحة المعالم عند الخوض في التطبيق.

I- مفهوم علم الدلالة

أولًا: المعنى اللغوي للدلالة

الدلالة: من مادة (دلل)، جاء في العين أنها: " مصدر الدليل، بالفتح والكسر"[2]، ولم يذكر الضم.

وقد اختلف علماء العربية في بيان الفروق الدلالية بين صيغتي الفتح والكسر، فذهب ابن دريد (ت 321هـ) إلى التمييز بينهما بقوله: "الدَّلالة حرفة الدَّلال، والدِّلالة من الدليل، ودليل بَيِّنٌ

(1): علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، ص285.

(2): العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، باب الدال،43/2.

الدِّلالة"[1]، وأضاف عليه الزبيدي (ت 1205هـ) عبارة "والدِّلالة بالكسر ما جعلته له، أي للدَّلال..."[2]، لأنها من جنس الحرفة أو الصناعة.

وقد ورد الفعل من هذه المادة- دلل- في بابين:

***باب فَعَلَ يفعُل بضم العين:** ومنه قولهم : "دللت بهذه الطريق دلالة أي: عرفته، ودللت به أدل دلالة"[3].

***باب فَعَلَ يفعِل بكسرها:** ومنه: "دل يدِل إذا منَّ بعطائه، والأدلُّ المنان بعمله"[4]، ومنه –كما جاء في الصحاح- " الدَّلُ الغنج والشِّكل، وقد دلت المرأة تدِلّ بالكسر وتدلّلت، وهي حسنةُ الدّلِّ والدَّلاَلِ... وفلان يُدِلُّ على أقرانه في الحرب، كالبازي يُدِلُّ على صيده، وهو يُدِّلُ بفلان أي يثق به"[5].

وفي لفظة (دلالة)لغات ثلاث؛ قال الجوهري (ت 393هـ): "وقد دلّه على الطريق يدله دلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى"[6].

أما ابن فارس (ت 395هـ) فذهب إلى أن: "الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء.

الأول قولهم: دللت فلانا على الطريق...، والأصل الأخر قولهم: تَدَلْدَلَ الشيء إذا اضطرب."[7].

(1) :جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،ط 1، 1987م، 114/1.

(2) :تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضي الزبيدي بن تاج الدين، تح: عبد الستار أحمد فرج، وأخرون، وزارة الإعلام، الكويت، 1965، مادة (دلل)،501/28.

(3): تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح : يعقوب بن عبد النبي، الدار المصرية ،(د ط)، مادة (دلل)،66/14.

(4): المصدر نفسه،66/14.

(5) :الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط 4، 1990م، مادة (دلل)، 4/ 1699.

(6): المصدر نفسه، 1698/4.

(7): مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت (د ط)،349/2، 350.

والمعنى الأول هو الأشهر في تداول اللسان العربي، قال ابن منظور(ت711هـ): "دله على الشيء يدله دلاّ ودلالة سدّده إليه"[1]، أي أرشده، في نحو قوله تعالى: "يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ "(الصف 10)، أي هل أرشدكم إلى نوع من التجارة وأوجهكم إليها، فالدلالة بهذا المعنى لا تخرج عن إبانة الشيء وإيضاحه، والإرشاد إلى معناه والهداية إليه"[2].

وجاء في اللسان أيضا: "والاسم الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح، والدُّلولة ..."[3].

والدالة ما تدل به على حميمك يقال: "دّل عليه دلالة ودلولة فاندلّ أي سدّده إليه"[4].

ومما سبق يتبين أن كلمة (الدلالة) مثلثة الفاء، كما ذكر ابن منظور والفيروزأبادي وغيرهما، والأشهر فيها صيغتا الفتح والكسر.

إلّا أنه –كما يقول علي حسن مزيان–:" ينبغي لنا أن نفهم كلام أصحاب المعاجم "فالدِّلالة بالكسر شيء، والدَّلالة بالفتح شيء، فالدلالة بالكسر على وزن (فِعالة)، ووزن (فِعالة) من أوزان المصادر الدالة على المهنة أو الحرفة، فمعنى (دِلالة) الاشتغال ببيع الأراضي أو إيجارها، أما الدّلالة بالفتح فهو المقصود، وهو الصحيح، لذا وجب علينا أن نقول دَلالة، وعلم الدَّلالة"[5].

ومما سبق نخلص أن معاني هذه المفردة في المعجمات اللغوية يقصد بها الهداية والإرشاد.

هذا عن معنى الدلالة في اللغة فماذا عن معناها في الاصطلاح؟

(1):لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2003، مادة (دلل)، 298/11.
(2): ينظر: محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، بيت الحكمة، ط 1، 2009، ص 22.
(3): لسان العرب، ابن منظور، مادة (دلل)، 298/11.
(4): القاموس المحيط، الفيروز أبادي، تح: مكتب تحقيق التراث إشراف محمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، ط 8، مادة (دلل)، ص 1000.
(5) :الوجيز في علم الدلالة، علي حسن مزيان، دار شموع الثقافة، ليبيا، ط 1، 2004، ص 11.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للدلالة: إن التعرض للمعنى الاصطلاحي لكلمة الدلالة يقتضي التطرق إلى معناه عند العرب القدامى أولاً، ثم عند المحدثين.

1-الدلالة عند العرب القدامى

لقد حظي موضوع الدلالة باهتمام كبير من طرف المشتغلين بالعلوم العربية والإسلامية وقد تابع هؤلاء مفهوم الدلالة كل في حقل اختصاصه، منهم الفلاسفة والأصوليين، وأهل الميزان والنحاة والمتكلمين، ولكل فريق منهجه الخاص ومصطلحاته الدلالية.

أ-الدلالة عند الفلاسفة وعلماء المنطق

لقد كان للفلاسفة وعلماء المنطق ميزة السبق إلى تعريف الدلالة وبيان أقسامها ذلك أن "نظر المنطقي منحصر في أربعة أشياء: التعريفات ومبادئها، والحجج ومبادئها، ولما كانت لها ألفاظ تدل عليها وبها يتصرف فيها احتيج إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في الفن وما لا يعتبر"[1].

وعرفوا الدلالة بأنها "فهم أمر من أمر"[2]، أو كما ينقل الزركشي (ت 794هـ) عن ابن سينا (ت 428هـ) أن الدلالة هي "نفس الفهم"[3].

ولما كانت هذه التعريفات موجزة استبدلها المتأخرون أمثال الشريف الجرجاني (ت 816هـ) بقولهم: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول"[4].

وأخذا بما ذهب إليه المتأخرون يلاحظ أن الشيء الأول يسمى دالا، والثاني مدلولا، والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ وغيره فنتصور أربعة صور:

- **الأولى:** "كون كل من الدال والمدلول لفظا كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال.

(1): منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، عبد الحميد العلمي، المملكة المغربية، 2001م، ص 160.

(2) :دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، 1424هـ، ص 27.

(3): البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تح: عبد القادر عبد الله الغاني، مر:عمر سليمان الأشقر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط 2،1992/36.

(4): التعريفات، الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006م، ص 63.

- **الثانية**: كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ، كزيد الدال على شخص إنسان .
- **الثالثة**: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ.
- **الرابعة**: كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد"[1].

وقد قسم علماء المنطق الدلالة العامة من منطلق العلاقة بين الدال والمدلول إلى ثلاثة أقسام: دلالة وضعية، دلالة عقلية، ودلالة لفظية[2]، كما قسموها من منطلق نوع الدال إلى: لفظية وغير لفظية؛ "لأن الدال إذا كان لفظا فالدلالة لفظية، وإن كان غير اللفظ فالدلالة غير لفظية. وكل واحدة من اللفظية وغير اللفظية تنقسم إلى عقلية ووضعية وطبيعية "[3].

فالدلالة العقلية هي: "دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية، ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال، في نفس الأمر تحقق المدلول فيها مطلقا، سواء أكان استلزام المعلوم للعلة، كاستلزام الدخان للنار أو العكس، كاستلزام النار للحرارة، أو استلزام أحد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان الحرارة، فإن كليهما معلولان للنار، وتطلق العقلية أيضا على الدلالة الالتزامية وعلى التضمينية"[4]، وهما قسمان من الدلالة اللفظية الوضعية.

أما الدلالة الوضعية: فهي التي تقوم فيها العلاقة بين الدال والمدلول على أساس العرف اللغوي، "فيجد العقل بين الدال والمدلول علاقة الوضع ينتقل لأجلها منه إليه"[5]. فالعلاقة بين الدال والمدلول هنا علاقة غير مبررة لا بالعقل ولا بالطبيعة.

وقد قسم علماء اللغة الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، إذ هو موضوع لذلك، أو على جزء معناه، ودلالة التضمن كدلالة الإنسان على الحيوان، أم على لازم معناه الذهني، ودلالة الالتزام، كدلالة الإنسان على قابل العلم[6].

(1): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح:علي دحروج، و رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996، 787/1.
(2): ينظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، مر: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط 01، 2003، ص 143.
(3) :كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، 788/1.
(4) :المصدر نفسه،788/1.
(5): المصدر نفسه،788/1.
(6):ينظر:الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998م، باب الدال ، ص 441.

أما الدلالة الطبيعية: فهي "دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد من العلاقة الطبيعية إحداث طبيعة من الطبائع، سواء كانت طبيعية اللافظ أو طبيعية غيرها... كدلالة (أح أح)على السعال، وأصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا، وصوت العصفور عند القبض عليه، فإن الطبيعية تنبعث بإحداث تلك الدوال، عند عروض تلك المعاني، فالرابطة بين الدال والمدلول ههنا هو الطبع"[1]، ويمكن التمثيل لذلك بالشكل التالي:

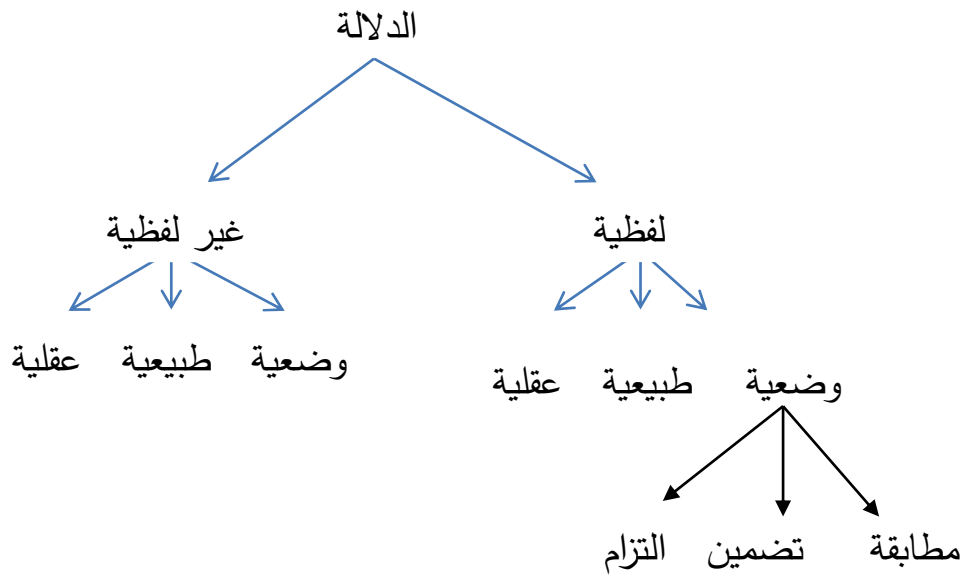

والدلالة التي تعنينا هي تلك التي تجمع بين الوضعية واللفظية، والتي يعرفها المنطقيون بقولهم: "هي كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى للعلم بوضعه"[2]، بمعنى أنها تمثل الصلة بين الدال والمدلول، والعلاقة بينهما علاقة وضعية اصطلاحية.

ب-: الدلالة عند الأصوليين والفقهاء

يعرف الراغب الأصفهاني (ت 356 هـ)، الدلالة بصفة عامة بأنها: "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، سواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي، قال تعالى: "فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ ..." (سبأ14)

(1): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، 788/1.
(2) :الكليات،أبو البقاء، ص 441.

ونجد أنه اتفق في تعريفه هذا مع المنطقيين، وذلك في كونه لم يشترط القصد في الدلالة، إذ يقر بأنها قد تحدث دون قصد(1).

أما دلالة اللفظ فيعرفها بقوله: "اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمع أو تخيّل،لاحظت نفس معناه"(2).

وعرفها الزركشي بقوله: "كون اللفظ بحدث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بوضعه له"(3).

ولم يكتف الأصوليون بتعريف الدلالة، بل عمدوا إلى تحديد أركانها وتبيان مراتب هذه الأركان فيها، فهذا إمامهم الجليل أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) يقول: "فإن للشيء وجودا في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في اللفظ، ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان"(4)، ويمكن تمثيل دلالة الألفاظ عند الإمام الغزالي بالشكل التالي:

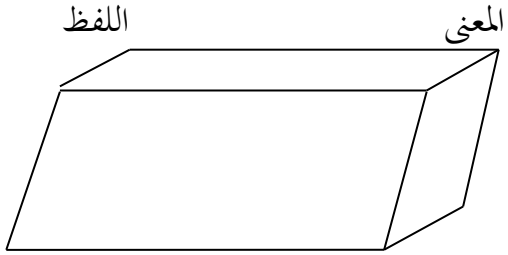

وقد قسم علماء الأصول الدلالة عدة تقسيمات منها: تقسيمهم لها من حيث نوع الدال من جهة، ومن حيث نوع العلاقة بين الدال والمدلول من جهة ثانية.

(1):معجم مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د ط)، ص 171.
(2): المصدر نفسه، ص 247، 248.
(3) :البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، 36/2.
(4): معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1969، ص 35، 36.

فأما من حيث نوع الدال، فقد جاء في المستصفى: "واعلم أن الأمور منقسمة إلى ما يدل على غيره، وإلى ما لا يدل، فأما ما يدل فينقسم إلى ما يدل بذاته وهو الأدلة العقلية، وإلى ما يدل بالوضع، وهو ينقسم إلى صوت وغير صوت، كالإشارة والرمز..."(1).

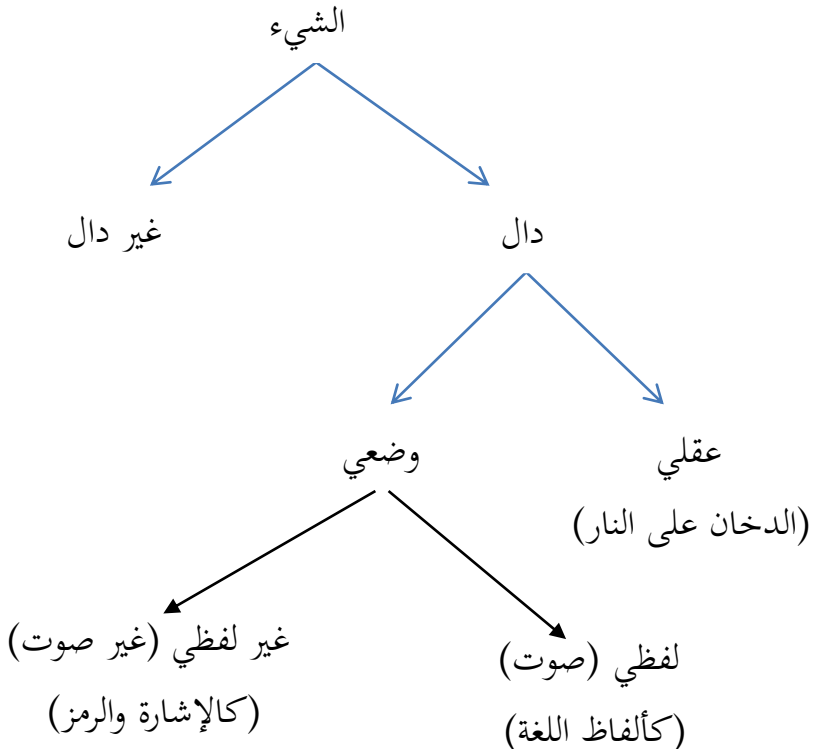

وأما من حيث العلاقة بين الدال والمدلول فقسموها إلى ثلاثة أقسام، يوردها التهانوي بقوله: "ويمكن تقسيم الدلالة أولا إلى الطبيعية والعقلية والوضعية، ثم تقسيم كل منها إلى اللفظية وغير اللفظية"(2).

ويمكن تمثيل ذلك في المخطط التالي:

(1): المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1996، ص 184.
(2): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، 788/1.

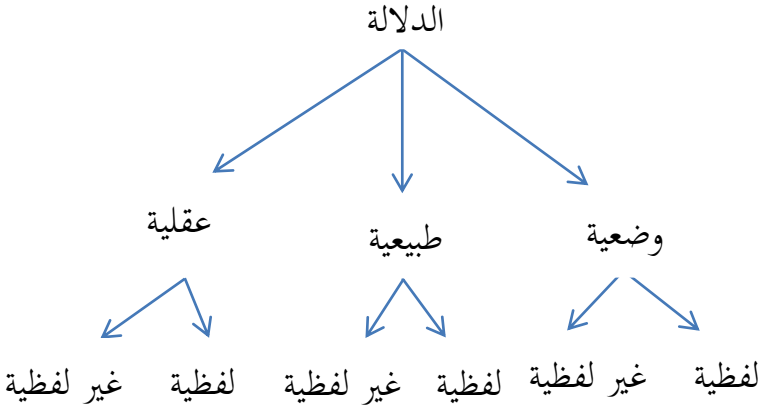

وقد انصب اهتمامهم على الدلالة اللفظية الوضعية لأنها: "كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع سواء أكان بسماعه أو بمشاهدة الخط الدال عليه أو بتذكره"[1].

وهذه الدلالة سميت بالوضعية، لأن العقل يعتمد في فهم الدلالة على العلاقة المصطلح عليها بالوضع، وهي التي تدخل تحتها دلالة معظم ألفاظ اللغة.

ويقسم الأئمة من علماء الأصول والفقهاء الدلالة باعتبار طبيعة المدلول، إلى دلالة منطوق، ودلالة مفهوم، وجعلوا المفهوم على قسمين: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، فأما مفهوم الموافقة؛ فيعني ما يوافق حكمه المنطوق، وأما مفهوم المخالفة؛ فيعني ما يخالف حكمه المنطوق[2]، ولكل منهما تقسيمات جزئية نبينها في المخطط التالي[3]:

(1) :المصدر السابق، 789/1، 790.

(2): ينظر : علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص 99.

(3) :ينظر: المرجع نفسه، ص 109-111.

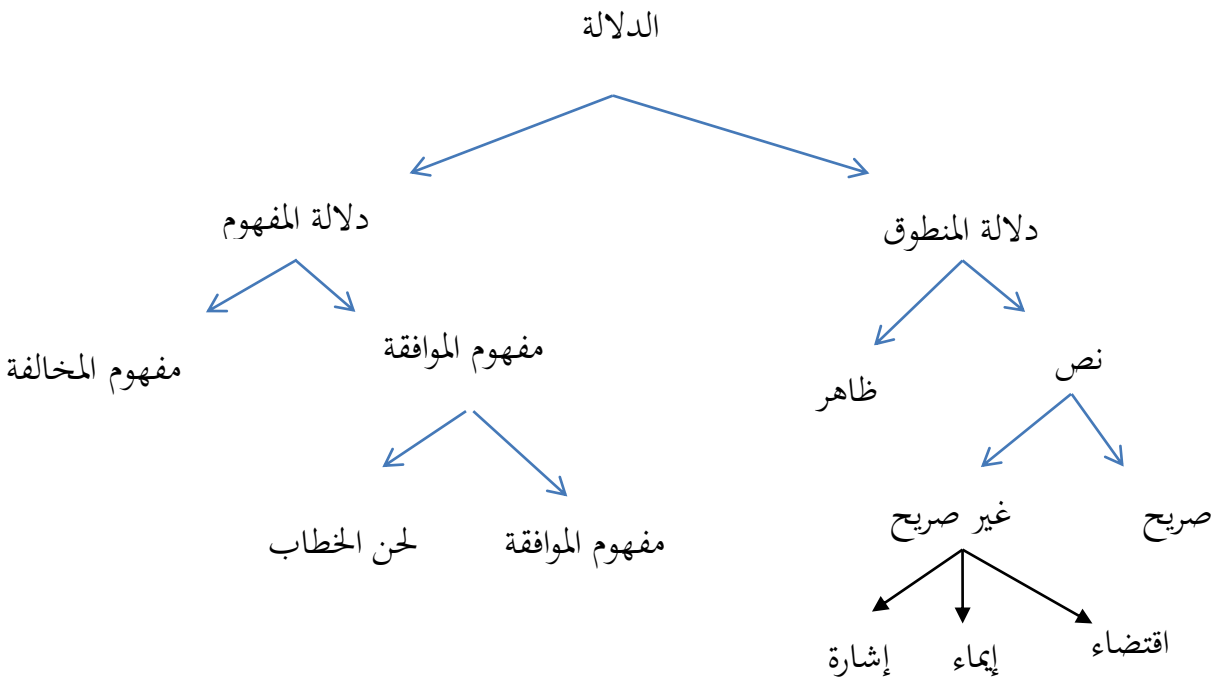

والملاحظ في هذه التقسيمات أنها تختلف باختلاف الاعتبارات، لاعتمادهم في ذلك على النص القرآني، والحديث النبوي الشريف ودلالتهما.

ونخلص إلى أن الأصوليين اهتموا بالألفاظ واعتنوا بها لأنها تدل على الحكم، إما بطريق مباشر وهو المنطوق، وإما بطريق غير مباشر وهو المفهوم، وعلى قدر عنايتهم بالأحكام والأدلة كانت عنايتهم بدلالة الألفاظ على الحكم[1].

ج- الدلالة عند البلاغيين والنقاد

تميز البلاغيون تميزا واضحا في إثراء البحث الدلالي ومصطلحاته، حق أن هناك مصطلحات مشتركة بين علمي الدلالة والبلاغة[2]. ويعد الجاحظ (ت 255 هـ) أشهرهم على الإطلاق، فقد حدد الدلالة في خمسة أصناف، يقول: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد، أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال، وتسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل

(1) :ينظر: دلالة الألفاظ على الأحكام،إسماعيل محمد علي عبد الرحمن، ص 38.

(2) :ينظر: الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 28.

واحد من هذه الخمسة صور بائنة من صور صاحبتها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها، وأقدارها، وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في السار والضار، وعما يكون منها لغوا بهرجا، وساقطا مطرحا"[1].

ويقصد الجاحظ بالدلالة في اللفظ هي العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) بالنظر إما لقصد المتكلم، أو فهم السامع[2].

ونجد أن الدلالة عند الجاحظ هي استعمال الدال (من لفظ أو غيره) لبيان المراد (من المتكلم)، أو الوصول إليه (من السامع) . ويتضح ذلك من خلال تعريفه للبيان بقوله: "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله، كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[3].

ولما كان اللفظ أكثر أصناف الدلالة استعمالا في البيان، فقد ركز البلاغيون في درسهم على دلالته، فالألفاظ عندهم "توضع لتعيين الأشياء، أي وضعت بإزائها لتدل عليها، بحيث كلما أطلق اللفظ علم منه المعنى، للعلم بوضع ذلك اللفظ لهذا المعنى" [4].

أما تقسيمهم للدلالة فلا يختلف عن تقسيم علماء المنطق والأصوليين، إلا أنهم اختلفوا معهم في تصنيف هذه الأقسام بين الوضعية والعقلية، حيث ذهب أغلب البلاغيين ومنهم السكاكي (ت 626هـ)، والخطيب القزويني (ت 739هـ) إلى أن دلالة المطابقة هي دلالة وضعية، أما التضمين والالتزام فهما دلالتان عقليتان[5].

ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط التالي:

(1) : البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1998، 75/1.
(2): دلالة السياق، ردة الله الطلحي، ص 29.
(3): البيان والتبيين، الجاحظ،75/1.
(4): الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د ط)، ص 8، 9.
(5) :ينظر: دلالة السياق، ردة الطلحي، ص 31، 32.

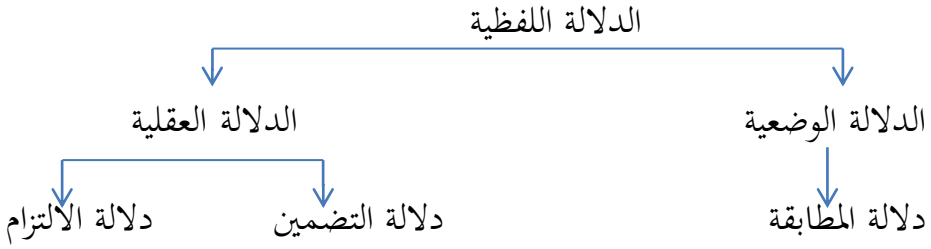

أما عن الدلالة غير اللفظية، –ومنها الإشارة– فيقول عنها الجاحظ : "فأما الإشارة فباليد وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع السوط والسيف فيكون ذلك زاجرا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا"[1]. وكذلك الخط والنصبة والعقد.

وذهب ابن جني[*] إلى أن الألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم لاشك أشرف من الخادم، إلا أن العناية بالألفاظ عنده لازمة؛ لأن الألفاظ عنوان المعاني[2].

أما عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فقد وفق بين المذهبين بنظرية النظم، وهو يرى أن اللفظ لا وزن له إذا كان مفردا، فهي لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، وكذلك المعنى؛ بل لابد من ملازمة اللفظ والمعنى في السياق النصي[3].

وقد تناول البلاغيون والنقاد العرب مباحث دلالية كثيرة منها: الحقيقة والمجاز، والخبر والإنشاء وأغراضهما، وقضايا كثيرة ساهمت في إثراء الدرس الدلالي عند العرب، وهي قضايا لم يغفل عنها اللغويون والنحاة أيضا.

د– الدلالة عند اللغويين والنحاة

تناول الدارسون العرب البحث اللغوي في بداية مشوارهم تناولا متكاملا، دون تمييز علم عن آخر، وكان الدارس فيهم نحويا لغويا وعالم أصول ومتكلما وفقيها...[4].

(1): البيان والتبيين، الجاحظ،77/1.

(*): أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي،الشهير بابن جني،عالم نحوي ذو شأن كبير وصاحب تصانيف مشهورة ومفيدة ولد بالموصل –على الأرجح-سنة (321هـ)،وتوفي سنة (ت392هـ)ببغداد.وقد أثرى المكتبة العربية بمصنفاته الكثيرة والمفيدة نذكر منها:الخصائص،سر الصناعة،تفسير تصريف المازني، اللمع في العربية ،مختار الأراجيز وغيرها من الكتب . **ينظر الملحق رقم: 01.**

(2): ينظر: الخصائص،ابن جني، 1/ 276.

(3) :ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002، ص 47-49.

(4) :ينظر: المصدر نفسه، ص 272.

ومنهم أبو هلال العسكري (ت 395هـ) الذي عرف الدلالة بقوله: "ما يمكن الاستدلال به، والدلالة على الشيء ما يمكن للناظر فيها أن يستدل بها عليه"[1].

وقد ميز بين العلامة والدلالة، وبين العلاقة بينهما، بقوله: "وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دلالة لك دون غيرك... ثم يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه، فالعلامة تكون بالوضع، والدلالة بالاقتضاء"[2]. والظاهر من الأمثلة التي أوردها أن الدلالة تشترط القصد في المعنى، وهذا ما ذهب إليه علماء العربية لغويين ونحويين، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولا للفظ؛ فالدلالة عندهم في فهم المقصود، لا فهم المعنى مطلقا، فإن دل اللفظ على معنى غير مراد، فليس من الدلالة في شيء، لخلوه من القصد ؛وذلك لأن الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه[3].

ونرى أن ذلك يعود إلى تركيزهم على المعنى في الدلالة ؛أي المدلول وهو الصورة الذهنية التي وضع بإزائها اللفظ، فلما كان المدلول أو المعنى هو الغاية من اللغة، أطلق مجازا وتعميما على الدلالة، فأصبح لدى البعض مرادفا لها.

أما تقسيمهم للدلالة، فجاء على أساس لغوي صرف، وكان ذلك على يد ابن جني (ت 392هـ) الذي أورد تقسيما لأنواع الدلالة مغايرا لمن سبقه من العلماء، يقول: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية... ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[4]

(1): الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د.ط)، ص 70.
(2): المصدر نفسه، ص 70، 71.
(3): الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 32.
(4): الخصائص، ابن جني،98/3.

وفي الأخير نخلص إلى أن معنى لفظ (الدلالة) في الاصطلاح لا يختلف عن معناه في اللغة؛ إلا أن معناها قد انتقل من معنى حسي، وهو الدلالة على الطريق، إلى معنى عقلي مجرد وهو معنى الدلالة على معاني الألفاظ[1].

كما تبين أن علماء العربية قد توسعوا في بحث قضايا الدلالة، فقد كان لهم شرف السبق في كثير من قضايا الدلالة، ذلك "أن الثقافة العربية تقوم على أساسين هما الدال والمدلول...[2]"، وبذلك فإنهم تقدموا على الدلاليين المحدثين في تأصيل هذا العلم، وتفوقوا عليهم بفهم حقيقة الدلالة، وأثرها في تطوير المباحث اللغوية[3].

2-الدلالة عند الغرب المحدثين

يشار إلى الدلالة عند الغربيين بمصطلحين عادة، المصطلح الأول هو (Signification) أو (Signifiance)، والثاني هو (Semantics)، ويغلب على الثاني استعماله بمعنى علم الدلالة، كما يستعمل (بحذف s) وصفا في كثير من الأحوال، في حين أن الأول يستخدم للإشارة إلى العملية التي يقترن بها الدال بالمدلول[4].

والمصطلح الفرنسي (Semantique) من وضع اللغوي الفرنسي ميشال بريال (Bréal Michel) سنة 1883، الذي ورد في كتابه (مقالات في علم الدلالة) (Essai de semantique)، ويرى اللغويون المحدثون أن هذا المصطلح مشتق "من أصل يوناني مؤنث (Semantiké) مذكره (Semantikos) أي يعني يدل، ومصدره كلمة (Sema)بمعنى إشارة"[5]، وهي: "مشتق من الكلمة اليونانية (Semaino)، التي تعني دل على، والمتولدة من الكلمة الأصل (Sens) أي المعنى"[6].

(1) :ينظر: علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 12.
(2): المرجع نفسه، ص 11.
(3) : علم الدلالة العربي (النظرية والتطبيق)، فايز الداية، دار الفكر، دمشق ط2، 1996، ص 7.
(4): ينظر: المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، محمد يونس علي، المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007م، ص 88.
(5): علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص 6.
(6) : علم الدلالة دراسة وتطبيق، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 2006، ص 23.

وعلم الدلالة- عند العالم بريال(Bréal)- يعنى بتلك القوانين التي تشرف على تغير المعاني، وتعاين الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ودلالتها، وبذلك يكون بريال أول من وجه الاهتمام إلى دراسة المعاني ذاتها على حد تعبيره: "إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي من نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد، نعم لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنظم تغيّر المعاني وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها، وبما أن هذه الدراسة تستحق اسما خاصا بها فإننا نطلق عليها اسم (Semantique) للدلالة على علم المعنى"[1].

ويعد فردينان دو سوسير(Ferdinand de Saussure)(ت 1913) ممن ثبت أسس هذا العلم، ونقله من الطابع التاريخي التطوري إلى الطابع الوصفي، حيث ميز بين الدال والمدلول، وحصر عناصر العلامة اللغوية أو الدلالة في هذه الثنائية، وأهمل الموضوع وهو الشيء أو المرجع الذي تحيل إليه العلاقة الدلالية[2]، فالدلالة عنده "ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة (أو الاسم)، أي بين الصورة السمعية وبين الفكرة"[3].

فالعلاقة بين ركني الدلالة علاقة ذهنية؛لأن عند سماعنا دالا ما، لا نستحضر الشيء المادي، وإنما نستحضر صورتها الذهنية، فالمدلول أو المعنى ليس الشيء المادي في حد ذاته، لأن هذا الأخير يقع خارج اللغة، وإنما هو تصوره الذهني وهو في ذلك يلتقي- في هذه الثنائية – مع ابن سينا الذي حصرها بين اسم (مسموع) ومعنى[4].

أما فيرث(Firth) فالمدلول عنده هو "مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة أو العبارة أو الجملة"[5] .

ولا يختلف مفهوم المعنى أو المدلول عند ستيفن أولمان (S.Ullmann) عنه عند أوجدن ورتشاردز (Ogden& Rechardz)، وشارل ساندرس بيرس (Ch.S. Pers) حيث أن

(1) :علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق 2001، ص 27.
(2) :ينظر: البحث الدلالي عند ابن جني، محين حاجي زاده، مجلة اللغة العربية وآدابها، ع10، 2010، ص 11.
(3): علم اللغة (مقدمة لقارئ العربي)، محمود السعران، ص 303.
(4): ينظر: البحث الدلالي عند ابن جني، محين حاجي زادة، ص 11.
(5) :علم اللغة، محمود السعران، ص 312.

المعنى عندهم هو المدلول المرتبط باللفظ من جهة، وبالشيء الذي يشير إليه في الواقع من جهة ثانية[1]، ويعرف المدلول عندهم بأنه "الفكرة التي يستدعيها اللفظ"[2]، أي أنه أحد أركان الدلالة.

كما توالت التعريفات التي أطلقها اللغويون الغربيون على هذا المعنى، منها تعريف بيرجيرو(Piere Guiraud) بأنه: "العلم الذي يهتم بدراسة معاني الكلمات"[3].

ويعرفه جون لاينز (John lyons) بأنه العلم الذي يعالج إشكالية الوقوع على قوانين المعنى، والتي تنكشف أسراره، وتبين السبل إليه وكيفية حركته[4].

ومما سبق نخلص إلى أن علم الدلالة هو الدراسة العلمية للمعنى اللغوي دون غيره من المعاني الأخرى، وأنه جزء من علم اللغة الحديث إلا أن إرهاصاته الأولى تعود إلى زمن القدماء الذين سبقوا إلى كثير من قضاياه.

3- الدلالة عند العرب المحدثين

أطلق العرب المحدثون مصطلحات كثيرة على علم الدلالة، ومنها الدلاليات، والدلالية وعلم الدلالة، وعلم المعنى، "وبعضهم يستخدم المصطلح كما هو (السيمانتيك)، كلها مصطلحات نجدها في الدرس الدلالي العربي الحديث"[5].

وقد عرفها أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدلالة) بأنها : "العلم الذي يدرس المعنى" أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[6].

(1) :ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط 12، ص 76.
(2): المرجع نفسه، ص 79.
(3) :علم الدلالة، بيار جيرو، تر: منذر عياشي، دار طرابلس، دمشق، ط 1، 1988، ص 20.
(4) :ينظر: علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 6.
(5): محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، خليفة بوجادي، ص 23.
(6) :علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998، ص 11.

أما محمد المبارك فقد ذكر بأن الدلالة مبحث من علم اللغة، وهو:"العلم الباحث في ما بين الألفاظ والمعاني من صلات"[1].

و يعرفه خليفة بوجادي بأنه: "دراسة للأدلة اللغوية ووظائفها؛ أي أنه يبحث في المعنى، وكل متعلقاته وملابساته..."[2].

أما الدراسات في علم الدلالة العربي، فبعد أن أصدر إبراهيم أنيس في 1958م كتابه الشهير(دلالة الألفاظ)، توالت التأليفات في مختلف موضوعات علم الدلالة، وقضاياه، كما نشطت ترجمة كتب علم الدلالة من لغات مختلفة إلى العربية، مما أثرى كثيرا الدرس الدلالي العربي حديثا، وظهرت مؤخرا كثير من البحوث والرسائل الجامعية التي تتناول قضايا علم الدلالة، إما بالتأصيل لهذا العلم في التراث، وإما بتطبيق نظرياته في مجالات مختلفة[3].

غير أن أشهر هذه الدراسات، وأكثرها انتشارا هي ما نقله اللغويون العرب في مجالات منها: دراسة مفهوم الدلالة عند مختلف اللسانيين، وأنواع الدلالات كالدلالة الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالة الاجتماعية (المعجمية) والسياقية...[4].

وارتبط علم الدلالة في العصر الحديث بمجموعة من العلماء منهم أودلف نورين (Adolf Noreen) وفندريس، ومايبه، وماكس مولر(Makx Maller)، وميشل بريال (Michel Bréal)، وأوجدن ورتشارد (Ogden & Rechardz)، ودوسوسير (Saussure)، وبلومفيلد (Bloomfield)، وتشومسكي (Chomsky)، وأولمان(Ullmann)، وجون ليونز (John Lyons) ، وفيرث (Firth)... وغيرهم.

ومن العرب إبراهيم أنيس، ومحمود السعران، وتمام حسان، وأحمد مختار عمر، وعبد الله الغلامي...

(1): فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط2، 1964، ص 168.
(2) :محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص 24.
(3) :ينظر: المرجع السابق، ص 54.
(4): ينظر: في اللغة، أحمد شامية، ص 148،نقلا عن:الدلالة المعجمية عند العرب،ربيعة برباق،ص 42.

وارتبطت هذه الدراسات بعدة مدارس منها: المدرسة الألمانية، والمدرسة الاجتماعية، والسويسرية والفرنسية، ومدرسة براغ، ومدرسة كوبنهاجن، والمدرسة السلوكية الأمريكية والمدرسة السياقية الإنجليزية، والمدرسة التحويلية[1].

II- موضوع علم الدلالة

علم الدلالة أو علم المعنى فرع من فروع الدراسات التي تناولها بالبحث مجموعة من العلماء تختلف اهتماماتهم العلمية : كالفلاسفة، وعلماء النفس، واللغويين، والأنتربولوجيين والأدباء، والفنانين... وغيرهم.

وذكر أن اسم هذا العلم محل خلاف في اللغات المختلفة ويجري نفس الخلاف في الاصطلاحات التي تطلق على بعض الأفكار الداخلة في نطاقه[2].

والفرق بين علم الدلالة وعلم الرموز هو أن "علم الدلالة (Semantics) يهتم بالرموز اللغوية فقط، وما تتضمنه من معان أما علم الرموز (Semiotics) هو الدراسة العلمية للرموز اللغوية وغير اللغوية باعتبارها أدوات اتصال، فهو أعم من علم الدلالة"[3].

وذكر تمام حسان: "إن من خصائص الثقافة في أي شعب من الشعوب أنها لا تقوم إلا في وسط من الرموز، ومن ثم أصبح من الواضح أن كل نشاط اجتماعي مهما كان طابعه لابد أن يتم بواسطة استعمال الرموز وبخاصة الرموز اللغوية، وقد قسم الرموز إلى ما يساوي عدد الحواس الإنسانية وهي اللمس، والذوق، والشم، والسمع والبصر"[4].

فالوظيفة الدلالية التي تؤديها الرموز غير اللغوية سواء أكانت سمعية أم بصرية أم غير ذلك لها نفس أهمية الرموز اللغوية من حيث الاتصال.

(1): ينظر: نظرية الحقول الدلالية(دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيدة) ،هيفاء عبد الحميد كلنتن،رسالة دكتوراه دولة،قسم الدراسات العليا،فرع اللغة،جامعة أم القرى،السعودية،2001،ص14، 15.

(2): مناهج البحث في اللغة،. تمام حسان، مكتبة الأنجلوالمصرية، مصر 1990، ص 240.

(3) :علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 14.

(4) :اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،2001،ص 104، 105.

فالإشارة باليد أو الضوء أو الرايات ذات الألوان المختلفة، أو الطبول أو الأجراس، أو أصوات الأبواق التي تستخدم في الجندية أو المعسكرات أو الدخان أو علامات المرور، أو الرموز التي يحملها العسكريون لها قيمة دلالية، حتى إن الصرخة لها قيمة دلالية[1].

فعلم السمياء يهتم بالرموز اللغوية، وغير اللغوية، وعلم اللغة فرع من فروعه، والدلالة فرع من فروع علم اللغة؛ لذلك عرفت اللغة بأنها نظام من الرموز الصوتية العرفية.

ولم يقتصر علم الدلالة على اللغات التي لم يوضع لها معجم؛ بل إن اللغات ذات المعاجم تحتاج إلى دراسة المعنى، فهناك عناصر غير لغوية لها دخل كبير في تحديد المعنى كشخصية المتكلم، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات وتجارب وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف، وما يستلزم من معرفة بنظام الحياة[2].

ونجد أن الكلمة المفردة لها حظ وافر من الدراسة والتحليل منذ أقدم العصور عند العرب وغير العرب، فكان البحث في دلالات الكلمات هو ما بحثه اللغويون وأثار اهتمامهم فوجدت دراسات كثيرة عن الكلمة وما يحيط بها من ملابسات وخلاف بين العلماء في تحديد معناها نظرا لاختلاف تجارب الأشخاص وتكوينهم النفسي. فهناك معاني كلمات ينص عليها القاموس والاشتراك في فهمها واحد أو متقارب ولكن المضمون النفسي وما يرتبط به من إيحاءات ودلالات يختلف من شخص إلى آخر.

أما الجملة فيعتبرها بعض اللغويين من أهم وحدات المعنى؛ بل يعتبرها بعضهم أهم من الكلمة نفسها[3].

(1): ينظر: علم اللغة، محمود السعران، ص 63،64.
(2): ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط5، 1984 ، ص 45.
(3): ينظر: نظرية الحقول الدلالية، هيفاء عبد الحميد كلنتن، ص 21.

أولًا: تعريف المعنى- ما هو المعنى؟-

لقد عرف الجرجاني المعنى بقوله : "هو الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بإزائها الألفاظ والصورة الحاصلة في العقل، فمن حيث أنها تقصد باللفظ سميت مفهوما، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو؟ سميت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار، سميت هوية"(1).

وإن موقف العرب من قضية الدلالة أو من دراسة المعنى تظهر من خلال اهتمامهم بمشكلة اللفظ والمعنى. وقد بدأت هذه الدراسات عندما بدأ البحث في مشكل الآيات القرآنية وتفسيرها وبيان غريبها، واستخراج الأحكام منها، فالأصوليون هم أول من عني بمشكلة اللفظ والمعنى؛ وذلك لارتباطها بالحكم الشرعي الذي يراد فهمه وتطبيقه، فتتبعوه ودرسوه دراسة مستفيضة(2).

ومن موضوعات الدلالة التي ناقشها العلماء العرب كالخليل، وسيبويه، والجاحظ، وابن جني، وابن سينا، وعبد القاهر الجرجاني، وابن فارس، والثعالبي والسيوطي وغيرهم، موضوع الاشتقاق الأصغر وقد وفّى الخليل القول في الموضوع هو وتلامذته.

وهناك من يقول : "وإذا أُرخ للاشتقاق فينبغي أن يؤرخ للخليل وأعماله اللغوية فهو زعيم هذه المدارس التي عرضت للاشتقاق؛ بل لم يكن عمل العلماء بعده في الغالب إلا شرحا لمجمل أقواله، وتوضيحا لما أبهم منها وتكميلا لما فاته منها"(3). كما تحدثوا عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني ومدى تناسبهما.

وأيضا ما ذكره الجاحظ عن أصناف الدلالة في قوله: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد : أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى النصبة"(4).

(1): التعريفات، الجرجاني، ص 281.
(2): ينظر: نظرية الحقول الدلالية، هيفاء عبد الحميد كلنتن، ص 22.
(3): الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد،دار الضياء،عمان،الأردن، ص 23.
(4): البيان والتبيين، الجاحظ، 69/1.

ومن موضوعات الدلالة التي ناقشها العلماء العرب أيضا مسألة الترادف، والتضاد والمشترك اللفظي، والحقيقة والمجاز، والاشتقاق الأكبر، وأثر السياق، وتلازم اللفظ والمعنى في عملية التأليف، وهل الدلالة توقيف أم اصطلاح، وما قاموا به من جهود في عمل المعاجم وترتيبها على حسب الألفاظ والمعاني، والبحوث الدلالية التي امتلأت بها كتبهم.

ثانيا: الوحدة الدلالية

أصبح لعلم الدلالة مصطلحات ترد عند الدارسين المحدثين منها ما يسمى (بالوحدة الدلالية)، وهي ترجمة للمصطلح (Semantic Unit)، ومنهم من أطلق عليها مصطلح (Sémeme)، وهو مصطلح دخل علم اللغة أول مرة عام 1908 على يد اللغوي السويدي Adolf) Noreen)،ودخل علم اللغة الأمريكي على يد بلومفيلد(Bloomfield) عام 1926م.[1]

والوحدة الدلالية هي "الوحدة الصغرى للمعنى، ومنهم من قال إنها: تجمع من الملامح التمييزية، ومنهم من قال إنها امتداد من الكلام يعكس تباينا دلاليا"[2].

وهناك من اعتبر الوحدة الدلالية هي النص، فالنص بالنسبة لعلم الدلالة كالجملة بالنسبة لعلم النحو، أما ندا(Nida) فيقول بوجود مستويات متعددة لهذه الوحدة[3].

وطبقا لما قاله(Nida)فإن أي امتداد من الكلام من مستوى المورفيم إلى الكلام المنطوق كله يمكن أن يتحدث عنه من جانبين: إما كوحدة معجمية (Lexical unit) أو كوحدة دلالية (Semantic unit)، فحينما يكون التركيز على صيغة معينة يكون المرء متحدثا عن وحدة معجمية،ولكن حينما يكون التركيز على معنى هذه الصيغة يمكن للمرء أن يستعمل ما يسمى بالوحدة الدلالية .

وقد قسم "Nida" الوحدة الدلالية إلى أربعة أقسام رئيسة هي:[4]

(1): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 31.
(2): المرجع نفسه،الصفحة ذاتها.
(3): ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
(4): ينظر: المرجع نفسه، ص 32، 33.

1- الكلمة المفردة
2- أكبر من كلمة (تركيب)
3- أصغر من كلم (مورفيم متصل)
4- أصغر من مورفيم (صوت مفرد)

وتعد الكلمة المفردة أهم الوحدات الدلالية لأنها تشكل أهم مستوى أساسي للوحدات الدلالية حتى اعتبرها بعضهم الوحدة الدلالية الصغرى.

وأما الجملة فيعتبرها بعض اللغويين من أهم وحدات المعنى، بل ويعتبرها بعضهم أهم من الكلمة نفسها، وعند هؤلاء لا يوجد معنى منفصل للكلمة وإنما معناها في الجملة التي ترد فيها، فإذا قلت إن كلمة أو عبارة تحمل معنى، فهذا يعني أن هناك جملا تقع فيها الكلمة أو العبارة، وهذه الجمل تحمل معنى.

أما الوحدة الدلالية التي تعد أقل من كلمة فتتمثل في المورفيم المتصل ويشمل ذلك السوابق واللواحق، فالأولى مثل أحرف المضارعة، والثانية مثل الضمائر المتصلة.

أما الوحدة الدلالية التي تعد أقل من المورفيم فمثل دلالة الضمة على المتكلم، والفتحة على المخاطب والكسرة على المخاطبة في الضمائر : كتبتُ- كتبتَ- كتبتِ[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة الدلالية عند العرب هي الكلمة، سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا، فهي التي تمثل المكونات الأساسية للكلام منطوقا ومكتوبا. إذ أنه دون ذلك ينعدم الكلام. ويظهر هذا جليا عند تحدث سيبويه في(باب علم ما الكلم من العربية) إذ بين أن: "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[2]. ومن هذا المنطلق أصبح اللفظ موضع اهتمام العلماء فقامت الدراسات ببيان وتوضيح هذه الوحدة من حيث:[3]

(1) :ينظر: المرجع السابق، ص 34.
(2) :الكتاب،سيبويه، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988، 12/1.
(3) :ينظر: علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي،مجلة جامعة أم القرى،1424 هـ،مج 15،ع28،ص 708.

1- معرفة نطقها نطقا صحيحا كما جاء عن العرب.
2- بيان صيغها.
3- بيان معناها.
4- معرف وضعها الوضع الذي يقتضيه علم النحو.
5- بيان الأسباب التي تؤدي إلى تعدد معناها.

هذا الاهتمام يؤكد أن الكلمة في نظر علماء العرب تمثل أهم الوحدات الدلالية؛ لأنها أساس الكلام، فهي الوحدة الدلالية الصغرى التي تنشأ منها الوحدات الدلالية الأخرى.

وهذا ما يراه علماء الدلالة المحدثون، فالكلمة لها دلالة ولكن لا يتحدد معناها حتى توضع في تركيب، هذا التركيب نفسه كالآتي:[1]

أ- تركيب إضافي؛ وهو إضافة كلمة إلى كلمة أخرى (اسم إلى اسم) ينشأ عنه معنى جديد كقولنا: (كبير القوم)سيدهم، (أم الخبائث)الخمر.

ب- التركيب عن طريق الوصف؛ وهو أن تأتي باسم عام ثم تحدده عن طريق الوصف مثل: الأرض الزراعية، البنية التحتية، الإرادة الشعبية، المجال العسكري.

ج- تركيب العبارة ؛وغالبا ما تكون قولا يدل على حكمة أو مثل أو تجربة مثل: (الصيف ضيعت اللبن)أي (فات الأوان).

د- تركيب الجملة: وهي التي يمثل الإسناد فيها عنصرا أساسيا وهو "تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"[2] فإذا قلت : (محمد كريم) فقد أسندت الكرم لمحمد، وكذلك قولك (خرج زيد) أسندت الخروج لزيد وقد وضح عبد القاهر الجرجاني ذلك بقوله: "إنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه"[3].

وتركيب الجملة أهم وحدات المعنى، وقد شغلت ولا تزال تشغل الباحثين على مختلف اتجاهاتهم لأنها تخفي أحيانا من المعاني التي قد لا تكون ظاهرة لذا كانت موضع اهتمام علم الدلالة المعاصر

(1): ينظر: المرجع السابق،الصفحة ذاتها.
(2) :دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني،ص 4.
(3): المصدر نفسه،ص 8.

ففي قوله تعالى: "فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا "(الكهف 42) تعني تحسر وندم، وكذلك قولنا :يقدم رجلا ويؤخر أخرى أي يتردد. وقد خص العلماء المحدثون الجملة بدراستهم منها على سبيل المثال (الدلالة والنحو) لعبد اللطيف حماسة[1].

ثالثا: تطور الدلالة

يعد التطور الدلالي من المظاهر اللغوية التي لا تكاد تخلو منها لغة من لغات العالم حتى وصف بالداء الذي لا تكاد تخلو اللغات منه، ولكنه في حقيقة الأمر يبدو مظهرا من المظاهر التي نتلمس بها حياة اللغة ومسايرتها للزمن[2].

والمقصود بالتطور الدلالي هو "التغيير الذي يطرأ على اللغة سواء في أصواتها أو دلالة مفرداتها أو في الزيادة التي تكتسبها اللغة أو النقصان الذي يصيبها، وذلك كله نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الأمم في كافة مجالاتها"[3]، ولاشك أن التطور في دلالة المفردات يكون تبعا للحالات التي يكثر فيها استعمالها، فشيوع استعمال العام في بعض مدلولاته يزيل مع مرور الزمن عموم دلالته ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله وفي لغتنا العربية طائفة من المفردات التي كانت في الأصل عامة الدلالة ثم شاع استعمالها في الإسلام بدلالات معينة، ومثال هذه المفردات (الإسلام) و(الصوم) و(المؤمن) و(الكافر) و(المنافق) وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للمفردات ذات المدلولات الخاصة فاستعمالها في دلالات كثيرة تتجاوز دلالتها الخاصة على سبيل التوسع يزيل مع تقادم العهد خصوص دلالتها ويكسبها العموم ومثال ذلك لفظة (البأس) التي كانت تعني الحرب فأصبحت تطلق على كل شدة ومثلها (الورد) الذي كان يدل على إتيان الماء فعممت دلالته وصار إتيان كل شيء وردا ومثلها الرائد والنجعة وغيرها من المفردات التي اتسعت دلالتها لكثرة استعمالها في معان أخرى مشابهة لها ثم انتقلت شيئا فشيئا إلى معان أخرى وصارت فيها حقيقة بعدما كانت مجازية[4].

(1): ينظر :علم الدلالة،عليان بن محمد الحازمي،ص 709.

(2) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 123.

(3): التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم، عودة خليل أبو عودة، الأردن، الزرقاء، (د.ط)، ص 45.

(4): ينظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ (العربي)، محمود السعران، ص287.

إن هذا التطور الذي يلحق المفردات ليس بالضرورة أن يكون ايجابيا يرتقي بالمفردة إلى مستويات الرفعة والكمال وهذا التطور نعته محمود السعران (بالتغيير المتسامي) وأورد له طائفة من الألفاظ في لغتنا العربية[1]. بل قد يكون في الكثير من الأحيان سلبيا وهذا ما دعا علي عبد الواحد وافي أن يقول:"فمن الواضح أن هذا التطور لم يتجه دائما نحو التهذيب والكمال بل أدى في معظم مظاهره إلى اللبس في دلالة الكلمات والخلط بين وظائفها وأنواعها، وجرّد اللغة مما بها من دقة وسمو وهوى بها إلى منزلة وضيعة في التعبير"[2]. ومثال ذلك يبدو واضحا في كتب اللغة والنحو وما تضمنته من استعمالات نعتت بالشاذة والقليلة تلك الاستعمالات التي نسبت إلى طائفة من القبائل منها: هذيل أو قيس أو أسد أو طي وغيرها لم يكن إلا نتيجة سلبية لذلك التطور السلبي في اللغة[3].

وقد وضح العلماء أسباب التطور والتغير ومظاهره معتمدين على تتبع اللغة عبر تاريخها، ومنهم ابن فارس الذي عبر عن أسباب التطور الذي لحق العربية في لفتة تدل على ريادة وسبق يقول: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم فلما جاء الله جل بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات، وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت فعفى الآخر الأول"[4].

فمن أهم أسباب تطور الدلالة كما تظهر عند ابن فارس:

1- الحاجة: التي تدعو المجتمع اللغوي إلى التصرف في اللغة ونقل ألفاظها إلى معان لم تكن معروفة، وهذا ما أشار إليه في نصه السابق، فالفسق لا يعرفه العرب إلا في مظهره المادي وهو خروج الرطبة من قشرها، ولكن نقلت في الإسلام إلى معنى الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جل ثناؤه[5]، وكذلك لفظ الزكاة والكفر والصوم.

2- انتقال المجتمع من حياة إلى حياة أخرى من دواعي تبدل معاني الألفاظ والاستغناء عن بعضها، ويتضح هذا عندما جاء الإسلام ونقل العرب من حياة اللهو والخمر والميسر فأبطلت ألفاظ

(1): ينظر: المرجع السابق، ص 282.

(2) :علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان، مصر، ط 5، 1962، ص 292.

(3) :ينظر: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسل عباس محمد شيروزة، مجلس كلية التربية، جامعة الكوفة، 2011م، ص 160.

(4): الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا، تح: السيد أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 44.

(5): ينظر: المصدر نفسه، ص 45.

واستغني عنها لأنها لم تعد من مقومات المجتمع فزالت ألفاظ الميسر وبعض العادات في البيع والشراء كالإتاوة والخراج (والمكس) دراهم تؤخذ من بائع السلع في الأسواق[1].

فالتطور الاجتماعي والثقافي الذي يعد أحد أسباب تغير المعنى الذي تعرض له علماء العربية فذكروا أن هنالك كلمات أحدثها الإسلام لم تكن معروفة مثل (الجاهلية) اسم حدث للزمن الذي كان قبل البعثة، والمنافق الذي يبطن خلاف ما يظهر[2] ،إذا كان هنالك قوم أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، وغير ذلك من الألفاظ عبّرت عن حياة المجتمع الجديد.

3-إساءة الفهم: الانحراف واستعمال اللفظ في غير ما وضع له أحد الأسباب التي تؤدي إلى نقل الألفاظ من معناها إلى معنى أخر. فقد يحدث أن يسمع شخص لفظا ولكن يسيء فهمه أو تكون دلالته غير واضحة فيستخدمه في معنى مغاير لا يمت إلى معناه الأصلي، وقد عدّ ابن خلدون(ت 808هـ) الانحراف اللغوي، واستعمال اللفظ في غير ما وضعه العرب له أحد الأسباب التي جعلت الخليل بن أحمد يصنف كتاب العين[3]. وقد أبان ابن قتيبة في باب ما يضعه الناس في غير موضعه كيف أن (الحشمة) يضعها الناس موضع الاستحياء، وهي تعني (الغضب)، والقافلة يذهب الناس إلى أنها الرفقة في السفر[4]، وقد أرجع إبراهيم أنيس تعدد معاني بعض ألفاظ العربية إلى استعمال اللفظ في غير ما وضع له "ثم قد لا تتاح لهذا السامع فرص أخرى لتصحيح خطئه، ويبقى اللفظ في ذهنه مرتبطا بتلك الدلالة الجديدة"[5]. إلى جانب بقاء الدلالة الأصلية.

وألفاظ اللغة تتغير مدلولاتها وتنقل معانيها إلى معان جديدة عن طريق:

1- توسع دلالة اللفظ: تتعرض طائفة من الألفاظ في لغتنا العربية، ولغات العالم الأخرى إلى ظواهر شتى، ومن هذه الظواهر التي نحن بصدد دراستها ظاهرة (التعميم)، والتي تصيب دلالات الألفاظ التي قد حدث توسع في دلالتها، فأصبحت دلالتها عامة بعدما كانت خاصة بفعل كثرة استعمالها في معان عامة عن طريق الاتساع، أو لقلة ملامحها التميزية التي تدخل تحتها جملة من

(1): علم الدلالة، عليان بن محمد الحازمي، ص 714.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص 714.
(3): ينظر: مقدمة العلامة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، المكتبة التجارية، القاهرة، ص 548.
(4) :ينظر: علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، ص 714.
(5): دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس،ص 135.

الألفاظ ذات الدلالات المشابهة لدلالتها الأصلية[1]. فنحصل من ذلك على ما يسمى بتعميم الخاص أو توسيع المعنى ويقصد به: "هو ما وضع في الأصل خاصا ثم استعمل عاما "[2]، فكلمة سيارة تعني (القافلة)، ولكن توسع في معناها وأصبحت الآن تدل على وسيلة النقل المعروفة. وكذلك كلمة (قطار) تدل على قطار الإبل تشد على نسق واحد خلف واحد وتوسع في معناها لتدل على قطار السكة الحديدية وغير ذلك كثير[3].

2- تضييق الدلالة أو تخصيصها: وهو أن يحصر المعنى الدلالي للكلمة في دائرة معينة بحيث لا يتعداها فبعد أن يكون مدلوله عاما شاملا يضيق المعنى ويخصص لشيء معين مثل (صَوّتَ) تعني النداء بصوت مرتفع، ولكن الآن تدل على المفهوم الانتخابي، وفي المحافل الدولية بمعنى أيده ووافقه على القرار أو المشروع أو صوت ضده إذا رفض ولم يوافق ولفظ (السفير) تعني الرسول والمصلح بين القوم، وأصبحت الآن تدل على مبعوث الدولة لدى رئيس الدولة المبعوث إليها[4].

ولم تكن ظاهرة التخصص وليدة العصر الحالي بل أشار إليها علماء اللغة في مصنفاتهم وأشاروا لها بأمثلة كثيرة إلا أنهم لم يصرحوا بذكر مصطلحها (التخصيص) ومنهم ابن قتيبة وأبو حاتم الرازي، والسيوطي الذي أفرد بابا في كتابه (المزهر) لدراسة (العام والخاص) من دلالات الألفاظ وعرف الخاص بقوله: "وهو ما وضع في الأصل عاما، ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده"[5]، وذكر مجموعة من الأمثلة ومنها لفظة (الحج) يقول: "أصله قصد الشيء وتجريدك له ثم خصّ بقصد البيت... ولفظ (السبت) فإنه في اللغة الدهر ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع وهو فرد من أفراد الدهر"[6].

3- انحطاط الدلالة: يحدث أحيانا أن يكون للفظ معنى راق إلا أنه بمرور الزمن ولظروف اجتماعية تنحط دلالته وتصبح مبتذلة فكلمة (الحاجب) كانت تدل في دولة الأندلس بمعنى رئيس الوزراء ولكن ابتذلت دلالتها ونستعمل الآن في معنى الخادم، وكذلك الحال في كلمة عِلَقْ (الشيء

(1): ينظر:المزهر في علوم اللغة،عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،تح:محمد أحمد جاد المولى ، دار إحياء الكتب العربية،ط3، 424/1.
(2): البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسل عباس محمد شيروزة، ص 168 .
(3): ينظر: علم الدلالة عند العرب، علينا بن محمد الحازمي، ص 715.
(4): ينظر: المرجع نفسه، ص 715.
(5) :المزهر في علوم اللغة، السيوطي،433/1.
(6). المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

النفيس) تستخدم في عامية الحجاز بمعنى الإنسان التافه، ومثلها كلمة بهلول (السيد) ابتذل معناها لتدل على من يقوم بأعمال مضحكة[1].

4- رقي الدلالة : بعض الدلالات قد يتغير معناها إلى معنى راق. وقد ذكر إبراهيم أنيس أن (مارشال) كانت أول أمرها تدل على خادم الإسطبل[2]، ثم رقت دلالتها وأصبحت تدل على رتبة ولقب عسكري، وإذا أمعنا النظر في لفظ (رسول) فإنها تدل على من يرسل في أي أمر كان عظيما أو تافه، ولكن عندما جاء الإسلام أخذت مفهوما ساميا حيث أصبحت تدل على الشخص الذي أوحي إليه برسالة وأمر بتبليغها، أما لفظ (الشجاع) كما توضحها المعاجم فإنها تعني الثعبان، ولكن ارتقت دلالته فيما بعد ليدل على الشخص البطل المحارب أو يستخدم صفة الإنسان الذي يتمتع بالجرأة وقول الحق[3].

5- تغير المجال الدلالي: ويطلق عليه انتقال المعنى أو تغير مجال الاستعمال، ويقصد به انتقال الدلالة عن طريق المجاز لعلاقة بين المعنى المنقول إليه والمعنى المنقول منه.

والملاحظ في هذا المجال أن بعض الألفاظ تفقد دلالتها الأصلية بمرور الزمن لتحل محلها الدلالة الجديدة وتدخل في ميدان الاستعمال، وبذلك تنقرض الدلالة الحقيقية للفظ وتحل محلها الدلالة المجازية، ويعد المجاز من الوسائل الرئيسة في إضافة الدلالات الجديدة للألفاظ وتكمن فيه القدرة على نمو اللغة وثراءها، وتبدو فيه الألفاظ بحلة جديدة تسحر العيون ببريقها وتأسر القلوب بجمالها ورونقها[4]، فتثير في ذهن السامع شيئا من الغرابة والطرافة في الاستعمال لذلك قيل: "اللفظ إذا انحرف من مجال إلى مجال آخر، فأثار في الذهن غرابة أو طرافة قيل حينئذ هو من المجاز..."[5]، واعتنى علماء العربية بالمجاز عناية كبيرة وكان في مقدمتهم ابن جني يقول: "الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز، ما كان بضد ذلك"[6].

(1): ينظر: علم الدلالة عند العرب،عليان بن محمد الحازمي، ص 715.
(2): ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 158.
(3): ينظر: علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، ص 715.
(4): ينظر: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسل عباس محمد شيروزة، ص 175.
(5): دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 130.
(6): الخصائص، ابن جني،2/.423

وأشار ابن جني في حديثه عن الحقيقة أو الدلالة الأصلية للفظ عن الدلالة المجازية، وذلك لأن الدلالة المجازية تقابل الدلالة الحقيقية وتعد الدلالة الثانية لها، وذكر ابن فارس ذلك المعنى وعدّ ذلك سنة من سنن العرب في كلامها، وتبعهم في ذلك المعنى الثعالبي، وعبد القاهر الجرجاني الذي أولى هذه الظاهرة عناية كبيرة وله فيها آراء خالدة، وقد جمع السيوطي آراء القدماء في فصل سماه (معرفة الحقيقة والمجاز) وساق له أمثلة كثيرة،فاليد- مثلا- جزء من الإنسان، ولكننا نقول : يد الباب، ويد الإبريق، والرجل جزء من الإنسان، ولكننا نقول: رجل الطاولة، ورجل الكرسي...[1].

وخلاصة الأمر أن ألفاظ اللغة تتغير معانيها تبعا للأزمان والمراحل التي تمر بها اللغة ووفقا لحاجة الناس إلى معان جديدة، فكثير من ألفاظ اللغة تطورت إلى معان لم تكن معروفة من قبل، (فالأجير) كانت تدل على العامل المستخدم أصبحت الآن في عرف السياسيين من يخون وطنه ويعمل لغير صالحه، كذلك لفظ الشيخ (للرجل المسن) استخدمت في فترة من الزمن كلقب اجتماعي للشخص الذي يتمتع بوجاهة ثم تحددت الآن للعالم المتفقه في الشريعة.

وقد أبان إبراهيم السامرائي في كتابه (التطور اللغوي) آثار الاستعمال اللغوي الجديد على معاني الألفاظ في مفهومها السابق فذكر أن (شجب) كانت تستعمل بمعنى حزن ولكن معناها المعاصر (استنكر) وكلمة (احتج) معناها في كتابات المتقدمين، وعندهم احتج بالشيء اتخذه حجة ليس غير ولكن المراد منها في لغة السياسة استنكرت الصنيع[2].

رابعا: أنواع الدلالة عند المحدثين

لقد ركز المحدثون في تقسيماتهم لأنواع الدلالة اللغوية على التمييز بين مستوياتها، وفصلوا هذه الأنواع عن بقية أنواع الدلالة المطلقة، وتركوا المجال للسيميولوجيا لدراستها حيث قسموا الدلالة من حيث هذه المستويات إلى صوتية، وصرفية، ونحوية، ومفردات[3]، - كما أوردها ماريوباي- وأضاف الكثير منهم السياق، وذلك لدوره الكبير في تحديد الدلالة .

(1): ينظر: البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسل عباس محمد شيروزة، ص 175،176.
(2): ينظر: علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، ص 716.
(3): ينظر: أسس علم اللغة، ماريوباي، تر. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1987، ص 45.

ويورد فايز الداية تقسيما للدلالة حسب هذه الوحدات كما يلي[1]:

1- دلالة أساسية، أو معجمية.
2- دلالة صرفية.
3- دلالة نحوية.
4- دلالة سياقية موقعية.

ونجد أنه حذف الدلالة الصوتية، وأضاف الدلالة السياقية (الاجتماعية)، وكأنه يرفض الدلالة الصوتية، فلا دلالة للصوت في حد ذاته، فالدلالة تبدأ من المستوى المعجمي أي الوضع، وتتدرج وفق بقية المستويات، معنى هذا أنها تبدأ بالوضع وتنتهي بالاستعمال.

وفيما يلي سنحاول إعطاء تعريف موجز لكل نوع من هذه الأنواع:

1- الدلالة الصوتية

إن الدلالة الصوتية هي ما تؤديه الأصوات المكونة للكلمة من دور في إظهار المعنى، وذلك في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة، سواء كانت هذه الأصوات صوامت (Consonnes) أو حركات (Vowels) وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسة التي يشكل منها مجموع أصوات الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي، كما تتحقق الدلالة الصوتية كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصوتي ومظاهر هذا الأداء، وهذا ما يعرف بالعناصر الصوتية الثانوية التي تصاحب الكلمة المفردة[2]، ويوضح أحد الباحثين مفهوم الدلالة الصوتية بقوله: "تعتمد على تغيير الفونيمات، أي باستخدام المقابلات الاستبدالية بين الألفاظ، حتى يحدث تعديل أو تغيير في معاني الألفاظ لأن كل فونيم مقابل استبدالي لآخر، فتغييره أو استبداله لابد أن يعقبه اختلاف في المعنى، كما نقول في العربية، نفر نفذ فبمجرد استبدال الراء بالذال يتغير معنى الكلمتين بصورة آلية"[3]، ويخلص إلى نتيجة عامة يقول: وعليه كل حرف أو حركة في اللغة العربية يمكن أن يكون مقابلا استبداليا، فالحروف في

(1): علم الدلالة العربي، فايز الداية، ص 20.
(2): ينظر: الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، بوزيد سامي هادف، جامعة قالمة،2010، ص 104.
(3): الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص 166.

تبدلها ذات وظيفة فونيمية، كذلك الحركات لها دلالة صوتية؛أي ذات وظيفة فونيمية أقرب إلى وظيفة الحروف في تغيير معاني الكلمات"[1].

والدلالة الصوتية تنقسم إلى:

أ- دلالة صوتية طبيعية: وترتبط بتلك الألفاظ المحاكية لأصوات الطبيعية كأصوات الأشياء: كالطنين والرنين والحفيف والخرير...، وأصوات الحيوانات من مواء وعواء...، والأصوات اللاإرادية التي يقوم بها الإنسان[2]، للتعبير عن أغراضه، وهذه الدلالة تسمى الدلالة المباشرة، أما غير المباشرة فهي ما يسمى بالدلالة الإيحائية لصوت لغوي معين، أو القيمة التعبيرية له، مثلا صوت الياء يحمل دلالة نجدها في لفظه (وريقة) تدل على الصغر، فالياء لرقتها تدل على التصغير[3].

ب- دلالة صوتية تحليلية: والمقصود بها هنا تلك الدلالة الصوتية التي تتحقق جراء الإحلال بين الصوامت والصوائت (الحروف والحركات) المختلفة أو ما يعرف بالفونيمات التركيبية، فهي "التي ترتبط بتغير الفونيمات في اللفظ، فيتغير المعنى تبعا لتغيره"[4]، مثل: قطف وقطش، فالقطف يكون للأزهار، بينما يكون القطش للحشائش، ولهذا نلمس تحديدا للدلالة الصوتية من خلال صوتي الفاء والشين؛ فكلا الفعلين يدلان على القطع غير أن الفاء والشين قد حددتا نوع القطع وبالتالي قاما بتمييز دلالي[5].

وتستنبط أيضا –الدلالة الصوتية- من خلال مختلف الأداءات الصوتية التي اصطلح عليها بالفونيمات الثانوية باعتبارها ملامح صوتية غير تركيبية مصاحبة تمتد عبر أطوال متنوعة في الأداء الصوتي، وتشارك في تنوع معاني الكلام مثلما تشارك فيه الأصوات التركيبية، وذلك مثل النبر والتنغيم، وغيرهما من الظواهر الصوتية التي تصحب الكلام، وتؤدي وظائف دلالية كثيرة.

(1) :المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

(2): ينظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، ص 50.

(3): الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 127.

(4): ينظر : علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993،ط1،ص96.

(5) :ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري،إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 24.

ومن الأمثلة التي أوردها القدماء في هذا النوع من الدلالة "كلمة تنضخ التي تدل الخاء على تسرب السائل في قوة وعنف، في مثل قوله تعالى:" فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ "(الرحمن 66)، وهي إذا ما قورنت بنظيرتها تنضح التي تدل على تسرب السائل في تؤدة وبطء، يتبين لنا أن صوت الخاء في الأولى له دخل في دلالتها، فقد أكسبها تلك القوة وذلك العنف"(1).

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المفكرين قد اقروا بأن الأصوات ليست لها دلالة في حد ذاتها "فالكلمات الأصلية المحاكية للصوت ليست قليلة العدد فحسب بل إن اختيارها أمر اعتباطي بمقدار، إذ أنها ليست سوى محاكاة تقريبية وبالتالي شبه تواضعية لبعض الأصوات"(2).

2- الدلالة الصرفية

الدلالة الصرفية هي المتعلقة بالمستوى الصرفي للكلمة من حيث بنيتها وصيغتها، "وهي دلالة تقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية العربية وأبنية الكلمات من المعان"(3)، وكل بنية تختلف عن بنية أخرى، ويؤدي هذا الاختلاف إلى تغير في دلالتها.

وعرفها إبراهيم أنيس أنها: "نوع من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها"(4)، ولم يزد من جاء بعده على حدها إلا الشيء اليسير بزيادة الأمثلة أو تغييرها من مثل قولهم إن الدلالة الصرفية "هي التي تستفاد من بنية الكلمة و صيغتها كدلالة وزن (فِعَالة) على المهنة، نحو: زِراعة، صِناعة تِجارة، حِدادة، نِجارة، حِياكة، دِباغة، وكدلالة (فعّال) على المبالغة، نحو: كذّاب، فعّال، قوّال"(5)، وسماها فاضل الساقي "الوظائف الصرفية: وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم"(6).

(1): دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 46.
(2): دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تر: صالح القرمادي، محمد الشاوش محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985، ص 113.
(3):الدلالة الصوتية في اللغة العربية، صالح سليم عبد القادر الفاخري، ص 46.
(4): دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 47.
(5) :المعجم المفصل في اللغة والأدب، إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، 1987، 635/1.
(6): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، تق: تمام حسان، مكتبة الخانجي ،القاهرة، 1977، ص 203.

وللكلمة في العربية ثلاثة أنواع من الدلالة : دلالة الحدثية، دلالة الذاتية ودلالة الوصفية[1]، أما الأدوات فلا تخضع لصيغ قياسية، لكنها تحمل دلالة الوظائف التي تؤديها في التركيب.

وبما أن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، فإن لكل من هذه الأقسام دلالة صرفية عامة، تنقسم بدورها إلى دلالات صرفية جزئية، وهي كالآتي:

– الأسماء تدل دلالة صرفية عامة على المسمى، ومعنى ذلك أن التسمية هي الوظيفة الصرفية للاسم، والأسماء تخلو من الدلالة على الزمان، ويدخل ضمن الأسماء المصدر، واسم المرة، والهيئة،وأما الدلالة الصرفية للصفات هي دلالة على موصوف بالحدث، ودلالة أسماء الإشارة، وضمائر المتكلم والخطاب، هي الدلالة على عموم الحضور وضمائر الغائب والأسماء الموصولة دلالتها الصرفية على عموم الغياب،كما تدل الظروف دلالة صرفية عامة على الظرفية الزمانية أو الظرفية المكانية [2].

ومن الدلالة الصرفية العامة للمشتقات، دلالة كل من "اسم الفاعل، واسم المفعول، فاسم الفاعل يعبر عن حدث ويدل على من قام به، واسم المفعول يدل على من وقع عليه الحدث"[3].

أما الدلالة الخاصة للصيغ المشتقة، فلكل وزن من هذه الأوزان معنى أو دلالة خاصة تشترك فيها معظم الكلمات التي تأتي عليها، ومثال ذلك "دلالة المصادر التي تأتي على وزن (فعلان) على الحركة والاضطراب، نحو: النقران والغليان والغثيان ... ودلالة المصادر الرباعية المضاعفة على التكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، القرقرة..."[4].

وكذلك لصيغ المبالغة وأوزانها دلالة صرفية معينة، من ذلك "صيغة فعّال في قوله تعالى: "**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** "(البروج 16)، تدل على أنه قادر وعظمته عز وجل لا تحد، وكذلك في قوله تعالى: " **فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ** "(القمر 42)أبلغ من قادر، لذا ذكر الصرفيون أهمية الزيادة في البنية

(1): ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، ص 31.
(2):ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1994 ص 91-108.
(3) :مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، دار الفتح، الإسكندرية، 2008، ص 154.
(4) :الخصائص، ابن جني، 151/2.

ووضحوا معانيها فقولنا: أعطى لها دلالة تختلف عن استعطى بمعنى طلب العطية؛ وبهذا يتضح أن لصيغة دلالة معنوية لم يغفل علماء العربية عن بيانها لما لها من أثر كبير في إثراء اللغة ورفدها بدلالات معبرة"[1].

ومن الدلالة الصرفية للأفعال أنها تأتي لتدل على حدث وزمن معينين، فالصيغ فَعَل، فَعُل، فعِل، تأتي لتدل على الماضي، أما الصيغ يَفْعَلُ، يفعُلُ، يفعِل، فتأتي لتدل على الحاضر، والصيغة افعل للأمر، والدلالة الصرفية للفعل في العربية تطق غالبا على عين الصيغة، لكن البناء الافرادي له ثلاث موقيعات، بداية، وسط، منتهى[2].

فمثلا دلالة الصيغة (فَعَلَ) قد تكون دالة على المنح: قال تعالى: " وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ "(الأنعام 84)، أو على الأخذ: قال تعالى: " وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ" (الأعراف 172)، أو على الفراغ: قال تعالى:" تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ "(البقرة 134)، وغير ذلك.

أما الصيغة (فَعِل)، فقد تأتي للدلالة على العلل، نحو: سَقِمَ ومَرض، أو الأحزان مثل حزِن، أو الأفراح مثل فَرِح، أو الألوان والعيوب وغيرها.

وأما صيغة (فَعُل)، فتأتي للدلالة على "أفعال الطبائع؛ وذلك لأنه يدل على صفات طُبع عليها الإنسان وأصبحت غريزة فيه"[3]، مثل: كرُم، شرُف...إلخ

وقد تعرض العلماء في العصر الحديث للحديث عن المورفيم؛ ويعرف بأنه أصغر وحدة صرفية دالة، "ويرى المهتمون بالدراسات الصرفية، والصوتية،أن مهمة هذه المورفيمات... تتوزع بين إضفاء قيمة تعريفية أو تحديدية أو تصنيفية أو توزيعية"[4]، وقد فرق "فندريس (VANDRIS) بين نوعية من المورفيمات سمى أحدهما دال الماهية، والأخرى دال النسبة، فجذر الكلمة المكون من

(1): علم الدلالة عند العرب، عليان بن محمد الحازمي، ص 712، 713.

(2): ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، ص 36.

(3): المرجع نفسه،ص 38.

(4):علم اللسانيات الحديثة، عبد القادر عبد الجليل، ص 526، نقلا عن: الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 132.

حروفها الأصلية شكل دال الماهية، والحروف الزائدة الأخرى التي تدخل على الجذر وتحدد نوع الكلمة أو عددها تشكل دوال النسبة مثل: (اعلم، عالم ، عالمان، معلوم...) فدال الماهية (اعلم) لأن كل الصيغ تحمل دلالة هذا الجذر، ولكن صوت الهمزة في بداية الكلمة دال على نسبة، وكذلك الألف في (عالمٌ) والألف والنون في (عالمان)[1]، وهو ما يقابل عند العرب اللواصق التصريفية.

3- الدلالة النحوية

الدلالة النحوية هي الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة، إذ أن كل كلمة في التركيب لابدّ أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها[2]. وبتعبير آخر: الدلالة النحوية هي التي تنشأ من تركيب الجمل ونظامها، "ولما كانت الجملة وحدة نحوية تعتمد عل تنظيم الكلمات، وتحديد وظيفتها في الجملة، فإن هذه الوظائف النحوية تسهم هي الأخرى في تحديد معنى الجملة"[3]، لذلك تعدّ الجملة هي الوحدة الدلالية على مستوى التركيب.

وقد عرفها أحمد سليمان ياقوت بقوله: "الدلالة النحوية هي التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبا خاصا"[4]، فمثلا جملة (غش الزبون البائع)، تختلف في دلالتها النحوية عن الجملة (غش البائع الزبون)؛ وذلك لأن كلمة (الزبون) في كلا الجملتين لها موقع إعرابي يختلف عن الآخر، فالزبون في الجملة الأولى دلّ على الفاعلية، أما في الجملة الثانية فقد دلّ على المفعولية،فهذا المعنى الوظيفي الذي تضيفه الجملة إلى معنى مفرداتها المعجمية.

ومما ورد يمكن أن ندرك أهمية العلاقات النحوية بين الكلمات، ونظام ترتيب الكلمات في الجملة، وفقا لقوانين اللغة وشرائط التركيب، وأثر ذلك في الوصول إلى المعنى النحوي، ولكن المعنى العام للجملة لا يتأتى من المعنى النحوي وحده، وإنما هو ثمرة ربط المعنى بعلم الدلالة؛ لأن المعنى الدلالي يشمل المعنى النحوي، وطريقة التركيب وعلى هذا فإن الدلالة النحوية هي التي تحصل نتيجة

(1): ينظر: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،ط1، 1993،ص 98.
(2) :الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص 194.
(3) :الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، ط1، ص 54.
(4):الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، ص 28، نقلا عن: الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، زينب مديح جبارة النعيمي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع 12،ص 10.

التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة، وتتآزر القرائن اللفظية والمعنوية ودلالات السياق المختلفة، وطريقة التركيب اللغوي، ويكون للنحو النصيب الأكبر فيها لبلوغ المعنى الدلالي العام وفهمه وتحليله إلى عناصره تحليلا دقيقا(1).

وعليه نخلص إلى أنه "كما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمد العنصر النحوي -كذلك – ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر"(2).

والدلالة النحوية نوعان: عامة وخاصة، وبيانهما كما يلي:

أ- الدلالة النحوية العامة: ونقصد بها "الدلالات المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، فالجمل في العربية لها دلالات متعددة خبرية، أو إنشائية، وإما تدل على الاستثناء، أو النفي، أو الاستفهام، أو التوكيد، وغيرها"(3).

ب- الدلالة النحوية الخاصة: وتعني "معاني الأبواب النحوية، مثل باب الفاعل، وباب المفعول، وباب الحال... فكل كلمة تقع فاعلا تقوم بوظيفة باب الفاعل؛ أي أنها تدل على الفاعلية وكل كلمة تقع مفعولا تدل على المفعولية، وكل مفردة تقع تمييزا فإنها تقوم بوظيفة التفسير والبيان"(4).

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني أول من عني بالقرائن مجتمعة كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة لفهم المعنى النحوي، وكشف العلاقات النحوية، وتحديد عناصر الجمل وتحليلها تحليلا دقيقا(5).

4- الدلالة السياقية

الدلالة السياقية هي التي تعينها ملابسات الحدث اللغوي، أو ما يسمى بالبيئة اللغوية، ووحدتها الدلالية هي السياق؛ فهذا يعني أن معنى الكلمة لا يتحدد من خلال معناها المعجمي أو القاموسي

(1) :ينظر: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.
(2): النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2000، ص 113.
(3): محاضرات في علم الدلالة، خليفة بوجادي، ص 94.
(4) :علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 46.
(5): ينظر: الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، زينب مديح جبارة النعيمي، ص 17

فحسب، "فثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى؛ بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به"[1]. فالسياق إذن أو ما يسمى الكلام الحي هو الذي يكشف عن حقيقة الكلمة، لأنه- أي السياق- "وضع الكلمة داخل الجملة أو الحدث الذي تعبر عنه الكلمة داخل الجملة مرتبطة بما قبلها وما بعدها، كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة بين المتكلم والحالة، أو المقام الذي يتكلم فيه وتكوينه الثقافي"[2]، وغير ذلك من الملابسات التي تحيط بالقول.

ولذلك يجب أن نتتبع الكلمة داخل السياقات المختلفة لكي نفهم معناها أو دلالاتها، "ولهذا يصرح فيرث (Firth) بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة"[3].

وقد ميز المحدثون بين أنواع متعددة للسياق وهي: السياق اللغوي، وسياق الموقف، والسياق النفسي أو العاطفي، والسياق الاجتماعي والثقافي[4].

5- الدلالة المعجمية

ويقصد بها تلك الدلالة التي تكتسبها الكلمات المفردة أثناء الوضع اللغوي، ويسميها بعض الدارسين المعاني المفردة للكلمات[5]، لذلك فإن الوحدة الأساسية لهذه الدلالة هي المفردة، وتعد هذه الدلالة أم الدلالات وأوسعها مجالا.

ومن مميزات هذه الدلالة، خضوعها لتطور عبر الزمن وارتباطها بالجماعة المعينة، وهي أيضا خاضعة للخمول والموت في أحايين كثيرة، كما يمكنها أن تتعدد في المفردة الواحدة؛ وذلك بتعدد المعاني التي تستعمل لها هذه المفردة، ومثال ذلك : كلمة (نعج)، ورد في تهذيب اللغة: نعج: اللون

(1): علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، ص 97.
(2) :المرجع نفسه، ص 101.
(3): علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 68.
(4): ينظر: المرجع نفسه، ص 69.
(5) :ينظر: المرجع نفسه، ص 72.

الأبيض، ينعج نعوجا، وهو البياض، وقال أبو عبيد عن الأصمعي: الناعجة: البيضاء من الإبل، وقال أبو تراب، النعج: السمن، يقال: نعج هذا بعدي أي سمن[1].

وتدرس الدلالة المعجمية ضمن المستوى المعجمي الذي يختص بدراسة علم المعاجم، الذي يهتم بمفردات اللغة من حيث "الصورة والدلالة معا بحيث يتولى وصف شكل الكلمة، وعلاقتها بالمعنى الجزئي المحمول، ودراسة الدلالة دراسة سكونية ودراسة تاريخية، ليبين مظاهر التغيرات الطارئة عليها، كما يعمل على تضييق المفردات وإحصائها والنظر في حياتها وموتها، وأصيلها من دخيلها... وباختصار يختص هذا العلم بالمفردة مستقلة عن التركيب"[2].

فدراسة المعنى المعجمي تعد الخطوة الأولى للحديث عن الكلمة؛ كون الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية هي دلالات وظيفية، كل منها يؤدي وظيفة خاصة يساهم بها في بيان المعنى العام للكلمة ووضوح دلالتها[3].

ويتميز المعنى المعجمي عن المعنى الوظيفي، الذي تختص به الدلالة الصرفية والنحوية وغيرهما لأن "المعنى الوظيفي غالبا ما يحدد بوسائل سلبية هي ما سميناها بالقيم الخلافية، أما وسيلة المعنى المعجمي فإيجابية، تقوم – بعد تعيين الهجاء والنطق–، على تحديد بنيتها تحديدا صرفيا في بداية الأمر، ثم شرحها من بعد ذلك من وجهتي النظر التاريخية والاستعمالية الحاضرة، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة والاستشهاد على كل مدخل"[4].

وهذا ما ذكره ابن جني منذ قرون بقوله: "وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها...ومن ذلك قولهم للسلم: مِرقاة، وللدرجة مَرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمد عليه وبه كالمطرقة والمنجل..."[5].

وقد حدد اللغويون المحدثون ثلاث خصائص مميزة للمعنى المعجمي هي أنه:

(1) :تهذيب اللغة- الأزهري، مادة (نعج)،383/1.
(2): الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 138 .
(3) :البحث اللغوي عند العرب،أحمد مختار عمر،عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003، ص 162.
(4): ينظر:اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان،ص 120، 121.
(5):الخصائص، ابن جني، 75/3.

1- عام 2- متعدد 3- متغير غير ثابت.

وتتمثل خاصية العموم في كون الكلمات لها معاني عامة داخل المعجم، ما لم ترد في سياق يحدد معناها ويقيده، وتتمثل خاصية التعدد في كون الكلمة ذات معاني متعددة في المعجم، مما يجعلها قادرة على الدخول في سياقات متعددة ومختلفة، فيتحدد معناها وفقا للسياق الذي ترد فيه، أما خاصية التغير وعدم الثبوت فنستشفها من طبيعة الكلمات؛ فهي دائمة الخضوع لعوامل التغير والتبدل وعوامل التطور، فمن الكلمات ما يهجر فتبلى وتموت، ومن الكلمات ما يتغير معناها من الدلالة على الخصوص إلى الدلالة على العموم أو العكس، وهناك كلمات تسمو معانيها وأخرى تنحط، يدرس هذا كله تحت ما يسمى بالتغير الدلالي أسبابه ومظاهره(1).

ومن الخصائص البارزة للدلالة المعجمية كون المستوى المعجمي نظاما مفتوحا على عكس الأنواع الأخرى، حيث يفرق عدد كبير من علماء اللغة بين الوحدات النحوية والوحدات المعجمية على أساس أن الوحدات النحوية عبارة عن مجموعة مغلقة؛ بمعنى أن الأولى قابلة للاقتراض والتعريب، أو وضع مفردات أو دلالات جديدة، أما الوحدات القواعدية فهي ثابتة —نسبيا- في اللغة الواحدة(2).

ومن الممكن أن نضيف خاصية وصف بها بعض اللغويين الدلالة المعجمية ومنهم تمام حسان، وهي أنها جامدة وصامتة، والذي يحركها ويبعث فيها الحياة هو الاستعمال، فاللغة باعتبارها نظاما لابد أن تكون صامتة؛ لأن النظام لا ينطق ولكن الذي ينطق هو الكلام في إطار هذا النظام والمعجم جزء من اللغة لا من الكلام، ومحتوياته الكلمات التي هي مختزنة في ذهن المجتمع أو مفيدة بين جلدتي المعجم، وهي صامتة في كلتا الحالتين، ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة ويكون ذلك منسجما مع كونه جزء من اللغة، وحين يتكلم الفرد يغترف منه هذا المعين الصامت فيصيّر الكلمات ألفاظا، ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية فالمتكلم إذا يحول من وادي القوة إلى وادي الفعل(3).

(1): ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر: كمال بشر، ص 177-191.
(2): ينظر: الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 176.
(3): ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،ص 317.

III- النظريات الدلالية الحديثة

لقد تأسست نظريات تناولت مسألة (المعنى) من كل جوانبه، مما أدى إلى تشعب البحث في متعلقات المعنى اللغوية وغير اللغوية، وحاولت تقديم معايير موضوعية تنقسم معها كل قضايا الدلالة، غير أنها فتحت عوالماً أخرى جديدة لتتسع معها رقعة البحث الذي تباينت فيه آراء العلماء في التناول وطرائقه والتأويل ومعاييره، ووجدت بين ذلك أفكارا رغم أهميتها إلا أنها لم ترق إلى مصاف النظرية العلمية؛ وذلك لافتقارها لصفة الشمولية في التناول، ووقوعها أسيرة لمناخ فكري – إيديولوجي– ساد العصر.

وسنكتفي هنا بالتركيز على أهم النظريات التي قدمت معاييرا أولية لمسألة المعنى وما تفرع عنها[1].

أولا: النظرية الإشارية

تشكل هذه النظرية في مسار علم الدلالة الحديث أولى مراحل النظر العلمي في نظام اللغة، بل إلى أصحابها يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصل إليها فردينان دوسوسور (Ferdinand de Saussure) في أبحاثه اللسانية التي خص بها الإشارة اللغوية باعتبارها "الوحدة اللغوية المتكونة من دال ومدلول، الدال هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية، والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال"[2].

وكان أوجدن وريتشاردز(Ogden& Rechardz) في كتابهما المشهور (معنى المعنى) (The meaning of meaning) أول من طورا هذه النظرية ومنحاها الصبغة العلمية، وقد أوضحاها بالمثلث المشهور الذي يميز عناصر الدلالة بدءا بالفكرة أو المحتوى الذهني، ثم الرمز أو الدال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشيء الخارجي.

(1): ينظر: علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، منقور عبد الجليل، ص 130.
(2): المرجع نفسه، ص 132.

الفكرة- المحتوى الذهني-

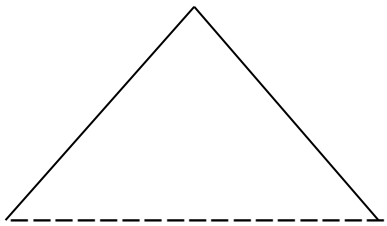

الشيء الخارجي- المشار إليه- الرمز- الكلمة-

فهذا الرسم يميز بين ثلاثة عناصر مختلفة للمعنى، ويوضح أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الكلمة كرمز، والشيء الخارجي الذي تعبر عنه. والكلمة عندهما تحوي جزأين هما صيغة مرتبطة بوظيفتها الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة أو المرجع(1).

وتعني النظرية الإشارية "أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها وهنا يوجد رأيان:

أ- رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

ب- ورأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه.

فدراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه . وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية"(2).

وأصحاب هذه النظرية يقولون إن "المشار إليه لا يجب أن يكون شيئا محسوسا قابلا للملاحظة Object (المنضدة) فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية Quality (أزرق)، أو حدثا Action (القتل)، أو فكرة تجريدية Abstrad (الشجاعة). ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ ؛ لأن كل الكلمات تحمل معاني، لأنها رموز تمثل أشياء غير نفسها"(3).

(1) :ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 54،55.

(2): المرجع نفسه،ص 55.

(3): المرجع نفسه ، ص 56.

ولقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات منها:[1]

1- أنها تدرس الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة.

2- أنها تقوم على أساس دراسة الموجودات الخارجية (المشار إليه)، ولكي نعطي تعريفا دقيقا للمعنى – على أساس هذه النظرية- لابد أن تكون على علم دقيق بكل شيء في عالم المتكلم، ولكن المعرفة الإنسانية أقل من هذا بكثير.

3- أنها لا تتضمن كلمات مثل (لا – إلى –لكن – أو) ... ونحو ذلك من الكلمات التي لا تشير إلى شيء موجود، هذه الكلمات لها معنى يفهمه السامع والمتكلم، ولكن الشيء الذي تدل عليه لا يمكن أن يتعرف عليه في العالم المادي.

4- أن معنى الشيء غير ذاته فمعنى ،كلمة (تفاحة) ليس هو (التفاحة) ،فالتفاحة يمكن أن تؤكل ،ولكن المعنى لا يؤكل والمعاني يمكن أن تتعلم ولكن التفاحة لا يمكن.

ثانيا: النظرية التصورية

إن هذه النظرية تمثل مستوى آخر من مستويات الدراسة الدلالية، فإذا كانت النظرية الإشارية قد عكفت على دراسة الإشارة كأساس للولوج إلى دراسة ما يتعلق بها من عناصر المعنى، فإن النظرية التصورية ترتكز على مبدأ التصور الذي يمثله المعنى الموجود في الذهن، وإذا أردنا أن نقف على جذور هذه النظرية فإننا نجدها تعود إلى الفيلسوف الانجليزي جون لوك (john Locke) في القرن السابع عشر الذي سماها النظرية العقلية ونادى فيها بأن استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار، والأفكار التي تمثلها تعد مغزاها المباشر الخاص[2].

وقد أطلق بعض الباحثين على هذه النظرية اسم النظرية الفكرية لأن "الكلمة تشير إلى فكرة في الذهن وأن هذه الفكرة هي معنى الكلمة"[3].

وهذه النظرية تقتضي بالنسبة لكل تعبير لغوي أو لكل معنى متميز للتعبير اللغوي أن يملك فكرة، وهذه الفكرة يجب:

(1): ينظر: المرجع السابق ،الصفحة ذاتها.

(2) :ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص 136.

(3): في فلسفة اللغة، محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 96.

1- أن تكون حاضرة في ذهن المتكلم.

2- المتكلم يجب أن ينتج التعبير الذي يجعل الجمهور يدرك أن الفكرة المعنية موجودة في عقله في ذلك الوقت.

3- التعبير يجب أن يستدعي نفس الفكرة في عقل السامع[1].

ويلاحظ أن هذه النظرية ترتكز على الأفكار أو التصورات الموجودة في عقول المتكلمين والسامعين بقصد تحديد معنى الكلمة، أو ما يعنيه المتكلم بكلمة استعملها في مناسبة معينة، سواء اعتبرنا معنى الكلمة هو الفكرة أو الصورة الذهنية أو اعتبرناه العلاقة بين الرمز والفكرة[2].

وهذا هو أحد المآخذ الأساسية على هذه النظرية من وجهة النظر السلوكية ،لأنه ما دام المعنى هو الفكرة فكيف يتسنى للمتكلم أن يخاطب السامع وينقل المعنى إليه مع أن الأفكار تعد ملكا خاصا بالمتكلم.

ويرد منظرو هذه النظرية بأن الأفكار ترتبط بالتصور فإذا قلنا (منضدة) فكل من المتكلم والسامع يملك التصور للمنضدة، وهذا التصور يجعل الاتصال بينهما ممكنا.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية – أيضا- أن هناك كلمات كثيرة غير قابلة للتصور، مثل الكلمات التجريدية: الخير، الشر، الأخلاق...، مثل هذه الكلمات ليس لها تصورات ذهنية[3].

ثالثا: النظرية السلوكية

إن التجديد الذي طبع النظرية التصورية أدى إلى نشأة اتجاه آخر في البحث الدلالي، يستبعد الأفكار المجردة، وتمثل في النظرية السلوكية، وقد خضع أصحاب هذه النظرية للمنحى العلمي الذي طغى على ساحة البحث وقتذاك، وهو منحى يرتكز على الملاحظة والمشاهدة، فقد ولى عهد العلوم

(1): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 57.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص 57، 58.
(3): ينظر: المرجع نفسه، ص 58.

التجريدية النظرية، وأعطت هذه النظرية السلوكية اهتماما للجانب الممكن ملاحظته علانية وهي بهذا تخالف النظرية التصورية التي ترتكز على الفكرة أو التصور[1].

تقول هذه النظرية إن المعاني عبارة عن منبهات تتبعها استجابة، وبمعنى آخر يتحدد معنى الجملة بذلك الموقف الذي يوجد فيه المتكلم والسامع، فالأول يتكلم والثاني يستجيب.

ويعد اللغوي الأمريكي بلومفيلد(Bloomfield) من رواد هذا الاتجاه، فهو ينطلق من أن اللغة سلوك يماثل أصناف السلوك الأخرى، لينتهي إلى أن المعنى "عبارة عن الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين، والاستجابة أو ردِّ الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع"[2].

والأحداث الكلامية – في نظره- تختلف باختلاف المواقف، ومن ثم فإن المعنى يكون بحسب هذه المواقف.

ويركز رائد هذه النظرية بلومفيلد(Bloomfield) على الأحداث التي لها علاقة مباشرة بالموقف أو المواقف التي يتم إنتاجها فيها، وبمعنى آخر علاقة المثيرات بالاستجابات، ونوضح تلك العلاقة بالشكل التالي[3]:

السهم –هنا- يشير إلى العلاقة بين المثير والاستجابة . وبما أن اللغة عبارة عن سلسلة من الأحداث الكلامية التي هي بدورها عبارة عن سلسلة من المثيرات والاستجابات، فكل حدث كلامي يمثل بدوره مثيرا، وكل مثير تتبعه استجابة، ويكون ذلك كما يلي:[4]

(م1← س1) ← (م2←س2) ← (م3←س3)....

(1): ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص 138.
(2): علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 61.
(3): ينظر:المرجع نفسه، ص 60.
(4) :ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

وهذه الخطوات أو هذه السلسلة من العلاقات نجدها واضحة في المثال المشهور الذي أورده بلومفيلد(Bloomfield) والمعروف بـ (جاك، وجيل، والتفاحة). فهو يفترض أن جاك وجيل كان يسيران في الطريق، فترى جيل تفاحة على شجرة ومن ثم تطلب من جاك إحضارها، فيتسلق هذا الأخير الشجرة ويقطف التفاحة، ويعطيها لجيل فتأكلها.

ففي هذا الحدث البسيط تمت عمليات كثيرة، منها ما هو نفسي وما هو عضوي، أولى هذه العمليات انعكاس موجات ضوئية على عيني جيل من تلك التفاحة، وهذا يعد مثيرا، وقد صاحب هذا الضوء المنعكس إحساس جيل بإفراز في فمها على شكل (لعاب) وفي معدتها في شكل (عصارة) تولد الإحساس بالجوع، وهذا يعد استجابة . وقد صاحب هذه العمليات عملية أخرى تتمثل في طلب جيل من جاك إحضار التفاحة، وهذا الطلب يعد بالنسبة لجيل استجابة، وبالنسبة لجاك مثيرا. وتتمثل العملية الثالثة في قيام جاك بإحضار التفاحة، وعمله هذا يعد استجابة للمثير الذي هو طلب جيل، والعملية الرابعة تتمثل في أكل جيل التفاحة، وهو عبارة عن استجابة للمثيرات الداخلية[1].

وهذه العمليات كلها تتطلب من المتخصصين بحوثا مستفيضة وجهودا جبارة فطبيب العيون هو الذي يشرح كيفية انعكاس الموجات الضوئية على العيون وكيف تتم عملية الإبصار. وطبيب (الباطن) هو الذي يفسر كنه العصارة المعدية ومكوناتها الكيميائية، وكل هذا يتطلب مجلدات ضخمة يشترك فيها الطبيب والكيميائي والصيدلي.

ولقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات منها:[2]

1- أن الأغلبية العظمى من كلمات اللغة المتداولة بين الناس لا يمكن تحليلها تحليلا علميا على نحو ما ذهب إليه بلومفيلد(Bloomfield).

2- أن الكلمات التي تدل عل أشياء محسوسة (أي لها شكل ووزن ولون) يمكن أن تتناول بهذه الطريقة، ولكن هناك كلمات أخرى كثيرة لا تملك هذه الخصائص، وبالتالي لا نستطيع تحليلها تحليلا سلوكيا.

(1): ينظر: المرجع السابق، ص 62.

(2): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 62-65.

3- لو أن جاك رد سلبا على طلب جيل، فمعنى ذلك أن الاستجابة للمثير الداخلي بالنسبة لجيل لم تتحقق.

4- أن أسس هذه النظرية قامت على تجارب أجريت على الحيوانات بغرض تعلم سلوكات معينة (تجربة بافلوف مثلا)، ثم أرادوا تطبيقها على الإنسان وهذا خطأ كبير.

وأخيرا فإن التطور الحاصل في النظرية السلوكية، بلجوء (شارل موريس) إلى فكرة الميل أو المزاج، فإنه وجدت تراكيب وعبارات لغوية لا تخضع لمعايير هذه النظرية، وبالتالي وجدت فجوات علمية واضحة لم تستطع النظرية السلوكية سدها، مما عجل بميلاد اتجاه آخر في الدرس الدلالي حاول الاجابة عن التساؤلات المطروحة حول تحديد علمي موضوعي دقيق للدلالة وطرق ضبطها...[1].

رابعا: النظرية السياقية

إن نظام اللغة نظام متشابك العلاقات بين وحداته، ومفتوح دوما على التجديد والتغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، حتى غدا تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد مجموع السياقات التي ترد فيها، وهذا ما نادت به النظرية السياقية التي نفت عن الصيغة اللغوية دلالتها المعجمية، يقول مارتيني: "خارج السياق لا تتوفر الكلمة على المعنى"[2].

فهذه النظرية تقوم بدراسة المدلولات من خلال النظر في السياق الذي ترد فيه الكلمات والسياق يعد عاملا مهما في تحديد محتوى القضية في مناسبات مختلفة من النطق، ومن ثم فإن اللجوء إليه أمر حتمي لا مفر منه، ولهذا يصرح فيرث(Firth)- زعيم هذا الاتجاه- "بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة"[3].

ويقول أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم "أن معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات

(1): ينظر: علم الدلالة ، منقور عبد الجليل، ص 88.
(2) :مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص 31.
(3): علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 68.

الأخرى التي تقع مجاورة لها"[1]، وتبعا لذلك فإن دلالة الكلمة تتعدد بتعدد السياقات وتنوعها، أي تبعا لتوزعها اللغوي وقد توصل العلماء إلى التمييز بين أربعة أنواع من السياق:

1- السياق اللغوي.
2- السياق العاطفي (الانفعالي).
3- سياق الموقف أو المقام.
4- السياق الثقافي أو الاجتماعي.

فأما السياق اللغوي، فنعني به السياقات اللغوية التي ترد فيها الكلمة ومدى ارتباطها بالكلمات الأخرى، وذلك لأن "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، ومن ثمة فإن دراسة معاني الكلمة تستدعي تحليلا للسياقات التي تحتويها"[2]، فمثلا كلمة (عين) في العربية ترد في سياقات لغوية متعددة يتبين للدارس ما تحمله من معان مختلفة باختلاف كل سياق ترد فيه، معنى هذا أن كل سياق ترد فيه كلمة (عين) يقدم معنى واحد تتجه إليه الأفهام وتترك ما سواه فلا يقع أي اشتراك في السياق فقولنا:

عين الطفل تؤلمه: العين هنا هي الباصرة.

في الجبل عين جارية: العين هي عين الماء.

هذا عين للعدو: العين هنا الجاسوس.

ذاك الرجل عين من الأعيان: العين هنا السيّد في قومه.

ومما سبق يتبين أن المعنى في السياق هو بخلاف المعنى الذي يقدمه المعجم؛ لأن هذا الأخير متعدد ومحتمل، في حين أن المعنى الذي يقدمه السياق اللغوي هو معنى معين له حدود واضحة، وسمات محددة غير قابلة للتعدد أو الاشتراك أو التعميم[3].

(1): المرجع السابق، ص 69.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص 69، 70.
(3): ينظر: الكلمة- دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية،ط2، 1992، ص 155.

ويشار في هذا الصدد إلى أن السياق اللغوي يوضح الكثير من العلاقات الدلالية عندما يستخدم مقياسا لبيان الترادف أو الاشتراك أو العموم أو الخصوص...الخ.

وأما سياق الموقف، فيقصد به "الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة مثل ما يسمى بمناسبة القول، كأن يكون: تكريما أو توبيخا أو وعظا أو تحريضا، أو غير ذلك"[1]. كما يمكن أن يفهم المعنى من خلال "الأثر الذي تركه المنطوق في الحضور، مثل التصفيق أو المقاطعة، أو ثورة الجماهير على المتكلم"[2].

فسياق الموقف يدل على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام، وقد أشار اللغويون العرب القدامى إلى هذا السياق، كما عبّر عنه البلاغيون بمصطلح (المقام) وقد غدت كلمتهم (لكل مقام مقال) مثلا مشهورا، ويرى تمام حسان أن ما صاغه مالينوفسكي تحت عنوان (Context of situation) سبقه إليه العرب الذين عرفوا هذا المفهوم قبله بألف سنة أو ما فوقها.لكن كتب هؤلاء لم تجد من الدعاية على المستوى العلمي ما وجده مصطلح مالينوفسكي من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات[3].

وفي سياق الموقف الكلمة الواحدة تتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف أو المقام، ومثال ذلك كلمة (يرحم) في مقام تشميت العاطس: (يرحمك الله)، البدء بالفعل، وفي مقام الترحيم بعد الموت (الله يرحمه) البدء بالاسم، فالأول تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية طلب الرحمة في الآخرة وقد دل على هذا سياق لموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير[4].

في حين أن السياق العاطفي فهو الذي يحدد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها الموضوعية التي تفيد العموم- ودلالتها العاطفية- التي تفيد الخصوص[5]- فيحدد درجة القوة والضعف في

(1): علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، ص 58.
(2) :اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ص 120، 121.
(3): ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 337.
(4): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 71.
(5): ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور،دار الفكر، دمشق، ط2، 1999، ص 297.

الانفعال، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا[1]. كما تكون طريقة الأداء الصوتية كافية لشحن المفردات بالكثير من المعاني الانفعالية والعاطفية.

ولا يخفى ما للإشارات المصاحبة للكلام في هذا الصدد من أهمية في إبراز المعاني الانفعالية[2]، ويمكن التمثيل لهذا النمط من السياق بكلمتي: (اغتال) و(قتل)، بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تحددها الكلمتان فهناك درجة العاطفة والانفعال الذي تصاحب الفعل، فالأول يدل على أن المغتال ذو مكانة اجتماعية عالية، وأن الاغتيال كان لدوافع سياسية، أما الثاني فهو يشير إلى القتل قد يكون بوحشية، وأن آلة القتل قد تختلف عن آلة الاغتيال، فضلا على أن المقتول لا يتمتع بمكانة اجتماعية عالية[3].

والنوع الأخير هو السياق الاجتماعي والثقافي وفيه "تتحدد دلالة الكلمة ومعناها في ضوء البيئة الاجتماعية، وما يمكن أن تكون عليه البيئة من متنوعات ثقافية وتؤثر بدورها على تغير دلالات الكلمة الواحدة من بيئة أو جماعة، إلى بيئة أو جماعة أخرى، ومثال ذلك: كلمة عقيلة، فهي عند طبقة الأثرياء تفيد دلالة الزوجة، أما كلمة حرمة فإنها تفيد دلالة الزوجة عند طبقة المثقفين، في حين تجد طبقة العامة يطلقون على الزوجة كلمة مرة"[4]. فالسياق الثقافي له دور كبير في تحديد الدلالة المقصودة من الكلمة المفردة التي تستخدم استخداما عاما.

ولقد كان آخر ما توصل إليه علماء اللغة في إطار النظرية السياقية هو فكرة (الرصف)، وهو يعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها حيث يعد هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة، إن تسييق الصيغة اللغوية يعد المنفذ المهم لتحديد مجالها الدلالي، فلا يمكن أن ترد الصيغة اللغوية بمعزل عن السياق النفسي أو الاجتماعي أو الثقافي، بل يحصل التجاور بين مجموع الصيغ اللغوية داخل التركيب، وهو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح (النظم)، كما سماه قديما عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، وقد اعتبر فيرث(Firth) أن قائمة الكلمات المتراصفة مع كل كلمة تعد جزء من

(1): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 70.
(2) :ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 297.
(3): ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص 90.
(4):علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، حسام البهنساوي، ص 71،نقلا عن: الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، ص 137.

معناها، بحيث يستدعي حضور كلمة ما حضور سلسلة من الكلمات التي تتراصف معها سياقيا وتتوافق معها في الوقوع[1].

وإن أهم ميزات يتمتع بها المنهج السياقي:[2]

1- أنه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وعلى حد تعبير فيرث(Firth) أنه يبعد عن فحص الحالات العقلية الداخلية التي تعد لغزا مهما حاولنا تفسيرها، ويعالج الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعات المحيطة بنا.

2- أنه لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة، ولذا نجا من النقد الموجه إلى جميع المناهج السابقة (الإشاري، التصوري، السلوكي). وهو النقد الذي عبر عنه (Leech) بقوله: "مشكلة اتجاهات أوجدن وريتشاردز وبلومفيلد في دراسة المعنى أن كلا منهم حاول شرح السيمانتيك على ضوء متطلبات علمية أخرى"[3].

ومع هذا فقد وجهت عدة اعتراضات على هذه النظرية، منها:[4]

1- أن فيرث(Firth) لم يقدم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى فقط بتقديم نظرية للسيمانتيك، مع أن المعنى يجب أن يعتبر مركبا من العلاقات السياقية، ومن الأصوات والنحو والمعجم والسيمانتيك.

2- لم يكن فيرث(Firth) محددا في استخدامه للمصطلح (السياق) مع أهميته، كما أنه بالغ كثيرا في إعطاء ثقل زائد لفكرة السياق.

3- إن هذا المنهج لا يفيد من تصادفه كلمة عجز السياق عن إيضاح معناها. فلن يفيده شيئا أن تقول له إن هذه الكلمة ترد في السياقات الآتية، ولكنه يفيد الباحث الذي يريد أن يتتبع استعمالات الكلمة، واستخداماتها العملية في التعبيرات المختلفة.

(1): ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص 91.
(2): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 73.
(3): المرجع نفسه، ص 73.
(4) :المرجع نفسه، ص 73، 74.

خامسا: نظرية الحقول الدلالية

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن معنى الكلمة لا يتحدد إلا من خلال علاقاتها بالكلمات الأخرى التي تربطها علاقات تركيبية، أو الكلمات التي يفهم معناها من علاقات بنائية شكلية.

ففي اللغة- كما نعلم – كلمات كثيرة يجمعها لفظ واحد، وذلك مثل: أحمر، أزرق، أبيض، اسود، أخضر...الخ، والتي يجمعها لفظ (لون)، وكلمات أخرى بينها قرابة دلالية، مثل : خاف، ارتعب، فزع، هلع...الخ، وأخرى قائمة على التدرج، مثل : جليد، صقيع، برودة، فتور، سخونة، غليان...إلخ.

وقد حدد عبد القادر الفاسي الفهري مفهوم الحقل الدلالي بقوله: " يبدو أن كل لغة تنتظم في حقول دلالية (Semantics Fields)، وكل حقل دلالي له جانبان: حقل تصويري (Conceptued Field) وحقل معجمي (Lexicale Field)، ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل معها كلمات أخرى، في نفس الحقل المعجمي، لتغطية أو تمثيل الحقل الدلالي"[1].

ويعتمد أصحاب هذه النظرية بشكل كبير في دراسة المعنى على النكرة المنطقية، التي تقول:بأن المعاني لا توجد منعزلة في الذهن، بل لابدّ لإدراكها من ارتباط كل معنى منها بمعنى آخر أو بمعاني أخرى، فلفظ(إنسان)لا يمكن أن يفهم إلّا بإضافته إلى لفظ(حيوان)، ولفظ(رجل)لا يفهم إلا بإضافته إلى لفظ(امرأة)، ولفظ(حار) لا يعقل إلا بإضافته إلى لفظ(بارد)وهكذا [2]، ذلك أن ذهن الإنسان- كما يقال-يدرك معنى هذه الكلمة أو تلك بمقارنته بمعاني الكلمات الأخرى التي يجمعها حقل دلالي واحد.

مما سبق فإن القصد من التحليل للحقول الدلالية هو جمع الكلمات التي تخص حقلا دلاليا معينا، والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر، وعلاقتها بالمصطلح العام، الذي يمثل المعنى العام الذي تنطوي تحته هذه الكلمات.

(1). اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الطويقات، دار البيضاء، المغرب،ط1، 1985 ، ص370.
(2). ينظر: معجم اللسانيات، سامي عياد حنا وآخرون، مكتبة لبنان،ط1، 1987، ص 125، 126.

ولقد اتفق أصحاب هذه النظرية على جملة من المبادئ منها:[1]

1- إن الوحدة المعجمية تنتمي إلى حقل واحد معين.
2- كل الوحدات تنتمي إلى حقول تخصّها.
3- لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الوحدة اللغوية.
4- مراعاة التركيب النحوي في دراسة مفردات الحقل.

بناء على هذه المبادئ فإن نظرية الحقول الدلالية حاولت أن تشمل مفردات اللغة بالدراسة والتحليل عن طريق ضم كل مفردة إلى حقل دلالي معين، مع الحرص على الاستعانة بالسياق أثناء دراسة الكلمة ودون أن تهمل الدلالة النحوية التي تؤديها الكلمة وعلاقاتها الدلالية .

وقد أقيمت دراسات عديدة حول الحقول الدلالية من أهمها: ألفاظ القرابة، والألوان، والنبات، والأمراض والأدوية، والطبخ، والأوعية، وألفاظ الأصوات، وألفاظ الحركة، وقطع الأثاث، وكذلك الخواص الفكرية، والإيديولوجيات، والجماليات، والمثل، والدين، والإقطاع، والأساطير، والخرافات، والتجارة، والعداوة، والهجوم والاستقرار، والإقامة، والحيوانات الأليفة، وصفات العمر، وأعضاء البدن، وغيرها[2].

ولاشك في أن اللغويين العرب القدامى قد اهتدوا في فترة مبكرة إلى تصنيف المدلولات في حقول دلالية ومفهومية، فكانت لهم الريادة في هذا المجال، وتأليفهم الرسائل ومعاجم المعاني والفروق في اللغة دليل على طريقتهم التصنيفية للمعاني، ويعد (المخصص) لابن سيده(ت458هـ) أشمل وأضخم معجم متوّج لمرحلة الرسائل، ومعاجم الموضوعات التي سبقته، وهو مرتب بحسب المعاني، متضمن الحقول الدلالية في أرقى مناهجها وتصنيفاتها، وله أهمية خاصة لوفرة مادته وأحكام بنائه ونضج منهجه ووحدته[3].

(1). ينظر: ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 80.
(2) .ينظر: المرجع السابق، ص 80.
(3):ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، أحمد عزوز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص 31.

ويتألف من كتب تندرج فيها أبواب، وتحمل- أحيانا- الأسماء نفسها التي عرفت بها المفردات القديمة، وتتمحور حول خمسة موضوعات وهي:

- وجود الإنسان ومظاهره.
- الحيوانات.
- الطبيعة بعامّة.
- الإنسان في المجتمع.
- المسائل النحوية والصرفية[1].

ومما سبق يثبت أن الأمة الغربية لم تؤلف معاجمها الموضوعية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن يمكن القول: أن نظرية الحقول الدلالية تطورت على أيدي علمائها ونمت بعد جهودهم المتواصلة، فكانت واضحة المعالم ومعروفة الحدود، ولم تعد نظرية فحسب بل أصبحت منهجا له تطبيقاته في مجالات كثيرة مثل: النص الأدبي والترجمة والتعليمية وصناعة المعاجم وما إلى ذلك من الميادين[2].

وما يلاحظ أيضا أن الكلمات داخل الحقل الواحد ليست ذات وضع متساوٍ، لأن من أهم مميزات الحقول أنها تنقسم إلى أقسام أو تصنيفات، وكل حقل منها يحتوي على المجموعة التي تخصه، ثم تدخل تحت كل قسم من الأقسام، أقسام صغرى تتفرع عن الكبيرة[3].

ولذلك كانت هناك كلمات أساسية، أو مفاهيم مركزية بالنسبة للحقول الدلالية، تتحكم في التقابلات الهامة داخل الحقل وأخرى هامشية تزودنا بالبنية الداخلية لهذه الحقول كالفضاء والزمن والكم والعلة[4].

(1): ينظر: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص16.
(3): ينظر: المرجع نفسه، ص 96.
(4): ينظر: اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري،ص371.

ولهذا يختلف حجم الحقول الدلالية وحيزه المكاني باختلاف مجالات واهتمامات الإنسان في البيئة المعينة، ويعد مجال الكائنات والأشياء من أكبر المجالات ويليه مجال الأحداث، ويتبعه المجردات وفي آخر المراتب ما يتصل ويرتبط بالعلاقات[1].

سادسا: النظرية التحليلية

تعود بدايات هذه النظرية إلى العالمين "كاتزوفودور(jerrold Katz) و(jerry foder)، تلميذي تشومسكي(Chomsky)، صاحب المدرسة التحويلية التوليدية، حين نشرا مقامهما المشهور(The structur of semantic theory) ، في مجلة اللغة ('Languge) سنة 1963[2]، وقد قاما فيه بتطبيق مشهور قوامه: البحث في معاني الكلمات عن طريق إرجاعها إلى المكونات الرئيسة أو المؤلفات الأساسية، وهما بذلك ينقدان أستاذهما تشومسكي(Chomsky) في كتابه "البنى التركيبية"(*)، فأقرّ كل من كاتزوفودور أن إقصاء المعجم عن البنية العميقة في القواعد التوليدية التحويلية جعل إنتاج جمل غير صحيحة دلاليا أمرا واردا، إذ ليس هناك ما يمنع صدور الجملة الآتية:

- شرب الرجلُ الماءَ.
- شرب الرجلَ الماءُ.

فالجملتان تتفقان في البنية السطحية، إلا أنهما تختلفان في البنية العميقة، فالجملة الأولى صحيحة نحويا ودلاليا، عكس الجملة الثانية التي لا تحمل دلالة معينة، على الرغم من صحتها من الناحية النحوية.

(1): ينظر: أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، أحمد عزوز عمر، ص 16، 17.

(2): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 114.

(*): حيث اعتمدا كاتزوفودور في تحليل المعنى على طريقة تشبه طريقة تشومسكي في تحليل الجملة إلى عناصرها اللغوية باستخدام القواعد التحويلية التوليدية، إلا أنهما خالفاه حين انطلقا في تحليل المعنى من المعنى لا من التركيب.

وتقوم النظرية التحليلية في الأساس على تشجير كل معنى من معاني الكلمة إلى سلسة من العناصر الأولية، مرتبطة بطريقة تسمح لها بالانتقال من العام إلى الخاص[1].

فكل معنى للكلمة يحدد عن طريق تتبع الخط من: المحدد النحوي، إلى المحدد الدلالي إلى المميز، وسيتم التشجير هكذا حتى يتحقق القدر الضروري من الشرح والتوصيف، وقد قدم كل من كاتزوفودور مثالا تطبيقا على نظريتهما حول كلمة (Bachelor) التي تحمل في المعاجم الانجليزية المعاني الآتية:

1- فارس صغير يخدم تحت فارس كبير.
2- حامل الشهادة الجامعية الأولى.
3- الرجل العازب.
4- حيوان بحري معين (فرس البحر) دون أنثاه فترة الإخصاب.

وقد عدلا هذه الطريقة لافتقارها الترابط بين أجزاء الشرح، واعتمد الرسم الشجري الآتي:[2]

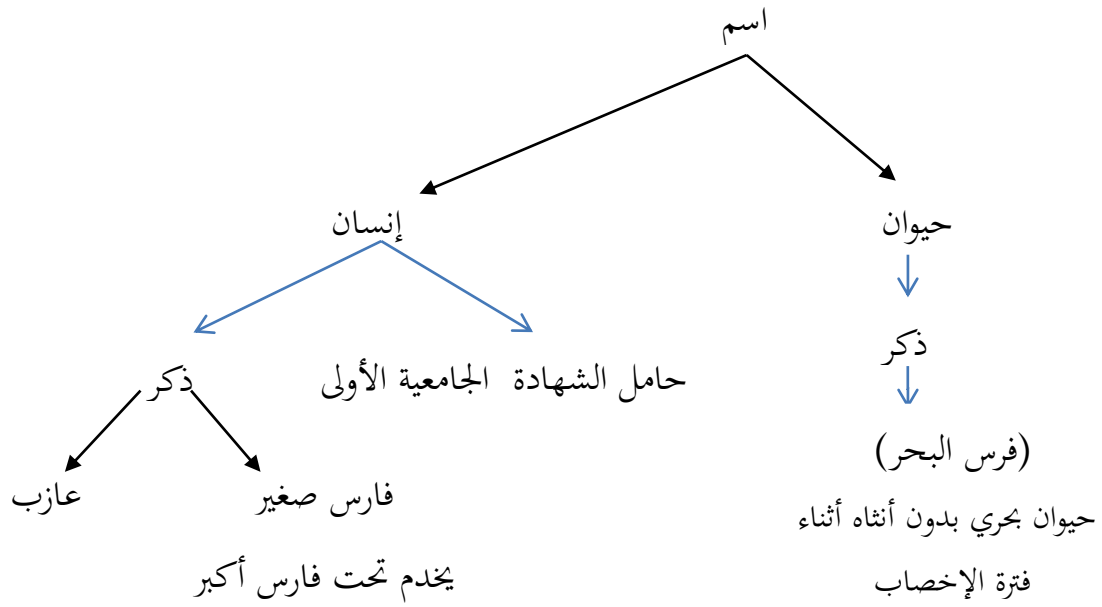

(1): ينظر: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص 115.

ونلاحظ أن هذه العناصر المكونة للشكل التركيبي تتحدد عندهما في ثلاثة عناصر أو مكونات هي:

1- المحددّ النّحوي: أو المؤشرات النحوية (Grammatical markers)، وهو الذي يحدّد قسم الكلام الذي ينتمي إليه اللفظ، مثل:اسم، فعل، حرف، صفة، جمع، مفرد... إلخ، وقد عدّاه عنصرا غير ضروري.

2- المحدد الدلالي أو المؤشرات الدلالية (Semantic markers)، وهو ما كان موضوعا بين قوسين هلاليين، ويعد عنصرا عاما مشتركا بين الوحدات المعجمية(Lescemes) التي تنتمي إلى حقول معجمية مختلفة، مثل: إنسان، حيوان، نبات، ذكر، أنثى....

3- المميز أو المميزات (distinuichers): أي المعاني الختامية، أو الاستنباطية من خلال السياق، وهو عنصر خاص بمعنى معين[1].

ويمكننا توضيح ما سبق ذكره بالمثال، كلمتا: (رجل وامرأة)، تحلل كلمة (رجل) بحسب هذه النظرية إلى العناصر التكوينية الآتية:

رجل: اسم / معدود / حي / بشري / ذكر / بالغ....

أما كلمة امرأة فتحلل على النحو الآتي:

امرأة: اسم/ معدود/ حي/ بشري/ أنثى/ بالغ...

ويلاحظ أن كلمة امرأة تتفق مع كلمة رجل في كل المكونات، عدا مكون واحد هو مكون الجنس، فهي تختلف فيه عن كلمة (رجل).

مما سبق بيانه أن أصحاب هذه النظرية يرون أنه لكي يتسنى للباحث اللغوي القيام بالتحليل التكويني للمعنى، فإن عليه لزاما إتباع الخطوات الثلاثة الآتية:

1- جمع عدد من الكلمات المتقاربة، والتي تشترك في مجموعة من الملامح أو المكونات الدلالية، مما يمكنها أن تشكل حقلا دلاليا خاصا.

(1): ينظر: المرجع السابق، ص 116.

2- تحديد الملامح أو المكونات التي يمكن أن تستخدم للتميز والتفريق بين هذه الألفاظ، ويتم ذلك بالوقوف على أهم ملامح كل منها، من خلال استقراء سياقاتها المختلفة.

3- وضع هذه المكونات في شكل جدول ثم بيان نصيب كل لفظ منها[1].

وتعد نظرية التحليل إلى عناصر تكوينية- في نظر البعض- امتدادا لنظرية الحقول الدلالية بل هي محاولة لتثبيت معالم النظرية على الطريق الصحيح.

ومن الممكن أن تطبق نظرية المحدد والمميزات على الوحدات المعجمية المختلفة كذلك، إذ يمكننا التمييز – عن طريق المحدد الدلالي- بين عنصرين متقابلين في الجنس داخل ثنائي معين، مثل: ولد وبنت، عازب- عانس، رجل- امراة، عم- عمة، أخ- أخت...

فكلمة (ولد) تحوي مثلا المحددات الدلالية الآتية: اسم / حي/ إنسان /ذكر/ حديث السن، أما كلمة (بنت) فتحوي العناصر التكوينية نفسها، عدا أنها تأخذ صف أنثى بدلا من ذكر،والحال نفسه نجده في كل ثنائي من الثنائيات السابق ذكرها، إذ كل ثنائي يتطابق مع الآخر، عدا اختلافهما في مكون واحد هو عنصر الجنس، أحدهما ذكر والآخر أنثى[2].

كما يمتد استعمال هذه النظرية ليشمل تحليل الكلمة داخل الجملة التامة، وحينئذ يضاف إلى المكونات الدلالية السابقة، عنصر الوظيفة النحوية[3] في مثل: - استوعب الطالب الدرس- الحياة دروس.

فإذا أردنا تحليل الجملين لوجدناهما يشتملان على العناصر التكوينية الآتية:

الجملة 1 = فعل + فاعل+ مفعول به.

الجملة 2= مبتدأ+ خبر.

كما لهذا التحليل امتداد إلى مباحث علوم البلاغة خاصة منها المجاز والاستعارة، ويتضح ذلك حين يقف أصحاب هذه النظرية عند مكونات المفردات الداخلة في العلاقات المجازية، فتشبيه

(1) :ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 122، 123.
(2): ينظر: المرجع نفسه، ص 118.
(3): ينظر: المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

الشجاع بالأسد، والأبله بالحمار، أو اعتبار الحب نارا، والرجل السياسي ثعلبا، إنما هو من قبيل التشابيه بين مكونات المفردات اللغوية، فالحقل الدلالي للأسد يحتوي على الوحدة المعنوية الصغرى (شجاعة)، والحقل الدلالي للحمار يحتوي على الوحدة المعنوية الصغرى (بلاهة)، والنار على (كاوية) والثعلب على (مكر).

وإذا كانت نظرية التحليل التكويني قد وصفت بأنها أحسن نظرية لتحليل المعنى إلى مكونات دلالية صغرى، وأنها قد أدت دورا فعالا في تطوير علم الدلالة التركيبي، كما أنها ألقت الضوء على المكونات الدلالية بعدها من المكونات التفسيرية في النظرية التوليدية التحويلية، وما تقوم به من دور هام إلى جانب المكونات التركيبية (النحوية) من شرح تفصيلي للعلاقات الدلالية[1]؛ إلا أنه يعاب عليها التمييز بين المحدد الدلالي، والمميز دون حاجة إلى ذلك، كما يعاب عليها طريقة تقديم المحددات مرتبة ترتيبا يبدو تحكميا، إضافة إلى أنها لا تميز بين الترادف والمشترك اللفظي[2].

هذا ويظل الدرس الدلالي يفتقر إلى البحث والتنقيب، عن نظرية لغوية متكاملة لدراسة الدلالة وتحيل المعنى، دراسة علمية تحقق للباحث أهدافه، وتقربه أكثر من كنه الظاهرة اللغوية، ولاشك أن هذه النظرية المتكاملة المنتظر صوغها لن تأتي من فراغ بل من تظافر جهود الكثير من العلماء المختصين.

(1): ينظر: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة، 2000، 103/1.
(2): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 121.

الفصل الثاني
الدراسات الدلالية عند القدامى والمحدثين

تمهيد

لقد كان للعلماء القدامى والمحدثين جهود نيرة في مجال الدلالة، فما من أمة من الأمم إلا وبحثت في ألفاظ لغتها، فقد كان المعنى هو الوجهة والأساس الذي إلية يقصدون وبه يعتنون، لذا اهتم بهذا العلم علماء الهنود واليونان، كما اهتم به علماء العربية القدامى والمحدثين، لذلك سنحاول عرض تلك الجهود الدلالية التي فتحت منافذ للدرس اللغوي الحديث، وأرست قواعدا هامة في البحث الألسني والدلالي.

I- الدرس الدلالي عند الهنود واليونان

عالج الهنود منذ وقت مبكر عدة مباحث دلالية؛ بل إنهم قد" ناقشوا معظم القضايا التي يعتبرها علم اللغة الحديث من مباحث علم الدلالة"[1].

ومن الموضوعات التي ناقشوها موضوع نشأة اللغة، أو كيفية اكتساب بعض الأصوات لمعانيها لأول مرة من المشكلات التي لفتت انتباه علماء الدلالة عند الهنود، وقد اختلفت فيها وجهات النظر بين اعتبار اللغة قديمة وهبة إلهية ليست من صنع البشر، واعتبارها من اختراع الإنسان ونتاج نشاطه الفكري. [2]

ومن المباحث الدلالية التي جذبت اهتمام الهنود موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهو موضوع تعددت حوله الآراء، فمنهم من رفض فكرة التباين بين اللفظ والمعنى؛ لأن كل شيء يتصور مقترنا بالوحدة الكلامية الدالة عليه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهم يعتبرون أن الكلمة عنصرا من العناصر المكونة للشيء، كاعتبارهم الطين السبب المادي أو الرئيس لكل المواد الترابية. ومنهم من صرح بأن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة قديمة وفطرية أو طبيعية، وربما كان أصحاب هذا الرأي هم أنفسهم الذين يعتبرون نشأة اللغة على أساس من محاكاة الأصوات الموجودة في الطبيعة.

ومنهم من قال بوجود علاقة ضرورية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان، ومنهم من رأى أن الصلة بين اللفظ والمعنى مجرد علاقة حادثة، ولكنه طبقا لإرادة إلهية[3].

(1): البحث اللغوي عند الهنود،أحمد مختار عمر، دار الثقافة بيروت، 1972، ص 99.
(2) :ينظر : المرجع نفسه، ص99، 100، وينظر: علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص 18.
(3) :ينظر : المرجع السابق، ص101-103، وينظر: علم الدلالة ، أحمد مختار عمر،ص 18، 19.

كما درسوا مختلف الأصناف التي تشكل عالم الموجودات، و قسموا دلالات الكلمات بناء على ذلك إلى أربعة أقسام هي[1]:

1- قسم يدل على مدلول عام أو شامل (مثل لفظ:رجل)

2- قسم يدل على كيفية (مثل كلمة:طويل)

3- قسم يدل على حدث (مثل الفعل :جاء)

4- قسم يدل على ذات (مثل الاسم: محمد)

كما أشاروا إلى العديد من الظواهر الدلالية التي مازال يعترف بها علم اللغة الحديث، كأهمية السياق وأثره في إبراز المعنى، وقد حذروا من عزل الكلمة عما جاورها من كلمات، كما صرحوا بالعلاقة الوطيدة بين اللغة والكلام والفكر وعدم إمكانية تصور أحدهما من دون الآخر.

وأثاروا كذلك مشكلتي الترادف والاشتراك اللفظي، وصرحوا بأن الترادف ظاهرة ليست خاصة بالأسماء فقط، بل تتعلق بالأفعال أيضا، ولاحظوا أن الكلمة الواحدة قد تؤدي أكثر من معنى، كما أنه من الممكن أن تؤدي أكثر من كلمة معنى واحد، وصرحوا بأن الكلمة قد يكون لها معنى أصلي ثم تكتسب معنى ثانوي، كما تحدثوا عن دور القياس والمجاز في تغيير المعنى[2].

كذلك الشأن بالنسبة لفلاسفة اليونان فقد أثر عنهم مباحث دلالية متفرقة، "وكان أوضح ما استرعى انتباههم فتساءلوا عنه تلك المشكلة التقليدية في الربط بين اللفظ ومدلوله"[3].

فهذا أرسطو يفرق بين الصوت والمعنى، ويذكر أن المعنى يتطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر، فميّز بين ثلاثة أمور[4]:

أ- الأشياء في العالم الخارجي.

ب- التصورات: ويقصد بها المعاني.

جـ- الأصوات:وتعني الرموز أو الكلمات.

(1) : ينظر: المرجع نفسه، ص104، 105.

(2) :ينظر : المرجع نفسه، ص112- 113.

(3) : دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص 62..

(4) :ينظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص 17.

كما "كان تمييزه بين الكلام الخارجي، والكلام الموجود في العقل هو الأساس لمعظم نظريات المعنى في العالم الغربي خلال العصور الوسطى"[1].

وقد كان موضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي تعرض لها أفلاطون في محاوراته عن أستاذه سقراط، وكان اتجاه أفلاطون نحو العلاقة الطبيعية الذاتية، مدعيا أن تلك الصلة الطبيعية كانت واضحة سهلة التفسير في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسر أن نتبين بوضوح تلك الصلة، أو نجد لها تعليلا وتفسيرا.

أما أرسطو فكان يرى أن الصلة بين اللفظ ومدلوله لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس، وقد أوضح أرسطو آراءه عن اللغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان (الشعر والخطابة) وبين فيها عرفية الصلة بين اللفظ ومعناه[2].

وقد تبلورت هذه المباحث اللغوية عند اليونان حتى غدا لكل رأي أنصاره من المفكرين فتأسست بناء على ذلك مدارس أرست قواعد هامة في مجال دراسة اللغة كمدرسة الرواقيين ومدرسة الإسكندرية[3].

وبلغت العلوم اللغوية من النضج والثراء مبلغا كبيرا في العصر الوسيط مع المدرسة السكولائية (Iquestscola)، والتي احتدم فيها الصراع حول طبيعة العلاقة بين الكلمات ومدلولاتها، وانقسم المفكرون في هذه المدرسة إلى قائل بعرفية العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها وقائل بذاتية العلاقة[4].

II- الدرس الدلالي عند علماء العربية القدامى

إن العناية بالدلالة في الفكر اللغوي العربي القديم حقيقة ثابتة، والجهود في ذلك كبيرة وعميقة لا مجال لإنكارها، وفضل سبق علمائها راسخ؛ بل إنهم أول من وضع أسس علم الدلالة الذي يعد

(1) :ينظر : المرجع السابق، ص 17 .
(2) : ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص63 . ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص18.
(3) : ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ص 15.
(4) : ينظر: المرجع نفسه، ص 15.

أصيلا في التراث العربي والإسلامي، وأثرى بسعته وعمقه ودقته علم الدلالة الحديث إثراء كبيرا، وقد أسس من خلاله الدارسون أصول هذا العلم، على الرغم من أننا لا نعثر على مصدر مستقل خاص يحمل عنوان (علم الدلالة)، ولكن الأعمال المبكرة تشهد عليه، وإن كانت السمة الرئيسة للبحث الدلالي هي التشعب وعدم الانتظام في نسق معرفي واحد، كونها متناثرة في أكثر من مصدر، ومبثوثة في أكثر من مجال معرفي محدد، والمتمعن في التراث اللغوي العربي يلاحظ أن البحث الدلالي لم يقتصر على اللغويين فحس، بل تعدى ذلك إلى الفقهاء وأهل الشرع وعلماء الكلام، والفلاسفة والمناطقة وغيرهم من دارسي الإعجاز والبلاغة والنقد والشرح الأدبي والفني، وأغنوا مؤلفاتهم بالبحوث الدلالية التي لا يجهلها دارس العربية.

وأول ما أُلف في العربية فيما يتعلق بالدلالة هي تلك الرسائل التي جَمع فيها رواة اللغة ألفاظا ذات موضوعات دلالية شبيهة بالحقول الدلالية المعروفة في اللسانيات الحديثة كرسائل الإبل والخيل والشجر والنبات والأنواء، وليس هذا العمل إلا تصنيفا للغة، كان نضجا مبكرا وبداية انتهت إلى التأليف المعجمي الشامل، وصلته بالأصوات والاشتقاق إلى المعاجم الكبرى التي رتبت على أساس معاني الألفاظ مثل: (مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس ، (وفقه اللغة وأسرار العربية) للثعالبي (ت 430هـ) و(لمخصص) لابن سيدة (ت 458هـ)، ومعاجم الألفاظ (كالصحاح) للجوهري و(تهذيب اللغة) للأزهري (ت 370هـ)[1].

كما درسوا مسائل الترادف والأضداد والمشترك وألفوا فيها كتبا، وعالجوا العلاقة بين الدال والمدلول، والحقيقة والمجاز، والمهمل والمستعمل، والعام والخاص وكتبوا عن المجاز في القرآن ومعاني الغريب فيه، وألفوا في الوجوه والنظائر في القرآن، وغير ذلك من الأمثلة التي تنتمي إلى المباحث الدلالية وتعتبر جميعها بدايات للتأليف المعجمي عند العرب[2].

وقد ذكر ابن النديم(ت380هـ) أن أوّل كتاب ألف في تفسير القرآن كتاب **ابن عباس** –رضي الله عنه–(ت68هـ)الذي رواه عنه مجاهد وروي عن مجاهد بأكثر من طريق.

(1): ينظر : مظاهر من الأبحاث الدلالية في التراث العربي والإسلامي، محين حاجي زاده، مجلة العلوم الإنسانية الدولية ع 18 ، 2011، ص 107، 108.
(2): ينظر: المرجع السابق، ص 108.

وتوسع تلاميذ ابن عباس من بعده في البحث الدلالي في أثناء تناولهم تفسير القرآن، فاشتهر تفسير **سعيد بن جبير بن هشام الكوفي** (ت95هـ)الذي يعد من أوائل المحاولات في البحث عن دلالات الألفاظ من خلال تفسير ألفاظ القرآن الكريم وبيان غرائبه[1] .

وقد مرّ البحث والتأليف في تفسير القرآن الكريم بمراحل متعددة، واتجه اتجاهات متنوعة، وانطلق من صميم الدراسة الدلالية بمعناها الحالي؛لأنه يتعرض لمعنى الكلمة ودلالاتها في الاستعمال القرآني، أو فيما يحتج به من الكلام العربي شعرا ونثرا لتفسير هذا الاستعمال، بل إن خط المصحف وكتابته وضبطه بالشكل كان عمل دلالي؛ لأن تغيير هذا الضبط يؤدي إلى تغيير في وظيفة الكلمة ودلالتها.

فالبحث في القرآن كان في أغلبه بحثا لغويا، وكان البحث الدلالي يحتل مكان الصدارة فيه، فهو الوسيلة التي لا يمكن من دونها الوصول إلى غايتها وهي معرفة الأحكام والحقائق الشرعية.[2]

ومن بواكير ما ظهر من فنون التأليف اللغوي المتصل بدلالة الكلمة المفردة كتب غريب القرآن، التي كان لها أثر كبير في توجيه البحوث اللغوية نحو دلالة اللفظ، ولم يتأخر التأليف في غريب القرآن عن النصف الأول من القرن الثاني للهجرة ابتداء من كتاب لأبي سعيد إبان بن تغرب البكري (ت141هـ). [3]

والضرب الآخر من ضروب التأليف في الدراسات القرآنية التي اعتنت بالجانب الدلالي، هي كتب معاني القرآن، وهي من الكتب التي تناولت الجانب الدلالي في أثناء البحث في معاني آيات من القرآن الكريم، أو شرح غوامض الألفاظ وغريب المفردات، وإزالة اللبس فيما يبدو متعارضا أو متشابها. [4]

(1): ينظر:أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف،خضر أكبر حسن كصيّر،مجلة جامعة تكريت للعلوم ،جامعة كركوك،2012،مج12،ع12،ص31.

(2): ينظر:علم الدلالة،أحمد مختار عمر،ص20.

(3): ينظر:أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف،خضر أكبر حسن كصيّر،ص31.

(4): ينظر:المرجع السابق،ص31.

ثم بدأت الدراسات اللغوية بالتوسع، وأخذت تبتعد عن ميدانها الأول وهو القرآن، وصارت تطلب اللغة لذاتها، ويّلف فيها مستقلة عن الدافع القديم- دافع خدمة القرآن الكريم- حتى تضائل وماد يختفي في مثل كتب الحيوان والنبات وأشباههما؛لأن علماء العربية أدركوا أن خدمة القرآن الكريم لا تكون إلا بخدمة لغته التي نزل بها، وكانت الوجهة الأولى لإعجازه.

ومن بين هؤلاء اللغويين **أبو عمرو بن العلاء** (ت154هـ) الذي حاول أن يبين أن المعنى قد يستمد من خلال الأصوات الواردة في اللفظة، حيث قال:"النّضح بالضاد المعجمة:الشرب دون الري، والنصح بالصاد المهملة:الشرب حتى يروى، النّشح بالشين المعجمة دون النّضح بالضاد المعجمة"(1)، حيث أن صوت الضاد يختلف عن صوت الصاد، وكذا الشين، فصوت الضاد من صفاتها الخاصة الإطباق، وكذا من صفات الصاد العامة الصفير، أما الصفة الخاصة للشين فهي التفشي، فهذه الصفات العامة والخاصة هي التي تحدد دور الصوت والدلالة في اللفظة. (2)

وقال **الخليل بن أحمد الفراهيدي**(ت175هـ)في صوت الجندب والأخطب"صرّ الجندب صريرا، وصرّصر الأخطب صرّصرة، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مدّا، وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا"(3)، فهذا عائد لاختلاف طبيعة صوتهما.

كما أفاد الفراهيدي الدارسين العرب في مباحث معجمه الأصيل (العين) حين بحث في تراكيب الكلمات من مواردها الأولية في الجذر البنيوي الحرفي، ومن ثم تقسيمه على ما يحتمله من ألفاظ مستعملة، وأخرى مهملة لدى تقلب الحرف في التركيب لتشكل الألفاظ بداية ونهاية طردا وعكسا، ومن ثم إيجاد القدر الجامع بين المستعمل منها في الدلالة والمهمل. (4)

وقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الرائد الأول لهذا الباب دون الخوض في التفصيلات المضنية للبحث الدلالي، كما يفهم في لغة التحديث؛ لأن مهمته كانت لغوية إحصائية ولكنها على

(1): المزهر،السيوطي،دار الفكر، دط،51/1.
(2): ينظر:ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم-دراسة دلالية-الجودي مرداسي1،رسالة ماجستير في اللغة،جامعة باتنة،1990،ص31.
(3): العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي،390/2.
(4): ينظر:المرجع السابق، 390/2.

كل حال تشير إلى دلالة الألفاظ كما يفهمها المعاصرون عن قصد أو غير قصد، وهو إلى المقصد أقرب وبه ألصق لما تميز به الخليل من عبقرية، ولما اتسمت به بحوثه من أصالة وابتكار.

ثم جاء تلميذه **سيبويه**(ت180هـ)وعقد للدلالة فصلا بعنوان(باب اللفظ للمعاني)قسم فيه ألفاظ العربية حسب انصرافها إلى دلالاتها، يقول فيه:"اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين...، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو:جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو:ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك:وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة". (1)

فالأفكار التي يقررها سيبويه في هذا النص هو ما يأتي تحت محاور المترادفات والمشترك اللفظي، والتضاد الذي هو جزء من المشترك اللفظي.

كما أن لفتة سيبويه (ت 180 هـ) في (باب الاستقامة من الكلام والإحاطة)، تدعم فكرة اهتمام النحو العربي بالظواهر الدلالية، فهو يقول : "فمنه الكلام مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فالمستقيم الحسن: هو الترتيب أو التعبير المألوف في اللغة نحو: أتيتك أمس، سآتيك غدا، المحال: وهو المتناقض في الاستعمال أو نقض أول الكلام بآخره، نحو: أتيتك غدا، سآتيك أمس، المستقيم الكذب: وهو تركيب مستقيم من حيث النحو وغير ممكن الوقوع في نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر. المستقيم القبيح: وهو وضع اللفظ في غير موضعه على الرغم من استقامته نحو: وكي زيد يأتيك، وقد زيدا رأيت. المحال الكذب: وهو ما لا يتوافق مع الواقع، والخروج عن منطق اللغة نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس"(2).

فالملاحظ أن استقامة الجملة في جميع عناصرها عنده لا تختلف عما يسميه المحدثون بأصولية الجملة ومقبوليتها في نظرية النحو التوليدي التحويلي الذي رائده نعوم تشومسكي(Chomsky)، وعدم استقامة الجملة معناه أنها صحيحة قواعديا ونحويا ولكنها غير صحيحة دلاليا.

(1): الكتاب،سيبويه، 24/1.

(2): ينظر:المصدر السابق، 25/1.

ونجد أن **أبا عثمان الجاحظ** (ت 255 هـ) أول من فتق أبواب البيان، فقد استعمل الجاحظ كلمة البيان بمعنى الإيصال الدلالي العام الذي يشتمل على الإيصال اللغوي وغيره، أو بتعبير دي سوسور(Ferdinand de Saussure) الإشارات في مفهومها العام، وتعد اللغة جزءا منها، وهذا تنبه من الجاحظ لأحد المعايير الأساسية للمنهج الوصفي الحديث(1).

أبان الجاحظ عن مكامن اللغة العربية الجمالية، آخذا في ذلك جمع الصور اللفظية وغير اللفظية التي تحتضن الفكر، وتعبر عن الدلالات والمعاني المختلفة، كما عكف على الدراسة الصوتية للحرف واللفظ لكون ذلك يفضي إلى استقامة البيان وحصول الإبلاغ، بحيث يراعي فيه حسن التأليف بين الحرف والكلمة، وقد أشار الجاحظ في هذا المجال إلى تلك الأمراض النطقية التي تؤدي إلى اختلال في آلة التعبير خاصة في مخارج الأصوات وعدّ منها الكثير(2).

وقد أضحى ذلك في العصر الحديث فرعا من اللسانيات والتمس له العلماء أسباب فوجدوها عصبية نفسية تؤدي إلى اضطراب أساسي في بُنى اللغة وأطلقوا على ذلك المبحث العصب السني، تناول الجاحظ في كتابيه (البيان والتبين) و(الحيوان) مباحث لها ارتباط وثيق بموضوع الدلالة وعلاقتها بطرق تأديتها، فقد قسم العلاقة إلى أصناف، كما وقف على وظائف الكلام؛ لأنه جوهر البيان وفي إطاره تناول الدلالة السياقية، واختيار المكان والمقام الملائمين لموقع اللفظ والمعنى، كما خاض الجاحظ في الجدل الذي دار حول نشأة اللغة، أتوقيفية هي أم اصطلاحية؟(3).

وهو حينما يتحدث عن مناسبة الكلام لمقتضيات المقام وهي حالة بلاغية، إنما يتحدث عما يحدثه معنى اللفظ عند السامع من فهم لا يتعدى فيه المتكلم حدود دلالة الألفاظ على المعاني لدى المتلقي فيقول: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"(4)، وهو بهذا يريد أن يتحدث عن الدلالة في أبعادها المخصصة لها فلا تتعدى حدودها ولا تتجاوز مفهومها، وإن ربط بينها وبين عقلية

(1): ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافة العامة، 1986، ص 139.
(2):ينظر، البيان والتبيين،الجاحظ ، 27/1.
(3):ينظر : مظاهر من الأبحاث الدلالية،محين حاجي زاده،ص 109.
(4):بيان والتبيين، الجاحظ،81/1.

المتلقي في مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون، أو مطابقة الكلام لمناسبة المقام، فالمعاني إذن تصنف وترتب بحسب أصناف الناس في المجتمع، وتباين مقاماتهم وأحوالهم، وتلك رؤية علمية في غاية الدقة لطبيعة وجوهر العملية البلاغية التي تراعى فيها الشروط الموضوعية (الخارجية)، والشروط الذاتية التي يتصف بها الخطاب وصاحبه، وهو ما تنادي به بعض المدارس اللسانية الحديثة التي تدعو إلى ضرورة الإحاطة بوضع المتلقي النفسي والاجتماعي، حتى لا يقع المعنى في انسداد دلالي. وتلك إشارة إلى وجوب التوفيق عند المتكلم بين خطابه ومقام المستمع (المتلقي)، ويعني ذلك أن المتكلم كان قد قام بمطابقات تركيبية تشمل المطابقة النحوية (التأليف على سمت كلام العرب)، والمطابقة البلاغية (معرفة الفصل من الوصل)، فضلا عن المطابقة بين اللفظ والمعنى، وحسن موقع الكلمة من السياق، وهو ما تشير إليه نظرية الوقوع أو الرصف، وهو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، ثم إن عرض الجاحظ لموضوع التنافر الحادث بين الكلمات يقدم التقدير الكافي لمنع الوقوع أو الرصف في بعض السياقات، وقد أكدت دراسات دلالية تالية في النظرية السياقية، أن الجملة لا تعتبر كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقا لقواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة وتوافق أبناء اللغة لها، بحيث يعطونها تفسير ملائما وهو ما سمي باسم التقبلية[1].

ومن أوائل القضايا المرتبطة بدراسة المعنى عند النقاد اختلافهم في المفاضلة بين اللفظ والمعنى حيث ذهبوا في هذه المسألة إلى مذهبين، أحدهما أثر اللفظ على المعنى، والآخر أثر المعنى على اللفظ. وكانت الغلبة لأصحاب اللفظ، وقد سبق الجاحظ النقاد في بيان هذه المفاضلة وكان يذهب – في الغالب- إلى تفضيل اللفظ على المعنى؛ لأن المعاني– في رأيه – غير متناهية والألفاظ متناهية، لذلك اختلف حكمهما، قال: "إن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوطة إلى غير عادية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة"[2].

(1):ينظر: مظاهر من الأبحاث الدلالية، محين حاجي زاده، ص 110.

(2):البيان والتبيين، الجاحظ،81/1.

بحث الجاحظ فيما يمكن أن نسميه (بالدلالة العامة) أو (الإشارات والرموز) ونقصد بها دلالة الأشياء على الماهيات والأفكار بطرق مختلفة، من ضمنها الطرق اللغوية بالمعنى التقليدي لهذه العبارة. ويؤلف علم الإشارات جزءا مهما من الدراسات الدلالية الحديثة.

لعل الجاحظ أول من تنبه إلى أهمية العلامة والإشارة في إيصال المعنى، وأن الدلالة لا تقتصر فقط على اللفظ واللغة بمعناها المدرسي التقليدي. لذلك قسم أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغيره إلى خمسة أقسام : اللفظ- الإشارة- العقد- الخط- النصبة يعني باللفظ : الكلام المنطوق، وبالإشارة : الحركة باليد أو بالعين ونحوهما مما يدل على معنى، وبالعقد: ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين، وبالخط: الكلام المكتوب(1).

نلاحظ هنا تفريقا واضحا بين الكلام والخط، أو بين الكلام واللغة في مفهوم دي سوسير(F.de Saussure) والمدرسة الوصفية التركيبية.

لقد أوضح الجاحظ أيضا وظائف الكلام في معرض حديثه عن البيان، يقول: "لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه، وخليطه، ولا معنى شريكه المعاون له على أموره وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلّا بغيره، وإنما يحي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها"(2). وذلك أن المعاني كامنة مستترة لا يمكن أن يعلمها (الآخر) إلا إذا تمظهرت في أنماط مقولية بها يطلع على ما في ضمير مخاطبة، ولا ينعقد الاتصال الإعلامي بينهما حتى يفصح أحدهما عما في نفسه من الحاجات للآخر، فكأن تلك المعاني كانت ميتة فأحييت بالذكر والإخبار والاستعمال، وهذا ما يكاد (جاكبسون) يعنيه من الوظيفتين المرجعية والتعبيرية أو الانفعالية، إذ الأولى تعني التخاطب بهدف الإشارة إلى محتوى معين نرغب في إيصاله إلى الآخرين وتبادل الآراء معهم، أما الثانية فهي تتمحور حول إبراز موقف المتكلم – خاصة- من مختلف القضايا حول موضوع حديثه(3).

(1):ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،علي زوين، 142، 143.

(2) :البيان والتبيين، الجاحظ،81/1.

(3):ينظر: الألسنية-علم اللغة الحديث،ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1983، ص 54.

وهكذا وجد من تلاهم من العلماء ثروة لغوية كبيرة تنبئ عن دلالات معينة، ومن بين هؤلاء **ابن جني**الذي يعود بدلالة الألفاظ عند اختراعها وابتكارها ووضعها إلى أصول حسية بادئ ذي بدء، فيقول: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، وحنين الرّعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبّل"(1).

وأوضح ابن جني في باب سماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) أن بين الأصوات وما تعبر عنه مناسبة دلالية، حيث قال: "قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدّا، فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا، فقالوا: صرصر"(2).

إذا التأليف الصوتي للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان من الصعب تطبيق ذلك على كل عناصر النظام اللغوي، إلا أن ذلك يبقى طرحا جريئا من قبل ابن جني له قيمته العلمية، وسبقه المعرفي في عصره، وهي محاولات كانت تنتظر من يعطيها طابع النظرية الشاملة بعد ابن جني.

ويستمر في المنظور التطبيقي لدلالة الألفاظ، فيستنبط العلاقة الدلالية لمادة (جَبَرَ) بكل تفريعاتها المتناثرة كالجبر والجبروت والمجرب، والجراب، فيجد في قوتها وصلابتها وقسوتها وشدتها معنى عاما مشتركا بين مفرداتها تجمعه القوة والصلابة والتماسك(3).

ولا يكتفي بذلك حتى يعقد في كتابه(الخصائص) فصلا بعنوان (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وبابا آخر(لمناسبة الألفاظ للمعاني)، وقال عنه: " فأما مقابلة الألفاظ بما يشكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره، ومن ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب؛كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها...فاختاروا الخاء

(1) :الخصائص، ابن جني، 1 / 93، 94.
(2):المصدر نفسه،151/2،وينظر:العين،الخليل بن أحمد الفراهيدي،390/2.
(3):المصدر نفسه، 133/2.

لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"[1]، فيتبين لنا أن القاف من الأصوات الشديدة والصوت الشديد يستعمل للصلابة والقوة، والخاء من الأصوات الرخوة والأصوات الرخوة تستعمل للرطب والليونة، مما جعل ابن جني يستعمل(قضم)الذي يحمل صوتا شديدا للصلابة، وخضم الذي يحمل صوت الخاء للرخوة والرطب[2]

وأرى أن معاني الأصوات القوية تنتظم للتعبير عما يناسبها من دلالات، والأصوات الضعيفة لما يتفق عليها، من ذلك قولهم "(الوسيلة) و (الوصيلة) والصاد- كما ترى- أقوى صوتا من السين؛ لما فيها من استعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليست عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسّته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا كالجزء من المتوسل إليه، وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوتها، للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف"[3].

وما اشتهر به صاحب الخصائص هو إبراز لظاهرة لغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما سماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وسجل فيه أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلاليا لتقاربهما فنولوجيًا، وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية، وهذه الملاحظة تنم عن دقة وعمق رؤية ابن جني لنظام اللغة، ففي شرحه للفظ (أزًا) الوارد ذكره في قوله تعالى: " أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا "(مريم 83)، يقول ابن جني في قوله تعالى: " تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا" أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزا والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهُز ما لا بال له، كجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك[4].

(1):المصدر السابق،2/ 156.

(2): ينظر:ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي ،ص34.

(3):الخصائص،ابن جني ،158/2.

(4):ينظر: المصدر السابق،2/ 144، 145.

ويعد **أحمد بن فارس** صاحب نظرية في دلالة الألفاظ، فكتابه (مقاييس اللغة) يعني بالكشف عن الصلات القائمة بين الألفاظ والمعاني في أكثر من وجه، ويشير إلى تقلبات الجذور في الدلالة على المعاني، ويستوحي الوجوه المشتركة في معاني جملة من الألفاظ، أما كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) فيحدد الدلالة في ثلاثة محاور هي: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد منها متقاربة[1]. ويشير بأصالة إلى دلالة المعاني في الأسماء باعتبارها سمات وعلامات دالة على المسميات[2]. ويتابع ابن فارس بتمرس عملية تنوع الدلالات، وأقسامها بالشكل الذي حدده المناطقة فيما بعد وتسالموا عليه[3].

والجدير بالذكر أن ابن فارس يبحث بكل يسر وبساطة على دلالة تسمية الشيء الواحد بالأسماء المختلفة كالسيف، والمهند والحسام وما يليها من الألقاب، ويقرر أن معنى كل صفة من هذه الصفات غير معنى الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة للأفعال فيما يتوهّم من دلالتها على مدلول واحد وهو مختلف عنده نحو: مضى، ذهب، انطلق، قعد، جلس وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول: ومن سنن العرب في المتضادين باسم واحد أن يقولوا: الجوّن للأسود، والجوّن للأبيض...، ثم يعقب ذلك بدلالة الاسم الواحد للأشياء المختلفة، ويعقد له بابا باسم (أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق)، ويضرب أمثلة لكل ذلك، ويخرج عن هذا بالأسماء المختلفة للشيء الواحد[4].

وحظيت ألفاظ العربية ومعانيها ودلالاتها بنصيب كبير من العناية من طرف المناطقة والأصوليين، وذلك لأنها ركيزة عملهم ومناط الحكم الشرعي ودليله، لذلك كان ارتباك علم الدلالة بالمنطق والأصول أكثر من ارتباطه بأي فرع آخر من فروع المعرفة حيث عقدوا في كتبهم أبوابا للدلالات تناولت موضوعات شتى مثل كتب **الإمام الشافعي** (ت204هـ)، و **الفارابي**(ت339هـ)، **وابن سينا**(ت428هـ)، و**الغزالي** وغيرهم.

(1):ينظر: الصاحبي في فقه اللغة،أحمد ابن فارس،ص 193.
(2):ينظر: المصدر نفسه،ص 88.
(3)ينظر: المصدر نفسه،ص 98.
(4):ينظر: المصدر نفسه، ص 201.

فعنوا بمسائل الألفاظ ودلالاتها، فبحثوا في العام والخاص ودلالة اللفظ، ودلالة المنطوق، ودلالة المفهوم والترادف، والاشتراك وغيره.(1)

وقد حصر **الغزالي** دلالة اللفظ على المعنى في ثلاثة أوجه وهي: المطابقة والتضمن والالتزام، وسميت بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى، أو كما يقول ابن سينا:"لكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبإزائه"(2)، ومن أمثلته ذلك "دلالة المثلث على الشكل المحيط بثلاثة أضلع"(3) و"لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريقة التضمن؛ لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان وكما يدل لفظ الفرس على الجسم إذ لا فرس إلا وهو جسم"(4)، ففي هذه الدلالة –دلالة المطابقة– نجد التطابق تاما بين اللفظ والمعنى.

أما دلالة التضمن فهو"أن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف، وكدلالة لفظ الإنسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده"(5) .

ودلالة الالتزام هي"دلالة اللفظ على شيء خارج عن معناه الأصلي ولكن لازم له، أو بالأحرى يستلزمه، بحيث يصبح تلازم بين المعنيين، بين المعنى القريب المقصود من اللفظ صراحة، والمعنى البعيد المجازي الذي يقتضيه المعنى الأول بالضرورة، وذلك نتيجة العلة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى"(6)، ومثال ذلك "دلالة لفظ الدار على غرفها، ودلالة لفظ السقف على الحائط، ودلالة لفظ حاتم على الكرم، ودلالة لفظ العمى على البصر"(7)، وغير ذلك من الأمور اللازمة.

(1): ينظر:ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي،ص11.

(2): الإشارات والتنبيهات،ابن سينا،القسم الأول،ص 187،نقلا عن: ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،جودي مرداسي،ص13.

(3): ينظر:المصدر نفسه،ص187.

(4): المستصفى من علم الأصول،أبو حامد الغزالي،تح:محمد مصطفى أبو العلا،شركة الطباعة الفنية،1971، 41/1.

(5): المنطق،محمد رضا المظفر،دار التعارف للمطبوعات بيروت،لبنان ،ط3، 1980، 37/1،نقلا عن ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي،ص13.

(6): ينظر: المرجع السابق،ص14.

(7): مدخل إلى علم المنطق،محمدي فهد الله،دار الطليعة،بيروت،ط3، 1985،ص43،نقلا عن :ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي،ص14.

ويبدو أن المناطقة والأصوليين اختلفوا في هذه الدلالة–دلالة الالتزام–"فالمقصود بالالتزام في المنطق من حيث المفهوم هو اللزوم البين بالمعنى الأخص، وأما في فن الأصول أو في البيان فإنهم لا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم بينا بالمعنى الأخص، بل مطلق اللزوم بأي وجه كان، وبذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها بدلالة الالتزام في تفسير النصوص"(1).

وقد قسم الغزالي الألفاظ المتعددة والمسميات المتعددة على أربع مراتب وسماها المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة"فالمتباينة هي ألفاظ مختلفة تدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينهما كدلالة الإنسان على زيد وعمرو، أو هي التي تطلق على أشياء متغيرة بالعدد، ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها"(2).

ونعتقد أن الألفاظ المتباينة والمتواطئة لا تمثل مشكلة دلالية في حين ترى أن الاشتراك والترادف من المعضلات التي عرضة في طريق العربية من حيث الدلالة اللفظية، وتعد من الظواهر اللغوية الدلالية(3).

وبنظرة تأملية إلى أبحاث **عبد القاهر الجرجاني** الدلالية نجدها مخططا عمليا للموضوع، فهو حينما يتكلم عن الدلالة من خلال نظرية النظم لديه، فإنما يتكلم عن الصيغة الفنية التي خَلُصَ إليها في شأن الدلالة، حيث يقول عبد القاهر: "وجب أن يعلم أن مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه"(4).

لقد اهتم عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم القائمة على حسن الصياغة وتوخي معاني النحو، والتي تنظر إلى العلاقة التي تنشأ بين اللفظ والمعنى من وجهة لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطها. حيث نظر إليهما نظرة المتفحص العارف بمقادير الكلام، لذلك عرف قيمة اللفظ في النظم، وعرف طريقة تصوير المعاني على حقيقتها، ثم جمع بين اللفظ والمعنى، وسوى بين

(1): علم الدلالة عند العرب-دراسة مقارنة مع السمياء الحديثة-،عادل فاخوري ،دار الطليعة،بيروت،ط1، 1985،ص 42، 43.
(2): المستصفى من علم الأصول الغزالي، 31/1.
(3): ينظر:ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي،ص16.
(4):دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني،ص 234.

خصائصهما، ورأى اللفظ جسدا والمعنى روحا يعتمد على حسن الصياغة ودقة التصوير التي نضجت في بحوثه، وبهذه الطريقة انتهى من فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى(1).

وقف عبد القاهر من مسألة اللفظ والمعنى موقفا مُتريثا ظاهره إيثار المعنى على اللفظ؛ حيث قال في كلامه على التجنيس:... وذلك أن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنه من الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين(2).

والدلالة على المعنى عند عبد القاهر على ضربين: دلالة مباشرة، ودلالة غير مباشرة، وهو تقسيم يتفق مع تقسيم بعض نقاد المعنى، وذلك بتقسيم المعاني إلى معانٍ رئيسة وثانوية. وقد جعل عبد القاهر مدار الدلالة الثانية على الكناية والاستعارة والمجاز. وهي أساليب للإفصاح عن المعاني الثانوية. وتأثر- في تقسيمه هذا- بمقولة (الوضع) عند الأصوليين. وفرّق بموجب هذا الاعتبار بين (المعنى) و(معنى المعنى)؛ فالمعنى: هو المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تَصل إليه بغير واسطة، ومعنى المعنى: هو أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر(3).

ويكفي الجرجاني بما قدّمه من جهود أنه أثار قضية البحث في معنى المعنى، وهي قضية أحدث بها العالمان ريتشاردز وأوجدن(Ogden & Rechardz) ضجّة بإصدار كتابهما "معنى المعنى" « the meaning of meaning » سنة 1923، وفيه يتساءل العالمان ليس عن تطور المعنى كما كان سائدا آنذاك في الدرس اللساني التاريخي، وإنما عن ماهية المعنى(4).

إن كثيرا من المحدثين يعتبرون اتجاه الجرجاني قمة الجهود البلاغية العربية في ميدان البحث الدلالي، فدراسته للنظم وما يتصل به تقف بشموخ أمام النظريات اللغوية في الغرب، بل تفوق معظمها في مجال فهم التركيب اللغوي، مع الفارق الزمني الواسع الذي يعد ميزة يختلف بها عبد القاهر

(1):ينظر : مظاهر من الأبحاث الدلالية، محين حاجي زاده، ص 115.
(2)ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، ص 160.
(3):ينظر: المرجع نفسه، ص 161.
(4):ينظر: مظاهر من الأبحاث الدلالية، محين حاجي زادة، ص 115.

عن غيره ويعود إليه فضل السبق، واعترف له علماء كثيرون بآرائه الذكية وبخاصة في الجزء الذي يتناول المعنى النحوي والدلالي من كتابه (دلائل الإعجاز).

ويمكن استخلاص الملامح الرئيسة لنظرية عبد القاهر الجرجاني الدلالية من النص الآتي: "وإذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[1].

يوضح هذا النص نظرة عبد القاهر الجرجاني للدلالة، ويحدّد عناصرها الثلاثة التي تعد أساسية في مناقشة دلالة اللفظ والمعنى، وهي: الغرض الذي يوضع له الكلام، والنظم الذي ينظم مواقع الكلمات، اللفظ الذي يحدّد كيفية استعمال الكلمات بعضها مع بعض، وبمعنى أخر (المعنى والغرض) و(النظم) ثم (الشكل السطحي).

ولا يريب في أن مثل هذا العمل يعد كافيا للتدليل على مساهمة البلاغة العربية واهتمامها بالظواهر الدلالية، وهي حقيقة ينبغي الاعتراف بها والانطلاق منها في كل دراسة منصفة وجادة، وكانت دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به من تعليق وبناء وترتيب من أكبر الدراسات التي بذلتها الثقافة العربية في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق والتركيب[2].

وقدمت البلاغة العربية فكرتين من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي، وهما: المقال والمقام. ونجد علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعارا يهتف به كل ناظر في المعنى، فالعبارة الأولى: (لكل مقام مقال)، والثانية (لكل كلمة مع صاحبتها مقام)، وتعتبر هاتان العبارتان من نتائج المغامرات الفكرية في "دراسة اللغة في الغرب المعاصر"[3].

(1):دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص 69.
(2):ينظر: مظاهر من الأبحاث الدلالية، محين حاجي زادة، ص 16.
(3):ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها ،تمام حسان، ص 20، 21.

إن المقام ومحدودية الدراسة، لا تسمح لنا أن نفيض في المباحث اللغوية والدلالية التي أثارها عبد القاهر الجرجاني، ولو استرسلنا في عرض عطاءات الجرجاني اللسانية والدلالية لضاق بنا المجال ولأحتاج ذلك لدراسة مستقلة، تحاول أن تقارب بين ما أبدعه الجرجاني وما قررته الدراسات اللغوية الحديثة.

وهذا **حازم القرطاجني** (ت 684هـ) بكثرة إضاءته وتنويره في منهج البلغاء، نجده يؤكد الحقائق الدلالية السابقة لعصره، وعنده أنها من المسلمات، حتى أنه ليقارن بين دلالة المعاني والألفاظ ويعبر عنهما بصورة ذهنية، وهو يبحث في ذلك من أجل أن يتفرغ لإتمام اللفظ بالمعنى وإتمام المعنى باللفظ، في تصورٍ جملي متتابع، فيقول: "إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكل شيء له وجود خارج الذهن وأنه إذا أُدرك حصلت له صورة في الذهن تُطابق لما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة في أفهام السامعين وأذهانهم"[1]. فهو يرى تشخيص اللفظ للصورة الذهنية عند إدراكها بما يحقق الدلالة المركزية التي يتعارف عليها باسم الاجتماع اللغوي أو العرف التبادري العام بما يسمى الآن الدلالة الاجتماعية، اللغوية، المركزية، وهي تسميات لمسمى واحد.

فيفهم من تعريفه للمعاني وطرق المعرفة بأنحاء وجودها أن الربط بين الموجود والصورة يتميز بشيئين، الأول: أنه ربط اعتباطي، أي أن اللفظ الدال على هذا الارتباط في الذهن ليس مقصودا لذاته، فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية وهنا يقترب من المنهج الوصفي، وبالأخرى يقترب منه الوصفيون التركيبيون. والثاني: أن دلالة اللفظ على الارتباط الذهني (الشيء= الصورة / دلالة رمزية، ولذلك يفرّق القرطاجني بين دلالة الألفاظ على المعاني، ودلالة الخط على الألفاظ، والخط عبارة عن حروف أي الرموز[2].

فالمعنى عند القرطاجني إما أن يكون وصفا لحال الشيء، وإما أن يكون وصفا لحال القائل، وتترتب عليهما معان أخرى، وكأنه يشر إلى عناصر المقام في المعنى الذي يُعد مركز علم الدلالة، حيث قال: "...فقد تبين بهذا أن المعاني صنفان: وصف أحوال الأشياء التي فيها القول، ووصف أحوال

(1):منهج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية ، تونس،1966، ص 18.
(2): ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين ، ص 145، 146.

القائلين أو المقول على ألسنتهم. وأن هذه المعاني تلتزم معان أخر تكون متعلقة بها ومتلبسة بها، وهي كيفيات مآخذ المعاني، ومواقعها من الوجود أو الغرض، أو غير ذلك، ونسب بعضها إلى بعض، ومعطيات تحديداتها وتقديراتها، ومعطيات الأحكام والاعتقادات ومعطيات كيفيات المخاطبة..."[1].

ومما سبق يتبين لنا أن اهتمامات اللغويين القدامى قد تنوعت، فغطت جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية، وأثرهم في ذلك يظهر جليا-كما أشرنا سابقا-فوقفوا عند مسألة صلة اللفظ بالدلالة من خلال تفسيرهم للألفاظ المتقاربة في أبنيتها الصوتية، وهي آراء تكاد تنطق بميلهم إلى وجود المناسبة الطبيعية، كما درسوا الظواهر الدلالية كالاشتراك اللفظي والتضاد، والترادف والحقيقة والمجاز وغيرها.

III- الدرس الدلالي عند الغرب المحدثين

إن الجهود اللغوية في التراث العربي لأسلافنا الباحثين، وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان، واللاتين وعلماء العصر الوسيط، وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ للدرس اللغوي الحديث، وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي والمعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهو ما تجسد في تقدم العالم الفرنسي **ميشال بريال**، الذي وضع مصطلحا يشرف من خلاله البحث في الدلالة، واقترح دخوله اللغة العلمية، وهذا المصطلح هو السيمانتيك(Essai de semantique) وذلك سنة 1897، فميشال بريال(M. Bréal) هو "أول من استعمل المصطلح سيمانتيك لدراسة المعنى"[2]. وقد كانت دراسة المعنى عنده منصبة على اللغات الهندية الأوروبية مثل: اليونانية واللاتينية والسنسكريتية، وعُدّ بحثه آنذاك ثورة في دراسة علم اللغة، وأول دراسة حديثة خاصة بتطور معاني الكلمات[3]، وهذا يعني أن الدراسة الدلالية عنده كانت "مقصورة

(1): منهج البلغاء وسراج الأدباء، القرطاجني، ص 14.
(2):علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 22.
(3): المرجع نفسه، ص 22.

في الواقع على الاشتقاق التاريخي، ويبدو أنه كان يرى في الأصول التي تحكم تغير المعنى خصائص عقلية مجردة"[1].

وفي سنة 1923 ظهر كتاب آخر تحت عنوان (معنى المعنى) الذي ألفه الإنجليزيان **أوجدن وريتشاردز**(Ogden & Rechardz)، وقد جاء هذا الكتاب نتيجة التأثير الذي أحدثه ميشال بريال(M. Bréal) إذ كان بمثابة الموجه[2] إلى قضية هامة تُعنى بالمعنى وهي السيمانتيك.

ولقد حدد أوجدن وريتشاردز في كتابهما (معنى المعنى) مقومات العلامة اللغوية من خلال المثلث التالي:

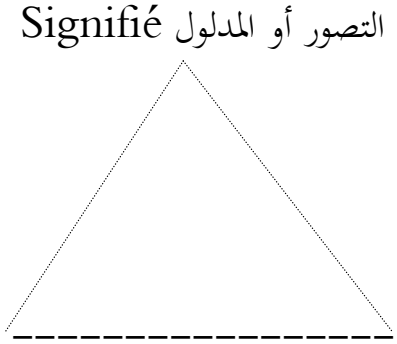

حيث تصورا فيه مثلث المعنى تحت اسم المثلث الأساسي[3]، وقد حاولا في كتابهما هذا وضع نظرية للرموز والعلامات، وقدّما فيه ستة عشر تعريفا للمعنى، واستثنيا منها كل التعريفات الفرعية[4].

وكان لهذا الكتاب تأثير بالغ، واهتمام كبير لدى الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، مع أنه لم يقدّم دراسة خالصة للمعنى اللغوي وإنما قدّم نظرية في المعرفة – الابستيمولوجيا – [5].

(1):علم اللغة، محمود السعران ،ص 292.
(2):المرجع نفسه، ص 293.
(3): ينظر: علم الدلالة،كلود جرمان وريمون لوبلون، تر: ، نور الهدى لوشن،منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1997،ص 20.
(4):ينظر: علم الدلالة ، محمود السعران ، ص 294.
(5):ينظر: المرجع نفسه، ص 294.

وقد اعتمد **أولمان**(ULLMANN) في كتابه (دور الكلمة في اللغة) على مثلث أوجدن وريتشاردز عند تعريفه للمعنى، وبيانه لطبيعة الدلالة، وقد استبدل مصطلح اللفظ بالدال، ومصطلح المدلول بالفكرة، حيث يرى أن اللفظ هو الكلمة بصيغتها الخارجية، أما المدلول فهو الفكرة التي يستدعيها اللفظ، والمعنى عنده يمكن أن يستدعيه اللفظ كما يمكن أن يستدعيه المدلول، والعلامة اللسانية عنده تساوي الدال الذي يعيد صناعة الاسم، والمدلول الذي يستدعي المعنى(1).

فأولمان يستبعد المرجع (الركن الثالث في المثلث)، وبذلك يتفق مع دي سوسير(F .Saussure) في أن العلامة اللسانية تتكون من الدال والمدلول؛ لأن دارس اللغة تهمه الكلمات لا الأشياء(2).

وقد فتح كتاب (معنى المعنى) الآفاق لدراسة المعنى في مختلف المجالات؛ وذلك ما نجده عند **بردجمان** (Brugmann)، حيث كتب في "منطق الفيزياء الحديثة وبيّن من خلالها تلك التغيرات التي تطرأ على بعض الكلمات عندما يستعملها العالم المتخصص في موضوع تخصصه"(3)، فمثلا كلمة (جذر) لها معنى عند المزارع، ومعنى آخر عند عالم الرياضيات، ومعنى ثالث عند عالم اللغة، ومنه فدلالة الكلمة تختلف باختلاف التخصص.

ومن الكتاب غير اللغويين الذين تناولوا قضية الدلالة **ألفرد كورتسبسكي** في مؤلفه (العلم وسلامة العقل)، وكان لهذا الكتاب نفوذ كبيرة، وذلك لصياغته اللفظية البارعة، كما اعتبر الدراسة الدلالية حلا لجميع العقد، والدواء العالمي للأمراض الإنسانية(4).

ويربط كورتسبسكي القضية الدلالية بالقضية الاجتماعية، وذلك "لأن أغلب مشكلاتنا الاجتماعية متركزة حول مصطلحات غامضة كثيرة الصور، وهذه المصطلحات تتداخل مع انفعالاتنا تداخلا ينتج عنه أن ردود أفعالنا الدلالية تصبح مختلطة أيما اختلاط"(5).

(1): ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري،ص 37، 38.
(2):ينظر: دور الكلمة في اللغة،ستيفن أولمان،ص 64.
(3): علم اللغة، محمود السعران، ص 295.
(4): ينظر: المرجع السابق،ص 297.
(5): المرجع نفسه، ص 297.

ففي الواقع إن هذا التحليل الدلالي لا يخُل بالضرورة المشكلات الاجتماعية مثلما يزعمه أصحاب مدرسة الدراسة الدلالية؛ لأن الكلمات بطبيعتها تتلون دلالتها بحسب السياقات التي ترد فيها، وهذه الإيحاءات الدلالية المتحكم الأول والأخير فيها هو الاستعمال اللغوي، بالإضافة إلى أن الباحث اللغوي بعيد كل البعد عن حل المشاكل الاجتماعية، وإنما هذه المهمة هي خاصة بعلماء النفس والاجتماع والصحافة، وغيرهم ممن تخوّل لهم مهنتهم حل المشاكل الاجتماعية وغيرها(1).

ومن أهم الكتب التي صدرت أخيرا وأشملها- كما يقول مختار عمر- كتاب (علم الدلالة) لمؤلفه **ليونز**(J.Lyons) "وأهم ما حققه في كتابه هذا تثبيت مصطلحات هذا العلم، وتحديد مدلولاتها بدقة، والتفريق بين المصطلحات التي تبدو متشابهة، أو يستعملها بعضهم على أنها متطابقة، وأخيرا العمق والدقة والتفصيل..."(2).

وإذا كانت قضية الدلالية قد استحوذت على اهتمام غير اللغويين في دراستهم المختلفة باختلاف تخصصاتهم، فقد كان للغويين اهتمام كبير بها، وقد كان على رأس من اشتهر بدراسة العلامة اللغوية اللساني الفرنسي **فردينان دي سوسير**(F.de Saussure) الذي كان له فضل كبير في تأسيس المدرسة الاجتماعية في الدراسات اللغوية، وقد بنى نظريته اللغوية على أساس نظرية دوركايم الاجتماعية، التي ترى أن اللغة ظاهرة من بين الظواهر الاجتماعية، وهي تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي:

La parole. La langue. Le langage. (3).

ويرى دي سوسير(F.de saussure) أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، ويؤكد ذلك بقوله: "إن مبدأ اعتباطية العلامة لا يرد ولا يدحض، ولكن غالبا ما يكون اكتشاف حقيقة ما أكثر سهولة من أن نوليه المكانة اللائقة به، ثم إن المبدأ الذي أخذنا به آنفا يستبد بألسنية اللغة قاطبة ونتائجه لا تعدّ ولا تحصى"(4).

(1): ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، ص 39.
(2):علم الدلالة،أحمد مختار عمر، ص 29.
(3):ينظر: علم اللغة، محمود السعران، ص 300، 301.
(4):البحث عن فردينان دو سوسير،ميشال أريفيه،تر:محمد خير محمود البقاعي،مر:نادر سراج،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1 ،2009،ص92.

كما أن العلاقة بين الدال والمدلول تكون اعتباطية لأن ؛" الأصوات ليست لها دلالة بحد ذاتها، إذ لا تقترن بقيم ذاتية متأصلة بها، فالكلمات الأصلية المحاكية للصوت ليست قليلة العدد وحسب، بل إن اختيارها اعتباطي إلى حد ما، وذلك لكونها لا تتعدى التقليد التقريبي والنصف الاتفاقي ببعض الضجيج"(1)، فلا يمكن بأي حال من الأحوال التعرف على المعنى من خلال الإيحاءات الصوتية، ولا يتم ذلك إلا عن طرق الاتفاق العرفي المتعارف عليه بين أبناء الجماعة اللغوية، فمثلا كلمة (أخت) لا تربطها أي علاقة داخلية بالتتابع الصوتي (أ، خ، ت) الذي يمثل الدال، ويكون الربط بين الدال والمدلول في هذه الحالة ضرورة يقتضيها التواصل الاجتماعي، فالصلة بينهما صلة اعتباطية ضرورية.

أما **بلومفيلد**(Bloomfield) فقد رفض "كل المسلمات التي ترى وراء كل إنتاج لرمز لغوي عملية غير مادية : فكرة، مفهومها، صورة، إحساسا، عملا إراديا..."(2). ويرى أن مثل هذه المعايير التي تشير إلى الفكر والوعي والمفاهيم، لا تقدم أي خير للدرس اللغوي، كما أنها تؤثر تأثيرا سيئا على علم اللغة(3)، وأن المطلوب عند بلومفيلد هو وصف الاتصال اللغوي انطلاقا من القضايا التي يمكن ملاحظتها(4)؛لأن اللغة عند بلومفيلد ظاهرة إنسانية، أي أنها سلوك لغوي يشبه أصناف السلوكيات الأخرى(5).

ويذهب بلومفيلد(Bloomfield) إلى أن معنى الصيغة اللغوية هي: " الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها مع السامع، فعن طريق نطق صيغة يحث المتكلم سامعه الاستجابة لموقف"(6). وبالتالي فإن المعنى هو محصلة الموقف الذي يحدث فيه الكلام من خلال عنصرين أساسين هما: المثير والاستجابة، وقد صور طريقة المثير والاستجابة بمثال عن جاك وجيل، والتفاحة، ولكن وجدت هناك اعتراضات عل هذا التفسير السلوكي.

(1): المرجع نفسه، ص 92.
(2):علم اللغة في القرن العشرين، جورج مونان،تر: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا، 1982، ص 115.
(3):ينظر: المرجع نفسه، ص 115.
(4):ينظر: المرجع السابق،ص 115.
(5):ينظر: علم اللغة ،محمود السعران،ص 305.
(6):علم الدلالة ،أحمد مختار عمر، ص 61.

ومنه نخلص إلى أن اللغة عند السلوكيين تعد سلسلة من الاستجابات المتتالية حيث تتناقل الحواس الأحداث وتوصلها إلى الذاكرة بالنسبة للحيوان، وتوصلها إلى الفكر عند الإنسان لتحليلها واتخاذ القرار بشأنها، ثم تترجم فيما بعد إلى ما يعرف باللغة عن طريق الكلام(1).

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات الغربية قد ارتبطت بعدة مدارس منها: المدرسة الألمانية، والمدرسة الاجتماعية السويسرية والفرنسية، ومدرسة براغ، ومدرسة كوبنهاغن، والمدرسة السلوكية الأمريكية، والمدرسة السياقية الانجليزية، والمدرسة التحويلية.

IV- الدرس الدلالي عند العرب المحدثين

أما الدرس الدلالي عند العرب المحدثين، فيمكن أن نُلخصه في جهود بعض اللغويين، من أمثال **إبراهيم أنيس** الذي ألف (دلالة الألفاظ)، وهو أول كتاب يخصص في الدلالة، وقد اشتمل هذا الكتاب على العديد من المباحث الدلالية، ناقش من خلالها أنواع الدلالة اللغوية، وارتباط الألفاظ بمعانيها مع عرضه لنشأة اللغة، وما دار حولها من نظريات.

كما عرض للتطور الدلالي مبينا أنواعه وأسبابه، وناقش كذلك قضية الحقيقة والمجاز، وموضوع الترجمة(2)، وغير ذلك من الموضوعات التي تعد بحق المنطلق الأول عند اللغويين في العصر الحديث، وكانت وجهة نظره في المناسبة الطبيعية بين الألفاظ ودلالاتها من المعارضين لها؛لأن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، ولكنه يقر بوجود الصلة في بعض الألفاظ وفي مجالات لغوية معينة، وقد حصرها في كتابه من (أسرار اللغة)(3).

كما يعد **محمد المبارك** من الذين ساروا على نهج إبراهيم أنيس في كتابه(فقه اللغة وخصائص العربية) مع اختلاف في المنهج، ونقيض في الموقف على الصلة الطبيعية للألفاظ فقد خصص جانبا من كلامه حول معاني الألفاظ، وقيمة البحث في دلالة الألفاظ، ودراسة معاني الألفاظ، ودلالة الألفاظ على المعنى، إلى غير ذلك من الموضوعات المرتبطة بعلم الدلالة، فهو يؤيد وجود العلاقة بين

(1):ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، صفية مطهري، ص 42.
(2) :ينظر:دلالة الألفاظ،إبراهيم أنيس.
(3):ينظر:ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم،الجودي مرداسي،ص41.

اللفظ ومدلوله؛لأن "للحرف في اللغة العربية إيحاء خاص فهو إن لم يكن دلالة قاطعة على المعنى يدل دلالة اتجاه وإيحاء ويثير في النفس جوا يهيئ لقبول المعنى ويوجه إليه و يوحى به"[1]، فهو يؤيد هذا المذهب.

كما ألف **أحمد مختار عمر** كتابا وسمه بـ (علم الدلالة)؛ حيث ناقش فيه العديد من المباحث الدلالية، إلا أنه تحدث في الغالبية العظمى عن الدراسات الدلالية في الغرب، حيث أورد جلّ النظريات الدلالية الغربية، كنظرية السياق، والحقول الدلالية، والنظريتين الإشارية والتصويرية، والنظرية السلوكية، كما تحدث عن الظواهر الدلالية من مشترك ومترادف ومتضاد، وغيرها من المباحث التي ضمّها هذا الكتاب[2].

وخصص **تمام حسان** كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) لدراسة اللغة العربية الفصحى، حيث يمثل المعنى فيه أهمية بالغة، ويبدو أنه كان متأثرا إلى حد كبير بنظرية فيرث(Firth) السياقية التي تميز بين المعنى المعجمي والمقامي، وهذه نظرة تقارب آراء القدماء العرب من مناطقة وأصوليين في دراسة الدلالة اللغوية المفردة أو في السياق، وناقش أيضا الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية[3].

وألّف **عبد الكريم مجاهد** كتابا في (الدلالة اللغوية عند العرب)، عرض فيه للدلالة الأصولية وأقسامها، وآراء الأصوليين والبلاغيين، واللغويين في قضية اللفظ والمعنى، مع مناقشته للترادف والمشترك والتضاد، أما القسم الأخير من كتابه فقد خصصه للحديث عن الدلالة عند ابن جني وأنواعها، وأنواع الاشتقاق وغير ذلك من المباحث الفرعية[4].

كما صنف **فايز الداية** كتابا خصصه (لعلم الدلالة العربي) إلّا أن غالبية مباحثه طغى عليها الجانب البلاغي، ومع هذا فقد عرض لكثير من المباحث الدلالية العربية عند مشاهير اللغويين والبلاغيين، كابن جني، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما[5].

(1) :فقه اللغة وخصائص العربية،محمد المبارك،دار الفكر،ط7، 1971،ص153.
(2) نظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر.
(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان.
(4)ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب،عبد الكريم مجاهد.
(5) ينظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية.

أما **عادل فاخوري** فقد ألف كتابا خصصه (لعلم الدلالة عند العرب) تناول فيه تعريفات الدلالة وأنواعها، وأصناف الدلالة الوضعية وتركيب أصناف الدلالة، ثم حاول إرجاع أصناف الدلالة إلى الأنواع، وكانت دراسته دراسة مقارنة مع السمياء الحديثة[1] .

ومن المؤلفات الدلالية كتابان صغيران، الأول منهما **لأحمد عبد الرحمن الحمّاد**، وهو عبارة عن كتيب اشتمل على بعض المباحث الدلالية، كالدلالة الأصولية، والدلالة عند الجاحظ، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، ثم عرض لقضية اللفظ والمعنى، كما تحدث بإيجاز عن الدلالة عند الأوروبيين.

والثاني ما قام بتأليفه **أحمد سليمان ياقوت** عرض فيه للدلالة في خصائص ابن جني بطريقة موجزة.

وغيرها من الكتب التي وسمت بعلم الدلالة كـ (علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي) **لمنقور عبد الجليل**، و(التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة) **لمحمود عكاشة**، و(علم الدلالة دراسة وتطبيق) **لنور الهدى لوشن**، و(علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة) **لحسام البهسناوي**، و(علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية) **لفريد عوض حيدر**، و(محاضرات في علم الدلالة) **لخليفة بوجادي** ...

وتجدر الإشارة إلى أنه قلّ أن نجد كتابا في علم اللغة الحديث لم يعرض للجانب الدلالي كفرع من فروع الدراسات اللغوية.

(1) ينظر: علم الدلالة عند العرب،دراسة مقارنة مع السمياء الحديثة،عادل فاخوري.

الفصل الثالث
جهود ابن جني الدلالية وصلتها بالدرس اللساني الحديث

تمهيد:

ما إن يذكر كتاب الخصائص حتى يتبادر إلى الذهن – ودون تفكير- اسم مؤلفه ابن جني، وبالمثل إذ ذكر ابن جني فإنه يذهب بالفكر إلى كتابه الشهير الخصائص.

فهو بحق من أجلّ الكتب التي أفادت بها قريحة هذا النحوي الشهير المتقدمين،وأذهلت عقول المتأخرين من الدارسين الراغبين في استنباط خصائص وأحكام هذه اللغة،ومن أغلب الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وغيرها؛ لأن كتاب الخصائص حقا قد ألم بجلّ جوانب اللغة من نحوها وصرفها وأصواتها ودلالتها،حتى إننا نجد الدارسين يتضاربون في تصنيف مادته، فهو موسوعة لغوية حوت الدراسات الصوتية والنحوية والدلالية؛ وبهذا حقق هذا الكتاب شهرة واسعة لمؤلفه،حتى بات يستقطب الدارسين الشغوفين باستنباط مادته وتفسيرها وتصنيفها قديما وحديثا.

وتعود أسباب تأليفه إلى أنه لم ير أحد من علماء المذهبين البصري والكوفي قد ألف في علم أصول النحو :"... وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" [1]. وكما رأى أنا ما ألف في علم أصول النحو لم يكن كافيا[2]،وعمل على تلبية طلب البعض من تلامذته التأليف في هذا العلم[3].

تضمن كتاب الخصائص مائة واثنين وستين بابا،بداية بـ(باب القول على الفصل بين الكلام واللغة) وصولا إلى (باب في المستحيل وصحة قياس الفرع على فساد الأصول)،وقد تنوعت مواد هذه الأبواب حتى تكاد تغطي جل علوم العربية،ولهذا عد كتاب الخصائص موسوعة في علم العربية، ومن الأبواب التي تضمنها هذا الكتاب: علوم اللغة[4]، وعلما النحو والصرف[1]، وعلم الدلالة، وعلم أصول النحو، كما تناول مواضيع أخرى كرواية الشعر، ومسائل من علم الكلام.

(1): الخصائص، ابن جني،34/1.
(2): ينظر: المصدر نفسه،34/1، 35.
(3): ينظر: المصدر نفسه،34/1.
(4):من أبواب الجزء الأول للخصائص .

افتقدت أبواب الخصائص للترتيب والتبويب المنطقي أو الموضوعي، فقد جاءت الأبواب متفرقة،فقد نجده يتحدث في أبواب عن النحو، ثم يتحدث في الأبواب الموالية عن أصول النحو، ثم يعود ويتحدث عن النحو وهكذا، فالباحث عن أصول النحو- مثلا –عليه أن يتبع الكتاب كاملا بابا بابا حتى يضمن أنه سيستخرج كل ما أفاد به ابن جني في هذا العلم.

وعمل ابن جني هذا لا ينقص من قيمة الكتاب شيئا، فهذه صفة الكتابة في ذلك الوقت؛عدم الاعتماد على ترتيب منطقي، فتأتي الكتابات مجملة لكل العلوم، حاوية لكل شاردة وواردة تخص المجال الذي ألف فيه.

وقد تميّز منهجه في هذا المؤَلَف بعدة صفات نذكر منها:

- كان يذكر تعدد الوجوه ويرجح الأصوب، ويذكر الخلافات ويرجح الأجدر،وقد يحكم بالأخذ بها جميعا، ويبرر ذلك بالتعليل ويدعمه بالدليل.

-لم يقتصر على الجمع والاحتذاء بغيره في جمع مادته وتدوينها، بل أضاف، ووسع القول، واستحدث كثيرا من الأمور[2].

وفيما يلي سنحاول عرض مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، محاولين تبيان أن له فضل السبق في كثير من القضايا والأفكار التي توصل إليها علم اللسانيات الحديث، وذلك على النحو التالي:

I- مستوى التحليل الصوتي:(Phonologie & Phonétique)

تعد الدلالة الصوتية من أهم جوانب الدراسة الدلالية، فمن خلال طبيعة الأصوات المستخدمة يمكن التوصل إلى الدلالة؛ فهذا يعني أن الأصوات تؤدي دورا كبيرا في فهم دلالة الكلمة.

وهذا النوع من الدلالة عرفه اللغويون العرب منذ القديم، ومنهم العلامة ابن جني(ت392هـ)، الذي يعد رائدا في دراسة هذا النوع من الدلالة قبل أن يتوسع فيها علم اللسانيات الحديث، فقد

(1):من أبواب الجزء الأول والثاني والثالث للخصائص .

(2): ينظر: ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، سر صناعة الإعراب، والمنصف، سميرة بن موسى، رسالة ماجستير، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة ورقلة، 2012، ص33.

فطن لهذا النوع من الدلالة، إذ وجدناه في كتابه (الخصائص) يولي اهتماما كبيرا للدلالة الصوتية، حيث نراه يخصص لها حيزا واسعا من كتابه، وقد تناولها بالبحث والدراسة في عدة أبواب منها:(باب في الاشتقاق الكبير)، و(باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)و(باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) وغير ذلك مما جاء متفرقا في أبواب الكتاب(1).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدلالة الصوتية عنده نجدها تحت اسم الدلالة اللفظية، وتعد عنده من أقوى الدلالات حيث يقول:"اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب أقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية"(2). فلكل دلالة من هذه الدلالات دورها الفعال في تحديد المعنى، ولهذا يجب أن تأخذ كلها في الحسبان .

ودرس الدلالة الصوتية بنوعيها دلالة الفونيمات التركيبية، ودلالة الفونيمات فوق التركيبية، ففي حديثة عن الأصوات ومحاكاتها لأصوات الطبيعة يقول:" ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره"(3)، وكذلك كل فعل كالضرب والقتل؛ أي أن قام أو قتل بفونيماتها تدل على حدث معين بهذا الترتيب.

وقد أدرك استقلالية الحرف، واعتبره فونيما أو وحدة صوتية مرتبطا بمعنى في ثباته وتغيره في موقعه، بحيث يصلح أن يكون مقابلا استبداليا لآخر، فإذا تغير في موقعه من الكلمة وثبتت بقية الحروف يعقب ذلك اختلاف في المعنى.

ودرس هذا الموضوع؛أي استبدال حرف مكان آخر، في كتابه تحت باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، ونجده يعرض لهذا في قوله:"فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا مايجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبرة عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها..." (4).

(1):ينظر: الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، بوزيد ساسي هادف، ص 104.
(2): الخصائص، ابن جني، 98/3 .
(3): المصدر نفسه، 98/3.
(4): المصدر نفسه، 151/2.

وقد أورد أمثلة كثيرة تدعم رأيه في أن للفونيمات دور مهم في الدلالة، نذكر منها:"خضم، قضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب.وقضم للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك..." (1). فالخاء تدل على الرخاوة، وبالتالي جاء الفعل (خضم) للدلالة على أكل الرطب، والقاف تدل على الشدة، لذلك جاء الفعل (قضم) للدلالة على أكل اليابس.

كما أن الفرق في المعنى بين (صعد) و(سعد) يتوقف عنده على الخلاف الذي يؤديه استبدال السين بالصاد، أو الصاد بالسين، " فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين"(2)، فالصاد بصفاتها الصوتية مقابل استبدالي للسين بصفاتها الصوتية الخاصة بها؛مما ينتج حين تبادل مواقعهما تمييز معنى صعد عن سعد، وهكذا يصح أن نقول:إن ابن جني قد جعل كل منهما فونيما رئيسا أو أساسيا.

كما قدم هذا العالم تطبيقات أخرى مست ألفاظا وجد بين حروفها اشتراكا في الصفات الفونولوجية، فأفضى ذلك إلى تقاربهما في الدلالة من ذلك المقابلة بين فعل (ج ع د)، والفعل (ش ح ط)،" فالجيم أخت الشين، والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء"(3)، كما كان يرى أن هناك مناسبة طبيعية بين الصيغة المعجمية ودلالتها، وذلك فيما يخص أصوات الطبيعة، وهي مسألة لم تكن محل خلاف بين العلماء في عصره؛ إلا أن ابن جني قدم تعليلا بديعا للخليل بن أحمد ولسيبويه، يفسر العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته، فيقول :" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر"(4)، أما سيبويه يقول في المصادر التي جاءت على وزن فعلان فإنها " تأتي للاضطراب والحركة نحو النقران والغليان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"(5)؛ إذا التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعبا تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي، فقد حاول أن يرتسم خطى من سبقه

(1): المصدر السابق، 156/2.
(2): المصدر نفسه، 159/2.
(3) : المصدر نفسه، 149/2.
(4) : المصدر نفسه، 151/2.
(5): المصدر نفسه، 151/2.

ويقيس على ما قاس الخليل وسيبويه، إذ حاول الإشارة إلى أصوات الألفاظ وما تدل عليه من معان، فأخذ ابن جني ذلك وطبقه على ظواهر لغوية عديدة منها:

1-المضعف من المصادر الرباعية يأتي للتكرار؛ أي تكرار الحرف يقابل تكرار المعنى[1].

2- تكرار العين في الفعل يقابل تكرار المعنى مثل: كسّر وقطّع وجبّر[2]

3- ترتيب الحروف يقابل ترتيب المعنى في الفعل مثل: استشفى، استعصى[3].

4- تكرار العين واللام يدل على المبالغة كما في غشمشم، دمكمك[4].

من الأمثلة السابقة فإن المحاكاة تبدأ عند ابن جني بين اللفظ والمعنى من الصوت المسموع حتى تنتهي بالكلام الذي هو عبارات المتكلم عن المعاني، وكلما اقتربت العلاقة بين اللفظ والمعنى كانت أفضل[5]، فاللغة في بدايتها حسب نظرية المحاكاة تصويتات تحاكي خرير الماء وصهيل الحصان، ثم أصبحت كلمات تعبر عن حدث معين، حتى تصل إلى هيكل الكلمة الذي يصور دلالتها ويعكس بناءها ومراحل تطورها في المعنى؛ أي أن المباني تدل على المعاني[6].

كما انفرد عالمنا بقوله:" إن في الصامت الذي هو جزء من اللفظ شبه بجزء من المدلول ذاته"[7]، ويمثل هذا الاعتقاد ذروة ما بلغه في إثبات الشبه بين الصوامت والأحداث، فهو يرى مثلا: " أن كلمة بحث تدل بكل جزء منها على جزء من الحدث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصَحَلِها تشبه مخالب الأسر وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبثّ للتراب"[8]، ومثال آخر: "شد الحبل، فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب، وتأريب العقد فيعبر عنه بالدال

(1):ينظر: المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
(2) : ينظر: المصدر نفسه، 153/2.
(3) : ينظر: المصدر نفسه، 153/2.
(4) : ينظر: المصدر نفسه، 154/2.
(5) : ينظر: المصدر نفسه، 153/2.
(6) : ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، ص89.
(7): الخصائص، ابن جني، 156/2.
(8) : المصدر نفسه، 160/2.

التي هي أقوى من السين، لاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها، وأدل على المعنى الذي أريد بها (1)"

كما كان من المؤمنين بالرابطة المنطقية العقلية بين الأصوات والمدلولات، أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية، ويرى أن ما ورد من تقارب الأصوات والمعاني في الاشتقاق لم يكن شاملا لمفردات اللغة(2).

والنماذج التي تعرض لتمازج الصوت والمعنى عنده كثيرة، وهو لا يقتصر على هذه الدلالة الصوتية للفونيمات التركيبية بل يتعدها للحديث عن دلالة الفونيمات فوق التركيبية التي ترد عنده تحت مسميات عدة ومن ذلك يقول:"وقد حذفت الصفة ودلت عليها الحال وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب بقولهم: (سير عليه الليل)، وهم يريدون (ليل طويل) وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ الحال على موصوفها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطريح والتطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : (كان والله رجلا) فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي : (رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك)... وكذلك إذ ذممته ووصفته بالضيق قلت: (سألناه وكان إنسانا، وتزوي وجهك وتُقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحِزا أو مُبخّلا أو نحو ذلك ...)" (3).

إن المتصفح للنص السابق يجد أنه قد جمع في هذا النص عدة دلالات صوتية فوق تركيبية، أو ما يسميها فيرت (firth) ومدرسة البروسودات (prosodies) أو الظواهر التطريزية، فألفاظ التطويح والتعظيم والتفخيم لها دلالات تساعد في إيصال المعنى، إذ تتفق حول تطويل ورفع الصوت والنبر (accent) والتنغيم (intonation) بمفهوم علم اللسانيات الحديث، ارتفاع الصوت وعلوه، فهو يشير في المصطلحات السابقة إلى كثير من المفاهيم فوق التركيبية في علم اللسانيات كالتنغيم (intonation) والنبر(accent). (4)

(1) : المصدر السابق، 161/2.
(2): ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975، ص50، 51.
(3): الخصائص، ابن جني، 354/2، 355.
(4) : ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، ص95.

وهو يرى بأن زيادة اللفظ أو تشديده أو إطالته دلالة على شيء أراده المتكلم فإضافة إلى الكلمة، فعندما تقول: والله بأصواتها العادية دون مدٍ وضغط على أحد حروفها لا تعطي نفس الدلالة التي تعطيها عندما تضغط على مقطع بعينه، أو تزيد في تشديد أحد حروف الكلمة لتزيد معنى مدح أو ذم أو غير ذلك.

أما التنغيم فقد أشار إليه أكثر من مرة في غير موضع،ومن هذه المواضع حديثه عن لفظ الاستفهام إذا أضيف له معنى التعجب تحول إلى خبر و ذلك مثل: (مررت برجل أيّ رجل !)، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفصل ولست مستفهما، وكذلك (مررت برجل أيما رجل)، لأن ما زائدة، فابن جني يذكر التنغيم بإجراءاته على الرغم من عدم استخدامه لمصطلحه، فالاستفهام مثلا والتعجب وسيلة؛ أي لا يمكن حدوث استفهام أو تعجب من دون تنغيم(1).

مما سبق يتبين لنا أن هذا العالم أدرك المظاهر السياقية كالنبر والتنغيم، وإن لم يُعبر عنها بمصطلحاتها الحديثة؛ إلّا أن كلامه تضمن مفهومها، مما دلّ على وعيه بها ومعرفته لدورها في عملية الفهم والإفهام.

وفي الأخير لا نتجنى على الحقيقة إذا قلنا أن ابن جني هو فارس هذه الدلالة الصوتية والمنظر لها في لغتنا؛ إذ عقد لها أبوابا في الخصائص آخذ على عاتقه بكل ما أوتي من ملكة لغوية أن يثبت القيمة التعبيرية للحرف العربي.

II- مستوى التحليل الصرفي:(morphologie)

إن الدرس الصرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي، وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث؛ لأن الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحوي، وعلى حد تعبير ابن جني: "فالتصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة؟ و إذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون

(1): ينظر: الدلالة اللغوية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، ص 181.

أصلا لمعرفة حاله المتنقلة"[1]، فكأن الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة، أو ندرسها مفردة ونبين التغييرات في بنيتها والغرض من ذلك، ونصنفها اسما أو فعلا أو حرفا تحت أي فصيلة من التذكير و التأنيث، أو التثنية والجمع، أو التعريف والتنكير، فيتناولها النحوي في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكم فيها العلاقات النحوية، وتمنحها الحركة والفعالية والديناميكية، وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية[2].

وقد سبق ابن جني علم اللغة الحديث بجعله الصرف جزءا من النحو فهو يقول في تعريف النحو:" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب"[3]، فالتثنية والجمع والتحقير النسب هي في عرف علم اللغة الحديث فصائل نحوية، وقد اعتبرها كذلك في ذكره إياها ضمن وسائل النحو.

وهذه الدلالة نجدها عند ابن جني باسم الدلالة الصناعية، ويقصد بها دلالة البناء أو الصيغة الصرفية على المعنى؛ وذلك بقوله:" ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه"[4]، أي دلالة قام بلفظه أي بحروفه أو فونيماته دلالة وظيفية مطردة على القيام أو الحدث، وصياغته على هذا الوزن تدل على أن القيام قد حدث في الزمن الماضي.

وتأتي هذه الدلالة في القوة بعد الدلالة اللفظية وقبل الدلالة المعنوية التي هي عبارة عن حاجة الفعل الضرورية إلى الفاعل، وعلى حد قول:" دلالة معناه على فاعله"[5]؛ أي الاستدلال على الفاعل من الفعل، وبصورة أخرى منطقية لا فعل، وبصورة أخرى منطقية لا فعل دون فاعل، وهي أقرب ما تكون إلى العلاقة النحوية بين الفعل والفاعل، وهذه الدلالة في المرتبة الثالثة من القوة بعد اللفظية و الصناعية.

(1): المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البالي الحلبي، القاهرة، 1954، 3/1، نقلا عن الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، ص 80.

(2): ينظر: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني،عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، بحوث لغوية، ص 80.

(3): الخصائص، ابن جني، 78/1.

(4): المصدر نفسه، 98/3

(5) : المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

والدلالة الصناعية في نظره تستمد قوتها من الدلالة اللفظية من قبل أنها إطار اللفظ، أو بالأحرى القالب الذي تصب فيه الألفاظ وتبنى على صورته ومنواله، حيث يقول:" الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم المشاهدة"(1)، أي أن الصيغ عبارة عن صور للألفاظ، فصيغة (فاعل) صورة أو قالب لكل اسم فاعل يأتي من الثلاثي، نحو: فائز، نائم، حاضر.

قد استطاع هذا العالم أن يدرك كثيرا من القيم الصرفية ذات الوظيفة الدلالية المطردة التي تنم عن فهم عميق للتغييرات الصرفية التي تلحق الكلمة من أجل الأغراض الدلالية، فالتصريف هو التلعُب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها.(2)

ومن القيم الصرفية التي أدركها ما يسمى في علم اللغة الحديث المورفيم(Morphème) أو دال النسبة التي تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دول الماهية، فالمورفيم عنصر صرفي أو وحدة صرفية حر أو مقيد(3).

وقد أدرك القيمة الدلالية للمورفيم(Morphème) قبل أن يدركها علم اللغة الحديث، فمثلا حروف المضارعة وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزاد عليه فهي في نظره لها قيمة أخرى، أي لها وظيفة دلالية أخرى، وهي الدلالة على الفاعل (أَضْرُبُ) مثلا تعني أن الفاعل هو المتكلم مفردا بدليل وجود الهمزة، والنون في (نَضْرِبُ) دليل على أن الفاعل جمع المتكلمين، والتاء في (تضرب) دليل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائب، ونجد أن هذا واضح في قوله:" تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة،فقدموا دليله، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كن دلائل على الفاعلين، من هم، وما هم، وكم عددهم، نحو:أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل"(4)، وهو بذلك يتكلم عن خصيصه في صيغة الفعل في اللغة العربية وهي دلالته على ذات الفاعل، أو أنه يتضمن

(1): المصدر السابق، 98/3.
(2) : الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، ص 81.
(3) : ينظر: المرجع نفسه، ص 81.
(4): الخصائص، ابن جني، 324/1.

ضمير الفاعل في تركيبه؛ مما لا تتوافر لكثير من اللغات، كاللغات الأوروبية التي لا تستغني عن إثبات الضمير؛ لأن الأفعال فيها يمكن ألا تتضمن ضمير الفاعل من خلال تركيبها(1).

وقد تنبه إلى ذلك عثمان أمين في قوله:" والفعل في العربية لا يستقل بالدلالة دون الذات، والذات متصلة بالفعل في نفس تركيبه الأصلي، فأنت تقول: أكتب، أو يكتب أو تكتب...، ولا يوجد في العربية فعل مستقل عن ذات كالفعل المصدري في اللغات الأوروبية الحديثة مثل (Aller) بالفرنسية،و(To Go) بالانجليزية، حيث أن اللغات الغربية الحية تضطر غالبا إلى إثبات الآنية، أو الذات عن طريق ضمير المتكلم، أو المخاطب أو الغائب مصرحا به في كل مرة، بحيث لا تفهم نسبة الفعل إلى الفاعل بدون هذا التصريح"(2)، ولذلك يقولون في الإنجليزية مثلا: (I Think) مقابل (أفكر) في العربية، فنجد أن الصيغة تضمنته دون حاجة إلى إثبات الضمير.

كذلك لاحظ أن في كثير من الصيغ الصرفية فروقا في الدلالة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة، أو في وسطها على الحروف الأصلية، أو على الجذر الأصلي، فالوزن الصرفي (فعل) إذا زدنا الهمزة في أوله صار (أفعل) وستختلف دلالته، ف (أدخل، وأخرج) تجعل الفاعل مفعولا، فإذا كانت (دخل) تفيد دخول الفاعل بمحض إرادته، فإن (أُدْخُلْ) تفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول، فزيادة الهمزة كان لها تأثير على المعنى الصرفي والنحوي فهي مورفيم، أما زيادة الألف في الوسط؛ أي على وزن (فاعل) فإنها تدل على أن المشاركة في الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد، مثل: قاتل، شارك ، ساهم، حيث يقول:" وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا، نحو ضارب زيد عمرا، وشاتم جعفر بشيرا"(3).

وأما تضعيف العين في صيغة (فعّل)، فقد يأتي للدلالة على تكثير الفعل، وذلك في قوله:" وأما فعّل فللتكثير، نحو غلّق الأبواب، وقطّع الجبال، وكسّر الجرار"(4).

كما قد تفيد معنى آخر، فمرضته مثلا تفيد معنى أنني جعلته مريضا، أو أزلت عنه المرض وعالجته، ونظيرهما في السلب والإثبات (تفعّلت)، كقولك تأثّمت أي فعلت إثما أو تركت الإثم، وهكذا

(1): ينظر: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، ص 81، 82.
(2): فلسفة اللغة العربية، عثمان أمين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص 34.
(3): الخصائص، ابن جني، 156/2.
(4): المصدر نفسه، 156/2.

تكون الهمزة والتضعيف والتاء يصحبها التضعيف من المورفيمات المقيدة التي تقوم بدور دلالي في اللغة العربية ونظامها الصرفي(1).

وقد استطاع بذكائه وفطنته أن يدرك الوظيفة الدلالية للحركات، ويبين أنها مورفيمات لا تقل عن الحروف (السابقة أو اللاحقة) في بيان الفروق الدلالية وتمييزها، فصيغة (مَفْعَل) إذا كانت الميم الزائدة فيها مفتوحة فالصيغة تدل على الحدث، أي تكون مصدرا، وأن الشيء ثابت، وأما إذا كانت هذه الميم نفسها مكسورة فهي تدل على اسم آلة غير ثابت، وذلك في قوله" مَفْعَل مِفْعَل، الحرف الزائد في أولهما المعنيّ، وذلك أن مَفْعَلا يأتي للمصادر نحو: ذهب مذهبا، ودخل مدخلا، وخرج مخرجا، ومِفْعَلا يأتي للآلات والمستعملات نحو مِطْرق ومِرْوح ومِخْصف ومِئْزر"(2)، ثم يقول في موضع آخر:" قولهم للسلم مِرقاة، وللدرجة مَرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرُقي، وكسر الميم مما يُنْقل ويُعْتمل عليه وبه، كالمِطرقة والمِئزر والمِنجل وفتح ميم مَرقاة تدل على أنه مُستقر في موضعه كالمِنارة والمِثابة"(3)، وهكذا يصبح كل من الفتحة والكسرة مورفيما له تأثيره في توجيه معنى الصيغة.

كما عمل في تحليل الصيغ الصرفية على التوفيق بين المسموع اللغوي ومدلوله، ومن ذلك أنهم جعلوا استفعل للطلب في أكثر الأمر نحو استقصى واستطعم واستوهب، فترتيب الحروف يدل على ترتيب الحدث؛ لأن الأفعال المحدث عنها وقعت في غير الطلب إذ جاءت مع الأصول الدالة عليها مثل:وهب، طعم، سقى(4).

وبيّن أيضا أن المصدر ذو وظيفة دلالية صرفية أبلغ من استعمال غيره في الوصف، حيث قال :" إنما انصرفت العرب عن الأصل في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها،كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائما والناس قعود، ونحو ذلك، وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة **مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له**

(1) : ينظر: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد، ص 83.
(2): الخصائص، ابن جني، 99/2.
(3): المصدر نفسه، 100/3.
(4): ينظر: المصدر نفسه، 153/2.

واعتياده إياه"[1]، فالأمر المعنوي هو بيت القصيد حقا، وتتجلي فيه القيمة الدلالية فأحيانا نقول لشخص ما : (أنت شرير) فيغضب، وإذا أردنا أن نبالغ في الأمر ونؤكده، نقول له: (أنت الشر نفسه) فيزداد غضبه؛ لأننا استعملنا الشر نفسه وألصقناه بالمخاطب، فكأنهما قد أصبحا شيئا واحدا، أو كان المخاطب أصبح مصدرا للحدث نفسه، ولو لا استعمالنا المصدر لما ظفرنا بهذا المعنى، فالمصدر ذو دلالة أبلغ من استعمال غيره في الوصف كاسم الفاعل، أو اسم المفعول.

كما قام في باب الاشتقاق بربط التقلبات المورفولوجية الستة التي تنتج عن الصيغة المعجمية الثلاثية، إلّا أنه بعد أن ربط تلك الصيغ دلاليا بالصيغة الأم، وجد صيغا مهملة لا واقع لغوي لها، وكان في بعض الأحيان يلحق الأمثلة قسرا بالقاعدة وتلك ملاحظة آخذه عنها علماء اللغة؛ بل إن ابن جني نفسه قد أقر بصعوبة المسلك في إجراء التقلبات الستة وربطها بدلالة الأصل الثلاثي فقال: "وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا، وذلك أن عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة"[2]

وهكذا استطاع إدراك الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية بأوزانها وحركاتها ووظيفة كل دلالة نسبة (مورفيم) لاستخدام كل ذلك في التركيب النحوي[3].

III- مستوى التحليل النحوي أو التركيبي:(syntax)

إن عناصر الجملة العربية مرتبة ترتيبا هندسيا خاصا يوحي بدلالة الجملة الناتجة عن نوع من التفاعل بين العناصر النحوية، والعناصر الدلالية "فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، إذ يوجد بين العنصرين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري

(1): المصدر السابق، 99/3.

(2) : المصدر نفسه، 133/2

(3) : ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص 193.

دائم"[1]، وكمثال على ذلك قولك:" أكرم محمد علي، وأكرم علي محمدا، فتغيير مكان الكلمات في الجملة أدى إلى تغيير في الوظيفة النحوية الذي أدى بدوره إلى تغيير في الدلالة".

وعليه، فإن للمستوى النحوي أو التركيبي أهمية كبيرة في الدراسات اللسانية؛ لأن معرفة المركبات اللغوية التي يتألف منها التركيب اللغوي،وما ينتج عنها من دلالات مختلفة لمهم إذ أن معرفة البنية النحوية، ومعرفة البنية الدلالية التي تفرزها اللغة لهذه البنية ليسهِّل عملية التعلم والتعليم والتوصيل.

كما يعمل هذا المستوى على معرفة التراكيب اللغوية التي يتألف منها النص،لأن هذا الأخير هو عبارة عن وحدة لسانية قائمة بذاتها تتشكل من ضوابط لسانية تؤلف أجزاء هذه الوحدة اللسانية[2] .

فالتراكيب اللغوية تتلون دلالة الكلمة فيها عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي، وعلاقاته الوظيفية كالفاعلية و المفعولية والحالية...، وما إلى ذلك من الأساليب اللغوية.

أهم ما ترتبط به المعاني النحوية ظاهرة الإعراب، إذ تعد من خصائص اللغة العربية الممثلة في الحركات الإعرابية المجسدة للمعاني النحوية، وقد درسها القدماء في مؤلفاتهم حيث أشار أحمد بن فارس إلى ذلك بقوله:" من العلوم الجليلة التي خصت العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه، لما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من توكيد"[3] ، ويضيف مؤكدا على أهمية الإعراب " ولما أصابت العربية حظا من التطور، أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها بل سر جمالها وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل والمعَوِضة عن السليقة"[4] .

فالتراكيب النحوية أساسها الأسماء و الأفعال والحروف، تكوِّن لحمتها بترابطها مع بعضها البعض في ائتلاف دقيق بين كلماتها تبرز معانيها النحوية، وهذا ما أكده عبد القاهر الجرجاني بقوله:" هذا و أمر النظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو بين الكلم، وأنك ترتب المعاني في نفسك

(1) : النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، ص 113.
(2) : التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية، صفية مطهري، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،ع112، 2008،ص269.
(3) : الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس، ص 76،
(4) : المصدر نفسه، ص 42.

ثم تحذو على ترتيبها في نطقك، وإنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يُتَصور أن يجب فيها نظم وترتيب"[1] .

ومن هنا فإن العلامة الإعرابية في التراكيب النحوية ما هي إلا مميز نحوي يعد"رمزا في غاية الإيجاز يحول دون اختلاط المعاني ويمنع الالتباس، ويصنف المفردات المضبوطة بالحركة في باب من أبواب النحو"[2] ، إن هذا الرمز البسيط المتمثل في العلامة الإعرابية يحدد وظائف الكلمات في التراكيب اللغوية، وذلك وفق ما جاءت عليه أواخرها، وهذا المميز النحوي به تتحدد الفاعلية و المفعولية و الزمانية و المكانية، وبالتالي فهو يمتاز بطبيعة وظيفية تكشف عن معاني الكلمة من خلال ربطها بغيرها في نسق منسجم ومتجانس يظهر سر جمال اللغة العربية، وسر معانيها، وهذا ما أكده ابن جني بقوله عن الإعراب " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه،علمت برفع إحداهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجًا[*] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[3] .

فالإعراب جيء به دلالة على اختلاف المعاني، فهو يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي تفرق بين كلمة وأخرى، برفع الكلمة ونصب الثانية وجر الثالثة وهكذا، فهي صورة لفظية تقوم بوظيفة دلالية من خلال تحديدها للمعاني النحوية للكلمات في الجملة أو العبارة[4].

وهذا ما أطلق عليه ابن جني اسم الدلالة المعنوية، إذ أورد أكثر من نص تحدث فيه عن هذه الدلالة النحوية، ومن ذلك: " ألا ترى أن استقرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للتفريق بين المفعول والفاعل، وهذا الفرق أمر معنوي"[5].

(1) : دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 118.
(2) : الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972، ص13.
(*) : الشرج هو النوع.
(3) :الخصائص، ابن جني، 79/1.
(4) : الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص 195.
(5) : الخصائص، ابن جني، 79/1.

وبيّن أن أنماط التراكيب النحوية تؤثر في أداء المعنى، فترتيب العناصر اللغوية داخل الجملة محكوم بقواعد ونظم تختلف من لغة إلى أخرى، ففي العربية طرق خاصة لتركيب الجمل وبين المواقع الإعرابية المتعددة لألفاظ الأسماء التي تقع فاعلة تقع فاعلة ومفعولة، مضافة ومضافة إليها تكثر أغراض المتكلمين بها، ومن ذلك إذا قلنا: (دراسة ظاهرة المعنى ذات أهمية قصوى في البحث اللغوي)، فهذه الجملة لها معنى خاص، فإذا تغيّر ترتيب العناصر داخل الجملة تغيّر المعنى(1).

وقد عقد لهذه الدلالة بابا اسماه (باب نقض المراتب) إذا تتغير فيه معاني الجمل تبعا لتغير ترتيب العناصر داخل الجملة، وكذلك التقديم والتأخير للمعنى، إذ تقدم العناصر وتؤخر المعنى، فمثلا في قوله تعالى:" إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " (الفاتحة 5)، قدم المفعول به، وهذا التقديم أفاد دلالة جديدة تختلف عن (نعبدك ونستعين بك) فهذه الدلالة هي لتأكيد أهمية المفعول به لذلك تقدم على الفعل والفاعل.

وهذه الدلالة النحوية قد تحل محل الإعراب في بيان الفاعل والمفعول، فإن قلنا: (ضرب يحيي بشرى) فليس هناك إعراب فاصل وكذلك نحوه، قيل " إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفي في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى وتأخير المفعول به ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيي كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت"(2).

فعند وجود القرينة المعنوية في الجملة مع اختفاء القرينة النحوية يجوز تقديم وتأخير العناصر إذا أمن اللبس بوجود هذه القرينة مثل:(أكلت الكمثري سلمى)، ففي هذه الجملة لا توجد علامات إعراب، ولكن القرينة المعنوية في الفعل أكل تعطي الدور الوظيفي لكل عنصر بعد العامل، فالكمثري مفعول به حسب دلالة الفعل أكل، و سلمى الفاعل حسب دلالة الفعل أيضا(3).

(1) : ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، ص 93.
(2): الخصائص، ابن جني، 79/1.
(3): ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم خوالدة، ص 94.

فالمعنى النحوي الدلالي تُسهم إذا في بيانه وإبراز علاقاته ومعانيه شبكة من العلاقات والقرائن المختلفة اللفظية والمعنوية، وليس الإعراب إلّا واحدا منها.

IV- مستوى التحليل المعجمي:(lexicographie)

إن مصطلح الدلالة المعجمية حديث عُرِفَ في الدراسات الأوروبية الحديثة في علم الدلالة، ولم يعرف هذا المصطلح في كتب اللغويين العرب القدماء، لكن من حيث الدراسة فقد درسوا هذه الدلالة دراسة عميقة أخذت جانبا كبيرا من اللغة بوساطة مفهوم الحقيقة المعنوية للألفاظ، فالحقيقة هي المعنى الأصلي والأساس الذي ارتكزت عليه الدراسات اللغوية العربية على اختلاف مستوياتها، إذ أن هذا المعنى هو الذي ارتقى بعد الاتفاق على وضعيته وثبوته في الذهن وشيوع استعماله إلى تثبيته في المعجم اللغوي المعتمدة معانيه في شتى الاتجاهات اللغوية في العربية، واتفق اللغويون على تعريف الحقيقة بأنها: " ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"[1] ،وعليه فالدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة في القاموس اللغوي؛ أي الدلالة المفردة، وهي الدلالة الأصلية للواضع اللغوي، فهي دلالة مشتركة في الذهن العام [2] .

ولهذه الدلالة عدة أنواع: منها المعنى الإيحائي، أي الدلالة التي توحي بها كلمة معينة، وتكون ناشئة عن خصائصها التركيبية، أو من شفافيتها الخاصة، فكلمة خرير تدل على انسياب الماء ولكنها توحي بجزء من المعنى يجسده الصوت، وهو صوت حركة الماء في الجدول، وهو ما لا تملكه كلمة انسياب أو جريان الماء، وفي كلمة صلد معنى الصلابة والقوة، ومن ذلك (صرصر البازي)، وهذه الأمثلة ترد في الحديث عن نشأة اللغة بالمحاكاة فيقول:" وقالوا خرير الماء ودوي الريح وصهيل الحصان"[3]، وقالوا: صرّ الجندب فكرروا الراء لما هناك من استطالة في صوته، وصرصر البازي فقطعوه لما هناك من تقطيع صوته، وسموا الغراب غاق حكاية لصوته، والبط بطا حكاية لأصواتها[4].

ومن أبرز أمثلة على هذه الدلالة ما قاله في قول البحتري في وصف الذئب[5]:

(1): الخصائص، ابن جني، 318/2.
(2): ينظر:المسألة اللغوية بين ابن جني و تشومسكي، عواد سليم خوالدة، ص92.
(3) : الخصائص، ابن جني، 93/1.
(4): ينظر: المصدر نفسه، 111/1.
(5): الديوان، البحتري، تح: التونجي، دار الكتاب العربي، ط1، 1994، 308/1.

يُقَضْقِضُ عُصْلًا فِي أَسِرَّتِهَا الرَّدَى كَقَضْقَضَةِ المِقْرُوءِ أَرْعَدَهُ البَرْدُ

ففي يقضقض وقضقضة دلالات أوحت بها الخصائص الصرفية التي تمثلت في صياغة الكلمة من مقطعين مكررين يمثلان ويحاكيان حركة وصوت أسنان الذئب الجائع، ويشيعان المعنى الذي تحمله بشكل يزيد على ما يحمله المرادف العادي لهذه الكلمة يضغط بأسنانه أو يحاكي ما شاكل ذلك، وهذه الدلالة هي الدالة الايحائية وهي نوع من أنواع الدلالة المعنوية[1].

ويلمس البحث في الزمن الطويل الغابر عن الأصل الذي وظفت لسببه الكلمة، وهو محاولة الجمع بين التكوين اللغوي للكلمة ودلالتها المتداولة آنيا، ففي بحثه عن أصل فعل (ع ق ر) ودلالته على الصوت في قولنا: (رفع عقيرته) يقول: " إن رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها، ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس رفع عقيرته"[2] ،فكان الأصل في استعمال (ع ق ر) للدلالة على الصوت المرتفع كالصراخ ،ولكن خفيت أسباب التسمية لبعدها الزمني فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت، فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال، انتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي ويلجأ إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية على صحة ما ذهب إليه[3].

وتجدر الإشارة إلى أن السياق هو الذي يحدد إن كانت الكلمة مستعملة الاستعمال الحقيقي أو المجازي، ويحدد إن كانت الكلمة من الألفاظ المشتركة أو المترادفة، ويحدد زمان اللفظة ومكانها، فلكل زمان دلالات ألفاظ مختلفة، ولكل مكان دلالات ألفاظ مختلفة، فاستعمالها من خلال السياق يبين لنا عصرها ومكانها، وكذلك يحدد لنا صيغة الكلمة، فالكلمة المجردة يمكن أن تكون بصيغة المفرد أو الجمع، والسياق هو الذي يعطينا الدلالة النهائية.

(1): ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 46.
(2): الخصائص، ابن جني، 112/1
(3) : ينظر: المصدر نفسه، 426/2.

V- مستوى التحليل الدلالي:(semantique)

إن التحليل الدلالي هو الغاية التي ينتهي عندها أي مستوى من مستويات الدرس اللساني، إذ يمكن من معرفة البنية الدلالية للغة، هذه المعرفة التي تساعد على استكناه طبيعة الدلالات و المعاني الكامنة في النصوص لتجلية تمفصلاتها الصوتية و التركيبية وما تحمله من أبعاد دلالية، وما تحقيق ذلك إلا من خلال الكشف عن العلائق الدلالية الموجودة في اللغة التي تؤديها أدوار دلالية(1) .

وقد كان لابن جني رؤية ثاقبة في هذا المستوى، تبين فهمه الدقيق للغة، ومن المسائل الدلالية التي تطرق لها هذا العالم الفذ، العلاقة بين الدال و المدلول.

فهو يرى أن الدلالة مجموعة ألفاظ أو جمل تتألف من وحدات صغيرة هي المفردات ،وتدل على المعاني المرَادة حسب اصطلاح الأمة صاحبة اللغة(2)، وهو من أكثر اللغويين المتحمسين لفكرة العلاقة بين الدال والمدلول ،فكان يستعين بتبيان ما قصدته العرب بما يشاهد من أحوال المتكلمين ووجودهم ممن أتيحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم، أو يستعين بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلوه عمن لم يحضر حديثهم(3).

وقد أشار إلى وقوع الترادف في اللغة الذي كان ينكره بعض علماء اللغة في عصره كأستاذه أبو علي الفارسي، وهو يرى- ابن جني- أن أصل المترادفات تدل على معنى واحد فهي متلاشية المعاني، فالخليقة والطبيعة... وسائر المترادفات تدل على شيء واحد، فجميع أصولها تعود لشيء واحد أو معنى متقارب.

وعرض للعلاقة بين اللفظ والمعنى، وتوصل إلى أنها اعتباطية، فمثلا ليس هناك علاقة بين لفظة إنسان والمعنى الذي تدل عليه؛ أي لا تكون هناك معرفة مسبقة بين اللفظة ومدلولها عند السامع باللغة لأول مرة، وهو يذكر هذا الرأي في معرض حديثه عن نشأة اللغة، ويؤيد هذا الرأي

(1) : ينظر : التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية، صفية مطهري، ص 271.
(2): ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، ص 82.
(3) : الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، ص 185.

بقوله: " إننا لا نعرف شيئا من الكلام وقع الاتفاق فيه في كل لغة وعند كل أمة"[1]، فالمدلول عنده فكرة ذهنية تصطلح الجماعة اللغوية على معنى لها لتكون العلاقة بين الدال والمدلول كالآتي[2]:

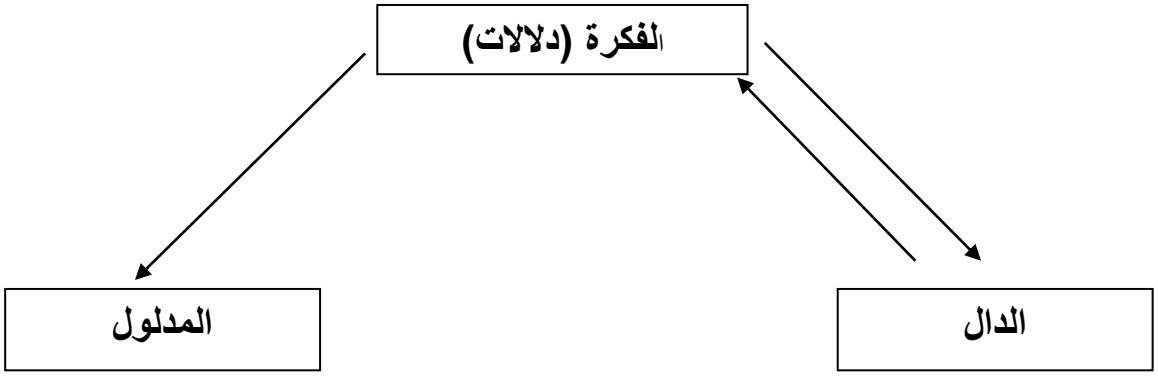

وهنا يبدأ المعنى من واقع الحياة ثم تتحول العلاقة من هذا الواقع إلى الدلالات الذهنية ،ومن ثم يجد الإنسان الصورة اللفظية المناسبة المتفقة مع قواعد اللغة؛ أي أن كلا من الدال والمدلول يرتبطان ببعضهما عن طريق الدلالات الذهنية، فالفكرة أي التصور الموجود في أدمغتنا يحدد المدلول وماهيته ويجد له اللفظة المناسبة وإن لم تتفق مع معناه، وهنا يتفق مع علماء اللسانيات.

ففي اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول يلتقي مع رائد علم اللسانيات الحديث دي سوسير(F. de Saussure)، فهو يرى أن الربط بين الدال والمدلول حالة ضرورية يقتضيها التواصل الاجتماعي، فالصلة بينهما صلة اعتباطية ضرورية.

وعقد ابن جني تفريعا دلاليا للفعل يضبط سماته الذاتية والانتقائية، فأبرز معايير تنتظم وفقها العلامة اللسانية الدالة، وقد خص الفعل وكان يسميه اللفظ؛ فهو يعد " القطب الرئيس في العملية الإبلاغية إذ أنه النواة الدافعة للحركة المتجددة المتوخاة من الأحداث المحققة في الواقع اللغوي، ولذلك فإن الأفعال سميت نطفة اللغات"[3]، فالفعل يحمل دلالة بنيته المورفولوجية، كما يقدم لنا سمات

(1): الخصائص، ابن جني، 88/1.
(2): ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، ص 90.
(3) : البحث الدلالي عند ابن جني، محين حاجي زاده، ص 18.

الفاعل ومكوناته الأساسية، إضافة إلى الدلالة الزمانية التي تعين على تحديد قيمة الدلالة العامة للصيغة المعجمية.

وقد قسم الدلالة إلى ثلاثة أقسام: الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية ،ويفاضل بينها جاعلا الدلالة اللفظية على رأس الدلالات الثلاثة ثم تليها الدلالة الصناعية فالمعنوية، حيث يقول:" فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه ،ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته و معناه"(1).

ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي: (2).

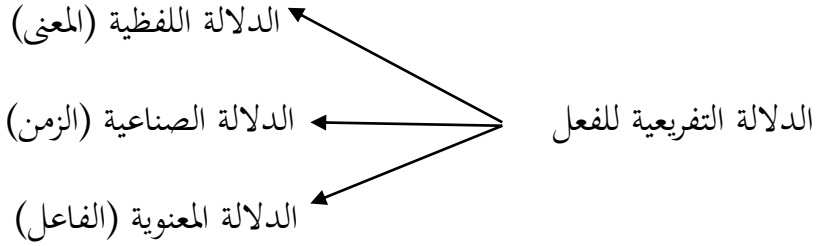

فالفعل (قعد)مثلا يدل بصيغته المعجمية على حدث خاص ذي دلالة معينة وهو المصدر (القعود)، وإنه متعلق بفاعل تعلقا معنويا، ومنه اشتقت صيغ أخرى لها ارتباط بالدلالة الأساسية للفعل منها:مقعد،متقاعد، قاعدة وما إلى ذلك من الصيغ .

ويورد أيضا تفريعا دلاليا لصيغ مختلفة من الأفعال، يحدّد على ضوئها سمات عامة تخص الفعل وصاحبه كقطّع وكسّرِ، فنفس اللفظ يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، و الآخر تكثير الفعل، كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وأنّ له فاعلا فتلك أربعة معان، فالتفريع الدلالي الإضافي الذي يكمل به ابن جني تفريعه الأول يمكن توضيحه كالتالي(3) :

(1): الخصائص، ابن جني، 98/3.
(2) : ينظر: البحث الدلالي عند ابن جني، محين حاجي زاده، ص 18.
(3) : ينظر: المرجع نفسه، ص 20.

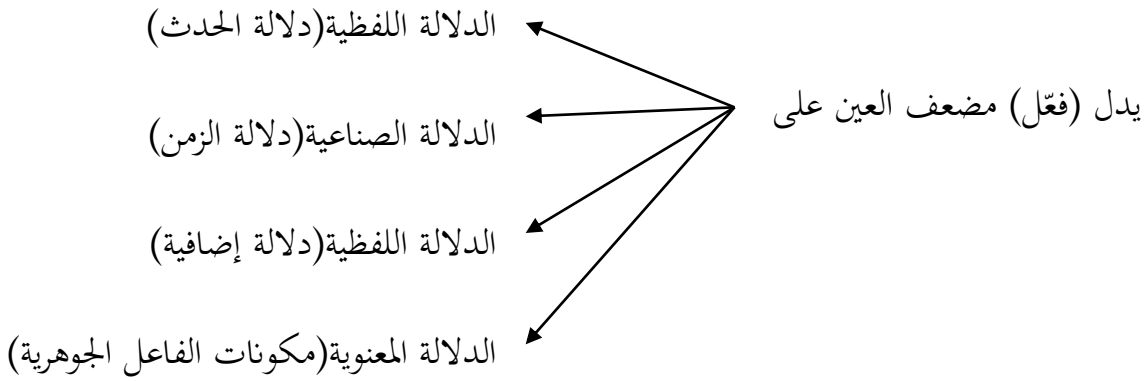

أما الفعل (ضارب) فيمكن توضيح سماته على النحو التالي [1] :

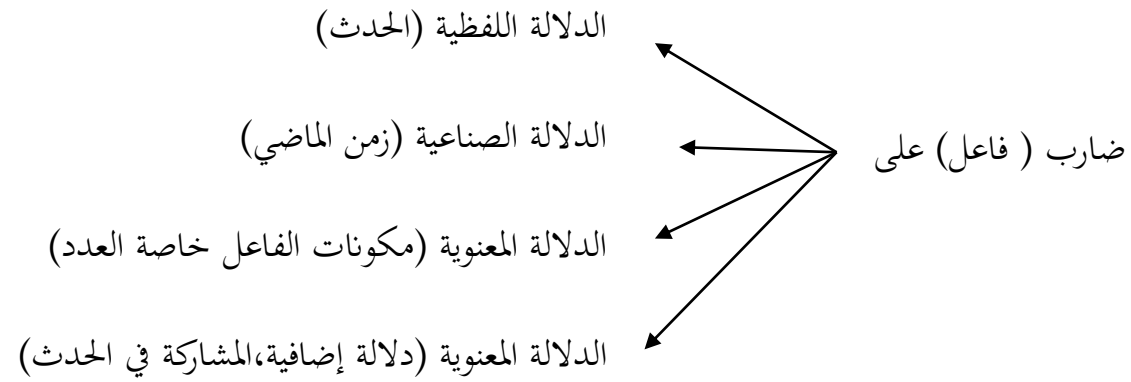

إن جملة التفريعات التي أوردها ابن جني للركن الفعلي تؤكد على أهمية (الفعل) في الموروث اللساني، إذ غدا حقلا ألسنيا يغطي مفاهيم مختلفة، تخص كل متعلقاته، التي يحدّد معها تواردا سياقيا صحيحا، ويمكن أن يتخذ ذلك كتصنيف مهم في حصر السمات الدلالية وضبطها ضبطا محكما لتصبح فيصلا فارزا للمداخل المعجمية، وهي المداخل التي تكتسب مجالها الدلالي من خلال توافقها، أو عدم توافقها مع السمة المميزة.

و إن تلك الأنماط التي عقدها عالمنا الجليل مع كل بنية مورفولوجية لا تختلف اختلافا كبيرا، مع تلك السمات المميزة المعتمدة في الدرس الدلالي الحديث.

(1) : ينظر المرجع السابق، ص 20.

مما سبق يتبين لنا أن ابن جني واحد من العلماء القدماء الذين كانت لهم دراسات قيمة على اللغة بكل مستوياتها؛ فقد فصل القول في كثير من القضايا التي توصل إليها علم اللسانيات الحديث.

فنجده يلتقي في فكره مع علمائها، كالتقائه مع رائدها دو سوسير (F. de Saussure)، بأن اللغة نظام من الأصوات المختزنة في أذهان الجماعة اللغوية، و يلتقي مع بلومفيلد (Bloomfield) في تفسير الظاهرة اللغوية و التحليل للوصول إلى الفكرة التي يريدها، ويتفق مع تشومسكي(Chomsky) بالنظر لبيولوجية اللغة، فعلى الرغم من أن تشومسكي(Chomsky) لم ير اللغة شيئا مجبولا عليه الإنسان، إلا أنه يراها جزءا فسيولوجيا ذهنيا، وهذا الجانب الذهني البيولوجي هو المبادئ العامة للغة الإنسانية، كما يتفق معه في أن اكتساب اللغة يتم بالتدريج، وبعد التعرض للتجربة فكلما احتاج الإنسان إلى مسميات جديدة تواضع على أسماء لها، وهذا ما رآه تشومسكي(Chomsky) من أن التجربة تثير قواعد الملكة اللغوية من مكنوناتها في الدماغ، وبعد تطبيق قواعد الملكة اللغوية على قواعد اللغة الكلية ينتج الكلام (الأداء) الذي هو المظهر الخارجي للغة[1] .

ومن القضايا التي توصل إليه ابن جني قبل علم اللسانيات حديثه عن الفونيم(Phonème)، وإدراكه أهمية الفونيمات في تحديد الدلالة و المعاني، و إدراكه أيضا أن تغيير الفونيمات يؤدي بالضرورة إلى تغيير المعاني.

كما كانت له وقفات نيرة مع المظاهر السياقية كالنبر(Accent) و التنغيم(Intonation) ودورهما في تحديد المعنى، وإن لم يصطلح عليهما بمصطلحات الدراسات الحديثة.

وتفطن ابن جني أيضا بحسه الذواق أن المورفيم(Morphème) له دور في الكشف عن المعنى الدلالي، كالصيغ الصرفية التي تختلف دلالتها بسبب بعض الوحدات الصرفية (المورفيمات)في أول الصيغ أو في وسطها، كما أدرك الوظيفة الدلالية للحركات وبين أنها مورفيمات لا تقل عن الحروف في بيان الفروق الدلالية و تميزها.

(1) : ينظر: المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، ص38، 39.

لقد درس هذا العالم الجليل الدلالة بمسميات عصره؛فاللفظية هي ما يعرف بدلالة الصوت أي الفونيمات، أما الدلالة الصرفية فدرسها تحت اسم الدلالة الصناعية (دلالة المورفيمات) وتعطي هذه المورفيمات مجتمعة دلالة التراكيب، وهي الدلالة المعنوية عنده،فالصرفية جزء من الدلالة النحوية،وترتيب العناصر داخل الجملة محكوم بقواعد وأنظمة اللغة، كما درس الدلالة المعجمية، أما دلالة النص فتؤديها الدلالات مجتمعة فهناك تفاعل دلالي بين المستويات اللسانية.

فأفكاره إذا يمكن أن يصاغ منها نظريات لغوية بمسميات حديثة، وبذلك نكشف النقاب عن وجه هذا التراث المضيء.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة العلمية لإسهامات ابن جني الدلالية إلى مجموعة من النتائج، حصرناها في نقاط توجنا بها هذا البحث، وجعلناها خاتمة له لعلها تكون بداية لبحوث أخرى عند أولي العلم والاختصاص، ومن أهم هذه النتائج :

1. إن الأبحاث الدلالية التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين، وعلماء العصر الوسيط، وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث، وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللسانيات، بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير وهو ما تبلور في وضع ميشال بريال(M. Bréal) مصطلح"سيمانتيك" الذي يشرف من خلاله على البحث في الدلالة.

2. قد أدرك العلماء العرب القدماء جيدا طبيعة الدلالة اللغوية بصفة عامة، وعرفوها تعريفات مختلفة، كما قسموها تقسيمات عدة، منطلقين في ذلك من منطلقات مختلفة متأثرين بتوجيهاتهم الفكرية، لذلك فقد اتسمت المصطلحات الدلالية بالتعدد والاختلاف خصوصا فيما يتعلق بالجزئيات والتعريفات التي تشعبت بين الفلاسفة والمناطقة، واللغويين والبلاغيين وغيرهم.

3. ورغم ذلك فإن الدلالة بمفهومها العام تشترك بين جميع المتخصصين؛ إذ نجد الترادف واضحا بين معظم التعريفات التي أوردوها، حتى يكاد بعضها لا يكون إلا اختلافا في الألفاظ وتباينا في وجهات النظر تفرضه عليهم أصول علومهم التي يتقيدون بها.

4. إن جهود العرب القدماء في مجال الدلالة تصب في مسارين كبيرين هما:المعجم العربي الذي بدأ برسائل ذات موضوعات دلالية هي أشبه ما تكون بالحقول الدلالية المعروفة حديثا، وقد تناول هذا الجانب الكثير من مسائل الدلالة كالحقيقة والمجاز، والعام والخاص والمشترك والتضاد والمترادف ونحو ذلك، أما المسار الآخر فيتمثل في المسائل الدلالية الأخرى التي عني بها ابن جني في (الخصائص)، ودرس العديد من تلك المسائل الدلالية كالحديث عن نشأة اللغة ودلالة ألفاظها، والكلام على أنواع اللغة من حيث المعنى، كما درس العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى من حيث الأصوات والأبنية الصرفية، وشغل بدراسة الاشتقاق وأنواعه وتوسع فيه وما إلى ذلك، فكان له فضل السبق في التنبيه على ما تعارف عليه المحدثون من أنواع الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أو الاجتماعية، والدلالة السياقية.

5. لقد أدرك القدماء من العرب طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول وذهب جلهم إلى أن معظم ألفاظ اللغة تحكمها علاقة وضعية اصطلاحية.

6. إن ابن جني بخصائصه قد مثّل فعاليات القرن الرابع الهجري، ولا يمكن أن نقدّر ما قدّمه هذا العالم حق قدره إلّا إذا نظرنا إلى جرأته في وضع قواعد تنظم اللغة – على الرغم مما آخذه عليها علماء عصره- كقوله بالتقلبات الستة للوحدة المعجمية وربطها بدلالة أصلية واحدة.

7. لا يعد كتاب الخصائص بحثا في اللغة العربية وحدها كما عده كثير من الدارسين، وكما يشير إلى ذلك عنوانه(خصائص اللغة العربية)؛ بل هو بحث في اللغة الإنسانية، كانت العربية ميدانه فشمل حديثا عن أصل اللغة ومفهومها، وأمور في فلسفة اللغة وعلم التراكيب والأصوات والصرف وغيرها مما يتصل بعلم الدلالة وفقه اللغة.

8. تثبت جهود ابن جني في مجال الدلالة أن علم الدلالة علم قديم تناولها اللغويون من قبل، وحديث باعتبار أن أصوله وأسسه و منهج البحث فيه قد حددت في مطلع القرن العشرين، وأن كثيرا من معطيات الدرس الدلالي الحديث قد توصل لها علماء العربية أثناء دراستهم للغة.

9. كانت أفكار ابن جني على الرغم من أنها من أفكار القرن الرابع الهجري متفقة مع أفكار علماء اللغة المحدثين، كاعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، وكذلك في نظرته للغة نجده يلتقي مع رائد اللسانيات الحديث دي سوسير(F. De Saussure) بأن اللغة نظام من الأصوات المنطوقة المختزنة في أذهان الجماعة اللغوية، كما يلتقي مع بلومفيلد(Bloomfield) في تفسير الظاهرة اللغوية والتحليل للوصول إلى الفكرة اللغوية التي يريدها، ويلتقي مع تشومسكي (Chomsky)بالنظر إلى بيولوجية اللغة، فعلى الرغم من أن تشومسكي لم ير اللغة شيئا مجبولا عليه الإنسان، إلا أنه يراها جزءا فسيولوجيا ذهنيا وهذا الجانب الذهني البيولوجي هو المبادئ العامة للغة الإنسانية، فأفكار ابن جني يمكن أن يصاغ منها نظريات لغوية بمسميات حديثة.

10. قد تفطن ابن جني لفكرة الفونيم (Phonème)، وفرق بين الحرف والصوت، وأدرك أهمية الفونيمات في تحديد الدلالة والمعاني، وأن تغيير الفونيمات يؤدي بالضرورة إلى تغيير المعاني.

11. اهتم ابن جني بدراسة المظاهر السياقية كالنبر (Accent) والتنغيم (Intonation)، فقد أشار إلى النبر في دراسته، وهذا عند حديثه عن حذف الصفة، وإن لم يصطلح على الظاهرة التي وصفها بمصطلح معين، إلا أن ما قاله ووصفه يدل دلالة واضحة على ما تسميه الدراسات الحديثة

بالنبر، وكذلك الأمر بالنسبة للتنغيم فقد أشار إليه دون أن يصطلح عليه بمصطلح معين واكتفى بوصفه فقط.

12. أن ابن جني واحد من العلماء القدماء الذين كانت لهم دراسات قيمة على اللغة بكل مستوياتها، فقد فصل القول في كثير من قضايا علم الأصوات والنحو والصرف والدلالة. ولذلك لابد من الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالتراث اللغوي العربي، وكشف النقاب عنه ومحاولة استنطاقه؛ وذلك لمعرفة القضايا التي توصل إليها القدماء ومازالت لم تجد النور في الدراسات الحديثة، أو لمعرفة القضايا الحديثة التي لها جذور في الدراسات القديمة.

هذا ما استطعت الوصول إليه بحمد الله وتوفيقه، فإن أصبت فذلك فضل من الله وحده، وإن أخطأت وجانبت الصواب فذلك من نفسي ومن الشيطان الرجيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الملاحق

الملحق الأول: ترجمة لحياة ابن جني

لقد عرف القرن الرابع الهجري تحولا غير مشهود على مستوى الحركة النحوية، وهو ظهور طائفة من النحاة تتبنى المذهبين البصري والكوفي معا، بحيث تختار وتنتقي أفضل ما عند المذهبين لتقدمه وتدافع عنه مع تقديم آراء خاصة بهم لا تنتمي لأي من المذهبين، غير أن أغلب هؤلاء النحاة أبدوا نزعتهم إلى المذهب البصري، وقد سمي هذا المذهب الجديد فيما بعد بالمذهب البغدادي، أو المدرسة البغدادية، وكان من أبرز نحاته النحوي الشهير ابن جني.

وفيما يلي ترجمة لحياته، فيها ذكر نسبه ومولده وصفاته وأولاده، وذكر لشيوخه وبعض تلامذته وأهم مؤلفاته.

1- نسبه ومولده وصفاته وأولاده[1]:

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، الشهير بابن جنّي، بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء مشدده عالم نحوي ذو شأن كبير، وصاحب تصانيف مشهورة ومفيدة، كان أبوه (جني)مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي[2]، ولذلك ينتسب ابن جني أزديا بالولاء، ولا يعرف عن أبيه قبل مجيئه الموصل شيء ولاعن نوع عمله عند سليمان بن فهد.

ويرى ابن جني أن الله عوضه عن نسبه علما إليه ينسب، وبه يشرف فقال في جملة أبيات[3]:

فَإِنْ أُصْبِحُ بِلَا نَسَبٍ ... فَعِلْمِي فِي الوَرَى نَسَبِي

عَلَى أَنِّي أَؤُولُ إِلَى ... قُرومٍ سَادةٍ نُجُبِ

(1): ينظر: ترجمة ابن جني في:
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985، ص 244.
معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط4،1933، 1585/1.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط،246/3.
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1979 ،132/2.
موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993 ،96/3.
(2): يشير محقق كتاب الخصائص: الشربيني شريدة، إلى أن المراجع لم تفصح عن أمره، ولا عن مكانته في الموصل، يراجع مقدمة الخصائص، 5/1.
(3): ينظر: معجم الأدباء ،ياقوت الحموي ،1588/3 .

قَيَاصِرَةٍ إِذَا نَطَقُوا أَرَمَّ الدَّهْرُ ذُو الخطَبِ

أولاكَ دَعَا النّبي لَهُم كَفَى شَرَفًا دُعَاءُ نَبِي

وكان ابن جني يذكر أن اسم أبيه(جنّي)بالرومية يعني(فاضل)بالعربية، وهذا لأن كلمة جني تعني في العربية:فاضل، كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مخلص.

وقد ولد بالموصل، وفيها نشأ وتلقى مبادئ التعلم، أما عن سنة ولادته فقد تضاربت الآراء حولها، فبعضهم قال:قبل الثلاثين والثلاثمائة[1]، وبعضهم قال:قبل الثلاثمائة[2]، وبعضهم لم يذكرها أصلا[3]، وهناك من رجح أنها بين إحدى وعشرين وثلاثمائة، واثنتين وعشرين وثلاثمائة[4]، وهذا اعتمادا على أن ابن جني توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وكان عمره آنذاك سبعين سنة.

ويقال أن ابن جني كان أعورا، وفي ذلك يقول في عتب صديق له[5]:

صُدُودُكَ عَنّي- و لَا ذَنْبَ لِي- دَلِيلٌ عَلَى نِيَّةٍ فَاسِدَةٍ

فَقَد-وَحَيَاتِكَ-مِمَّا بَكَيْتُ خَشَيتُ عَلى عَيْنِي الوَاحِدَة

ولَوَلَا مَخَافَةُ أَلَّا أَرَاكَ لَمَا كَانَ في تَرْكِهَا فَائِدَةٌ

ومن بعض صفاته أيضا، أنه كان يميل بشفتيه ويشير بيديه ليؤكد المعنى ويوضحه، وأنه كان في لسانه لكنة، وأنه كان رجل جد وصدق في قوله وعمله، وأنه كان عفَّ اللسان والقلم[6].

وكان له من الأولاد علي وعال وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء قد خرجهم والدهم وحسن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيحي الضبط وحسني الخط كما قال ياقوت في معجمه.[7]

(1): الفهرست، ابن النديم، تح: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002، ص 138.معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1585/4.

(2): تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، 244/2.

(3): نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 244.

(4):موسوعة عباقرة الإسلام، رحاب خضر عكاوي ، 96/3.

(5): ينظر: معجم الأدباء ،ياقوت الحموي ،1586/3.

(6): ينظر: مقدمة الخصائص، تح: الشريني شريدة، 9/1.

(7): ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1589/4.

2- شيوخه:

تلقى ابن جني مبادئ العلوم بالموصل، فأخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش[1]، وقرأ الأدب على يد أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، كما أخذ عن كثير من رواة الأدب واللغة، ومن هؤلاء أبو بكر بن محمد بن حسن المعروف بابن مقسم، وكان من القراء يروي لثعلب (ت 291هـ)، ويروي عن أبي الفرج الأصفهاني (ت 356هـ).

كما كان يروي عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم السجستاني (ت 250هـ أو 255هـ)، وممن يروي عنه أيضا محمد بن سلمة عن أبي العباس المبرد(ت285هـ)، وكذا عبد الله الشجري من الأعراب الفصحاء الذين لم تفسد لغتهم[2].

وقد ذكر ابن خلكان أن ابن جني فارق أبا علي الفارسي وقعد للإقراء بالموصل فأجتاز بها شيخه أبو علي، فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه فقال:(له زبت وأنت حصرم) .فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر[3]، إلا أن صاحب معجم الأدباء يذكر أن ابن جني صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، وكان السبب في صحبته له أن أبا علي اجتاز بالموصل فمر بالجامع، وأبو الفتح في حلقة يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو علي(زبت قبل أن تحصرم) فسأل عنه فقيل له: هذا أبو علي الفارسي فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف، ويقال أن المسألة التي سأل فيها أبو علي ابن جني هي مسألة قلب الواو ألفا في مثل:(قام وقال) [4].

ويظهر أنه كان لابن جني رحلة في طلب العلم، فيقول في إجازة أثبتها ياقوت في معجمه:"...و ما صح عنه–أيده الله–من جميع رواياتي مما سمعته من شيوخي–رحمهم الله–وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه البلاد التي أتيتها وأقمت بها..." [5].

(1): هو أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي، كان فقيها فاضلا عارفا بمذهب الشافعي، أقام ببغداد، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، 389/3.

(2): موسوعة عباقرة الإسلام، رحاب خضر عكاوي، 95/3.

(3): وفيات الأعيان، ابن خلكان،246/3.

(4): ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص245.

(5): معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1599/4.

هذا وقد كان لابن جني علاقة خاصة بأبي الطيب المتنبي، فقد صحبه دهرا طويلا وقرأ عليه ديوانه وشرحه ونبه على معانيه وإعرابه.

وكان المتنبي يحترم ابن جني ويجله ويقول فيه:"هذا رجل لا يعرف قدره كثيرا من الناس"[1].

وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول:" سلوا صاحبنا أبا الفتح"[2].

3- تلامذته:

لما مات أبو علي الفارسي خلفه ابن جني وتصدر مجلسه ببغداد ودرس فيها النحو، فاجتمع الناس حوله لينتفعوا بعلمه ويتخرجوا على يديه، فخلف علماء أجلاء ومن أشهرهم نذكر[3]:

- أبو الحسن السمسمي (ت415هـ)
- عبد السلام البصري (ت 429هـ)
- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)

4- ابن جني النحوي الصرفي :

كان ابن جني من أحدق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، أقوى وأكمل من علمه بالنحو[4]، والسبب في ذلك ما أوردناه في قصة التقائه بأستاذه أبي علي الفارسي حين سأله عن مسألة قلب الواو ألفا، وهي مسألة في التصريف، وتقصير ابن جني أدى به بعد ذلك إلى اعتنائه بالتصريف أحسن اعتناء، حتى نبغ فيه ولم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاما منه[5].

(1): ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص246.
(2): موسوعة عباقرة الإسلام ، رحاب خضر عكاوي.98/3.
(3): ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص246.
(4): ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 132/2.
(5):ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص244.

وابن جني–كما سبق أن ذكرنا– كان ممن مزجوا بين المذهبين البصري والكوفي، أي كان ممن نسبوا إلى المذهب البغدادي، إلا أنه كان ينزع إلى المذهب البصري كشيخه أبي علي، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول المدرسة البصرية ويدافع عنها.

ولشغفه بالعلم وطلب العلم نجده يأخذ عن كل الشيوخ سواء أكانوا بصريين أو غير ذلك، ولهذا نجده كثير النقل عن ثعلب و الكسائي وأمثالهما[1].

5- ابن جني الأديب الشاعر:

لم يكن ابن جني إماما في النحو والصرف فقط، بل كان من أئمة الأدب أيضا، له أشعار حسنة[2]، وقد ذكره الباخرزي في دمية القصر فقال:"ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ماله.ولاسيما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنفاته وقف على بعض صفاته.فوربي إنه كشف الغطاء عن شعره، وما كنت أعلم أنه ينظم القريض أو يسيغ ذلك الجريض حتى قرأت له مرثية في المتنبي"[3].

وبالإضافة إلى الأشعار لابن جني خطبة نكاح من إنشائه أثبتها ياقوت الحموي في معجمه[4]، والخطبة تنبئ بنفسها على ما فيها من جزالة اللفظ وبلاغة الأسلوب وجماله.

6- آثاره ومؤلفاته:

أثرى ابن جني المكتبة العربية بمصنفاته الكثيرة والمفيدة والتي بلغت نحو خمسين مؤلفا، شهد لها بقيمتها الكبيرة، فهاهو الشيخ محمد الطنطاوي يقول فيها:"ومؤلفاته تبهر الأفكار، فإنها مع كثرتها غاية في الإتقان..." [5]، وقد تنوعت علوم مؤلفاته فألف في اللغة وفي النحو وأصوله، وفي التصريف، وفي الأدب والشعر، وفي الفقه والقراءات.

(1):ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، ص116، 121.
(2):ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 246/3.
(3): معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1587/4.
(4): ينظر: المصدر نفسه، 1590/4.
(5): ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، ص202.

وقد ذكر ابن جني أسماء بعض كتبه في إجازة لتلميذه أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر (384هـ).أي قبل وفاته نحو ثماني سنوات، وقد جاء في أولها:"بسم الله الرحمن الرحيم: قد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر–أدام الله عزه–أن يروي عني مصنفاتي وكتبي مما صححه وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري–أيد الله عزه–عنده منها..." [1]، ثم ذكر الكتب التالية[2]:

الخصائص.

التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري .

سر الصناعة .

تفسير تصريف المازني .

شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها .

شرح المقصور والممدود عن السكيت .

تعاقب العربية .

تفسير ديوان المتنبي الكبير .

تفسير معاني ديوان المتنبي .

اللمع في العربية .

مختصر التصريف المشهور بالتصريف الملوكي .

مختصر العروض والقوافي .

الألفاظ المهموزة .

المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي .

تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب(ذكر أنه لم يتممه) .

تأييد تذكرة أبي علي .

المحاسن في العربية(ذكر أنه فُقِدَ منه) .

النوادر الممتعة في العربية(ذكر أنهُ فُقِدَ منه).

(1): معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 4/1597-1600.

(2): هذه الكتب مرتبة كما ذكرها ابن جني في إجازته، وكما ذكرها ياقوت في معجمه.

الخاطريات.

هذا وقد ذكر ياقوت الحموي أن لابن جني كتبا لم تذكر في هذه الإجازة ومنها:

المحتسب في شرح الشواذ .

تفسير أرجوزة أبي نواس .

تفسير العلويات (أربع قصائد للشريف الرضي) .

البشرى والظفر(صنعه لعضد الدولة).

رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات (كتبها لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري).

المذكر والمؤنث .

المنتصف.

مقدمات أبواب التصريف.

المغرب في شرح القوافي.

الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.

الوقف والابتداء.

الفرق .

المعاني المجردة.

الفائق.

الخطيب.

مختار الأراجيز.

ذي القد في النحو.

شرح الفصيح.

شرح الكافي في القوافي.

وغيرها من الكتب الحسان والتي للأسف لم يصل إلينا منها إلا القليل.

7- وفاته[1]:

توفي أبو الفتح عثمان بن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة للهجرة(ت392هـ)ببغداد، وفيها دفن رحمه الله تعالى.

رحل ابن جني عن الدنيا وخلف مؤلفات تتحدث عنه وعن علمه الجم وبصيرته النافذة التي جعلته من فطاحلة اللغة والنحو.

(1): ينظر:
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، ص 246.
معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1585/4.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان،246/3.
بغية الوعاة 132/2.
موسوعة عباقرة الإسلام 100/3.

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية
*فهرس المصادر والمراجع
*فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
" أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا "	83	مريم	81
" إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "	05	الفاتحة	112
" تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ "	134	البقرة	43
رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَـٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ	15	الأحقاق	02
" فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ "	42	القمر	42
"فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا "	42	الكهف	33
"فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ "	16	البروج	42
"فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ "	14	سبأ	15
" فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ "	66	الرحمن	41
" وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ"	172	الأعراف	43
وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ "	84	الأنعام	43

فهرس المصادروالمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

أولا: المصادروالمراجع

1. أسس علم اللغة، ماريوباي، تر.د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 3- 1987.
2. الإشارات والتنبيهات، أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، (د/ط).
3. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د. أحمد عزوز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.
4. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تق: د. تمام حسان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977م.
5. الألسنية العربية، د.ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1972م.
6. الألسنية علم اللغة الحديث ،د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1983م.
7. البحث عن فردينان دو سوسير،ميشال أريفيه،تر:د.محمد خير محمود البقاعي،مر:د.نادر سراج،دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1 ،2009م.
8. البحث اللغوي عند العرب،د.أحمد مختار عمر،عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003م.
9. البحث اللغوي عند الهنود، د.أحمد مختار عمر، دار الثقافة بيروت، 1972م.
10. البحر المحيط في أصول الفقه،الإمام بدر الدين الزركشي، تح: عبد القادر عبد الله الغاني، مر:د.عمر سليمان الأشقر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2 ، 1992م.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1979م.
12. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1998.
13. تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضي الزبيدي بن تاج الدين، تح: عبد الستار أحمد فرج وأخرون، وزارة الإعلام، الكويت، 1965م.

14. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر:د. عبد الحميد النجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، (د/س).
15. التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، د.كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة، 2000م.
16. التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم،د. عودة خليل أبو عودة، الأردن، الزرقاء، (د/ط).
17. التعريفات، علي بن محمد الحسيني الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006م.
18. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح : يعقوب بن عبد النبي، الدار المصرية ، (د ط).
19. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت،ط 1، 1987م.
20. الخصائص،أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
21. الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط1 ،2003م.
22. دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تر: صالح القرمادي، محمد الشاوش ،محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985م.
23. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط5، 1984م.
24. الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د. صفية مطهري،إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م.
25. دلالة السياق،د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، 1424هـ .
26. الدلالة الصوتية في اللغة العربية،أ.صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية، (د/ط).
27. الدلالة اللغوية عند العرب،د. عبد الكريم مجاهد،دار الضياء،عمان،الأردن، (د/ط).
28. الدلالة اللفظية، د. محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،(د ط).
29. الدلالة والنحو،د. صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، ط1، (دط).

30. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م،(دط).
31. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر:د.كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط 12.
32. الديوان، البحتري، تح:محمد التونجي، دار الكتاب العربي، ط1، 1994م.
33. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس،تح: السيد أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط).
34. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،بيروت، ط 4، 1990م.
35. علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، د.منقور عبد الجليل، اتحاد كتاب العرب، دمشق ،2001م.
36. علم الدلالة دراسة وتطبيق،د.نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م.
37. علم الدلالة العربي (النظرية والتطبيق)، د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق ،ط2، 1996م.
38. علم الدلالة بين النظر والتطبيق،د. أحمد نعيم الكراعين،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1993،1م.
39. علم الدلالة عند العرب(دراسة مقارنة مع السمياء الحديثة)،د. عادل فاخوري ،دار الطليعة،بيروت،ط1، 1985م.
40. علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة،د. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2009م.
41. علم الدلالة، د.فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م.
42. علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998م.
43. علم الدلالة، بيار جيرو، تر: منذر عياشي، دار طرابلس، دمشق، ط 1، 1988م.
44. علم الدلالة،كلود جرمان وريمون لوبلون، تر: د. نور الهدى لوشن،منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1997م.
45. علم اللسانيات الحديثة،د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.

46. علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"،د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، (دط).
47. علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان، مصر، ط 5، 1962م.
48. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
49. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح:د. محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د.ط).
50. فقه اللغة وخصائص العربية،د. محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط2، 1964م.
51. فلسفة اللغة العربية، د.عثمان أمين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م، (دط).
52. الفهرست،أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، تح: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002 م.
53. في اللغة، دراسة تمهيدية منهجية متخصصة في مستويات البنية اللغوية، د.أحمد شامية، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002م.
54. في فلسفة اللغة،د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، (دط).
55. القاموس المحيط،أبو طاهر محمد الدين الفيروز أبادي، تح: مكتب تحقيق التراث ،إشراف محمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 200م.
56. الكتاب،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
57. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح:علي دحروج، و رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996م.
58. الكلمة(دراسة لغوية معجمية)، د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1992م.
59. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تح:د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998م.
60. لسان العرب،أبو الفضل جمال الدين بن منظور الإفريقي، تح: د.عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2003م

61. اللسانيات واللغة العربية،د.عبد القادر الفاسي الفهري، دار الطويقات، دار البيضاء، المغرب،ط1، 1985م.
62. اللغة العربية معناها ومبناها،د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1994م،(دط).
63. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،2001م، (دط).
64. مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د.نور الهدى لوشن، دار الفتح، الإسكندرية، 2008م.
65. مبادئ اللسانيات،د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط2، 1999م.
66. محاضرات في علم الدلالة، د. خليفة بوجادي، بيت الحكمة، ط 1، 2009م.
67. مدخل إلى علم الدلالة،د. سالم شاكر، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
68. مدخل إلى علم المنطق، د.مهدي فهد الله، دار الطليعة، بيروت، ط3، 1985م.
69. المزهر في علوم اللغة،عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،تح:محمد أحمد جاد المولى ، دار إحياء الكتب العربية،ط3.
70. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م ،(دط).
71. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح:د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م.
72. معجم اللسانيات، سامي عياد حنا وآخرون، مكتبة لبنان،ط1، 1987م.
73. المعجم المفصل في اللغة والأدب، د. إميل بديع يعقوب، د. ميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، 1987م.
74. معجم مصطلح الأصول،د.هيثم هلال، مر:محمد التونجي، دار الجيل، بيروت،ط1، 200م.
75. معجم مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د ط).
76. المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)،د. محمد يونس علي، المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007م.

77. معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1969م.
78. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، (د ط).
79. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، المكتبة التجارية، القاهرة، (د ط).
80. من أسرار اللغة،د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975م.
81. مناهج البحث في اللغة،د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1990م.
82. المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني، تح:د. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البالي الحلبي، القاهرة، 1954، (دط).
83. المنطق، محمد رضا المظفر،دار التعارف للمطبوعات بيروت،لبنان ،ط3، 1980م.
84. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،د.علي زوين،دار الشؤون الثقافة العامة، 1986م.
85. منهج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني،تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية ، تونس،1966م.
86. منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، أ.عبد الحميد العلمي، المملكة المغربية، 2001م.
87. موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993 م.
88. النحو والدلالة،د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2000م.
89. نزهة الألباء في طبقات الأدباء،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.
90. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، د.محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2.
91. الوجيز في علم الدلالة،د. علي حسن مزيان، دار شموع الثقافة، ليبيا، ط 1، 2004م.
92. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (دط).

ثانيا:المجلات والدوريات:

93. أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف، د.خضر أكبر حسن كصيّر، مجلة جامعة تكريت للعلوم ،جامعة كركوك، مجلد19 ،العدد 12 ،2012م.

94. البحث الدلالي عند ابن جني،د. مهين حاجي زاده، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد 10، 2010م.

95. التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية، د.صفية مطهري، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق،العدد 112، 2008م.

96. الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، د.بوزيد سامي هادف، جامعة ورقلة، 2010م.

97. الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني،د. عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، بحوث لغوية، (دط).

98. الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، د. زينب مديح جبارة النعيمي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد 12.

99. علم الدلالة عند العرب، د. عليان بن محمد الحازمي،مجلة جامعة أم القرى،1424 المجلد 15،العدد28، 1424هـ.

100. مظاهر من الأبحاث الدلالية في التراث العربي والإسلامي ، د. مهين حاجي زاده، مجلة العلوم الإنسانية الدولية ، العدد 18 ، 2011م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

101. ألفاظ الثواب والعقاب في القرآن الكريم (دراسة دلالية)، الجودي مرداسي، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة باتنة، 1990 م.

102. البحث الدلالي في تفسير ابن عطية، رسل عباس محمد شيروزة، مجلس كلية التربية، جامعة الكوفة، 2011م.

103. الدلالة المعجمية عند العرب، ربيعة برباق، رسالة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، 2011-2012م.

104. المسألة اللغوية بين ابن جني وتشومسكي، عواد سليم الخوالدة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت، 2006م.

105. ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، سر صناعة الإعراب، والمنصف، سميرة بن موسى، رسالة ماجستير، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة ورقلة، 2012م.

106. نظرية الحقول الدلالية(دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيدة)، هيفاء عبد الحميد كلنتن، رسالة دكتوراه دولة، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، جامعة أم القرى، السعودية،2001م.

فهرس الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمـة .... أ–ج

الفصل الأول: ماهية علم الدلالة

I- **مفهوم علم الدلالة**.. **10**

أولًا: المعنى اللغوي للدلالة.. **10**

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي للدلالة **13**

1- الدلالة عند العرب القدامى.. **13**

أ- الدلالة عند الفلاسفة وعلماء المنطق.. **13**

ب- الدلالة عند الأصوليين والفقهاء **15**

ت- الدلالة عند البلاغيين والنقاد.. **19**

ث- الدلالة عند اللغويين والنحاة **21**

2- الدلالة عند الغرب المحدثين **23**

3- الدلالة عند العرب المحدثين **25**

II- **موضوع علم الدلالة** **27**

أولًا: تعريف المعنى- ما هو المعنى؟- **29**

ثانيًا: الوحدة الدلالية.. **30**

ثالثًا: تطور الدلالة.. **33**

رابعًا: أنواع الدلالة عند المحدثين **38**

1- الدلالة الصوتية.. **39**

2- الدلالة الصرفية.. **41**

3- الدلالة النحوية.. **44**

4- الدلالة السياقية 45
5- الدلالة المعجمية..... 46
III-النظريات الدلالية الحديثة..... 49
أولًا: النظرية الإشارية **49**
ثانيًا: النظرية التصورية **51**
ثالثًا: النظرية السلوكية **52**
رابعًا: النظرية السياقية **55**
خامسًا: نظرية الحقول الدلالية **60**
سادسًا: النظرية التحليلية **63**

الفصل الثاني: الدراسات الدلالية عند القدامى والمحدثين

I- الدرس الدلالي عند الهنود واليونان 69
II- الدرس الدلالي عند علماء العربية القدامى 72
III-الدرس الدلالي عند الغرب المحدثين 87
IV-الدرس الدلالي عند العرب المحدثين 92

الفصل الثالث: جهود ابن جني الدلالية وصلتها بالدرس اللساني الحديث

I- مستوى التحليل الصوتي:(Phonologie & Phonétique) 98
II- مستوى التحليل الصرفي:(morphologie)..... 103
III-مستوى التحليل النحوي أو التركيبي:(syntax) 108
IV-مستوى التحليل المعجمي:(lexicographie)..... 112
V- مستوى التحليل الدلالي:(semantique) 114

الخاتمة.....**122**

الملاحق

الملحق الأول: ترجمة لحياة ابن جني.....**126**

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.....**135**

فهرس المصادر والمراجع.....**136**

فهرس الموضوعات.....**144**